

وحيث لا يوجد في قانون صندوق قروض البلديات اي نص يمكن الاعتماد عليه في تفسير المادة ٢٤ تفسيراً يختلف عن التفسير المشار اليه .

فأنتا تقرر ان معاملة تأمين قروض صندوق البلديات والقرى تعتبر معفاة من الرسوم المخصوص عليها في قانون رسوم تسجيل الاراضي رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٨ بحيث لا يجوز استيفائها من الصندوق او من المقرض ما دام ان المعاملة انما تتم لصالح الصندوق ضمانا لحقوقه تجاه المقرض مالم يرد اتفاق على وجوب دفعها من المقرض فحينئذ لا يكون معنى منها هذا ما تقرر في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية / الاراضي	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني	تفسير القوانين
مدير الاراضي	لرئاسة الوزراء	محكمة التمييز	الرئيس الاول لمحكمة التمييز	موسى الساكت
بدري الملقى	شكري المهدي	عبد الرحيم الواكد	بشير الشريقي	

اعلان

بمقتضى المادة (٨٤) من الدستور

يعلم ان القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ (قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقلات السياحية الاردنية المسماة المحدودة) المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٩٣٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٧/٢ قد اجيل الى مجلس الامة عملا بالمادة (٩٤) من الدستور فسال منه قبولاً وبات بشكله المنشور في الجريدة الرسمية قانوناً دائماً .

١٩٧٣/٤/٢١

رئيس الوزراء
احمد الوزي



الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٩٣ هـ . الموافق ١٦ أيار سنة ١٩٧٣ م . العدد ٢٤١٩

المحتوى

صفحة		
٨٨٢	قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣	قانون الزراعة
٩١٦	قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٣	قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه
٩١٧	قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٣	قانون معدل لقانون التقاعد العسكري
٩١٩	نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣	نظام بلدية ماحص
٩٣١	نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٧٣	نظام بلدية جديسا
٩٤٦	نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٣	نظام بلدية المشية
٩٦٠	نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣	نظام معدل لنظام بلدية الكرك
٩٦١	نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٣	نظام معدل لنظام مشروع كهرباء بلدية الكرك
٩٦٢	نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٣	نظام معدل لنظام بلدية جرش
٩٦٣	نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٣	نظام تشكيلات الوزارات والديوائر الحكومية لسنة المالية ١٩٧٣
٩٦٥		الامتناعيات

هكذا من الأهل

نحو رئيس للسلطنة المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره ووضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣

قانون الزراعة

احكام تمهيدية

- مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الزراعة لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
مادة ٢ - لاغراض هذا القانون تعني كلمة :
الوزارة : وزارة الزراعة
الوزير : وزير الزراعة او من يفوضه من موظفي الوزارة .

الكتاب الاول

في الثروة الزراعية

الباب الاول

تنظيم الانتاج الزراعي

مادة ٣ - بنط بالوزير الصلاحيات التالية : -

- تحديد مناطق زراعة اصناف من المحاصيل دون غيرها . ويستثنى من ذلك المزراع الخاصة بالوزارة والحقول الاخرى المدة للتجارب الزراعية، او الاكتفارات الاولى للاصناف النباتية.
- تنظيم الدورات الزراعية على مستوى (اراضي القرية الواحدة) او على اي مستوى آخر .
- تحديد نظام تناوب زراعة المحاصيل .
- تحديد نسبة ما يسمح بزراعتها لكل محصول بالنسبة الى جملة الاراضي التي في تصرف المزارع او في مجموع زمام القرية .
- تحديد مواعيد زراعة المحاصيل واولقات جمعها وازالة مخلفاتها .
- تنظيم المسابقات والمعارض الزراعية وتحديد فئة الجوائز للمتفحة للمعارضين .
- تحديد طرق زراعة المحاصيل ومعدلات التقاوى والبذار وانواع الاسمدة ومعدلاتها ومعاملاتها الزراعية من خدمة وري وتسميد .

مادة ٤ - يحدد الوزير، المقصود (بجملة الاراضي) ونسبة ما يسمح بزراعتها لكل محصول الى جملة الاراضي التي في حيازة المزارع او في مجموع زمام القرية ، كما يحق له استثناء بعض الجهات والاراضي من هذه النسب من آن الى آخر لاعتبارات فنية او اقتصادية او تموينية .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام المادة (٣) (البنود ١، ب، ج، د، هـ) والمادة (٤) او القرارات التي تصدر تنفيذها لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن دينار واحد ولا تزيد عن خمسة دنانير عن كل دوتم او كسوره .

الباب الثاني

تسجيل اصناف المحاصيل الزراعية

- مادة ٦ - يصدر الوزير قرارا بتحديد (المحاصيل الزراعية) التي تسري عليها احكام هذا الباب .
مادة ٧ - تشكل في وزارة الزراعة لجنة تسمى (لجنة تسجيل اصناف المحاصيل الزراعية) بشار اليها لافراض هذا الباب (باللجنة) يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من الوزير .
تختص هذه اللجنة بدراسة طلبات تسجيل اصناف المحاصيل واختيار اسمائها والغاء تسجيلها والتوصية باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الباب .
مادة ٨ - يقدم طلب تسجيل اصناف المحاصيل الزراعية الى رئيس اللجنة .
مادة ٩ - للجنة ان تكلف الطالب بتقديم ما تراه من العينات التي تحدها من تقاوى الصنف المطلوب تسجيله لاجراء التجارب عليها .
ولما ان تمهد الى الاجهزة الفنية المختصة في الوزارة باجراء التجارب والاختبارات عليها ، ولا يجوز ان تقل مدة هذه التجارب عن ثلاث سنوات كما لا يجوز تسجيل الصنف الجديد الا اذا ثبت بالتجربة تفوقه على غيره من الاصناف الاخرى في احدي صفاته الزراعية او بميزاته الاقتصادية .
مادة ١٠ - يصدر الوزير بتوصية من اللجنة قرارا بتسجيل الصنف او الغاء تسجيله ويحظر زراعة صنف جديد قبل تسجيله .
مادة ١١ - الوزير ان يحظر - كلياً او جزئياً زراعة المحاصيل المشمولة باحكام هذا الباب من غير الاصناف المسجلة وذلك ابتداء من الموسم الزراعي التالي لتاريخ صدور قرار الحظر . على انه يجوز لاغراض علمية لاستنباط اصناف جديدة زراعة اصناف غير مسجلة من المحاصيل بشرط الحصول على ترخيص من الوزير لتحديد في الجهة والمساحة التي تزرع فيها تلك الاصناف .
مادة ١٢ - كل من يخالف احكام المادتين ١١ و ١٠، او القرارات التي تصدر تنفيذها لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد عن خمسة دنانير عن كل دوتم او كسوره .

هكذا من الأهل

الباب الثالث

تقاوى الحاصلات الزراعية

الفصل الاول

انتاج التقاوى

مادة ١٣ - لأغراض هذا القانون :-

تعني كلمة (تقاوى) اي جزء من نبات يستنب او يزرع لتكاثر الحاصلات الزراعية بكافة انواعها، يحدد الوزير بقرار منه الحاصلات الزراعية التي تسري عليها احكام هذا الباب . كما يحدد معاني المصطلحات الفنية الواردة فيه .

مادة ١٤ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى لجنة (تقاوى الحاصلات الزراعية) ويشار اليها فيما بعد لأغراض هذا الباب (باللجنة) يصدر بتشكيلها وطريقة العمل فيها قرار من الوزير .
تختص هذه اللجنة بوضع سياسة انتاج التقاوى وتحديد مواصفاتها والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الباب .

مادة ١٥ - لا يجوز - بدون ترخيص من الوزير - انتاج تقاوى من احدى درجات الاكثار الآتية :-

- أ - تقاوى الاساس
- ب - التقاوى المسجلة
- ج - التقاوى المعتمدة

يصدر الوزير - بتوصية اللجنة - قرارا بتحديد مواصفات تقاوى كل من درجات الاكثار وطرق انتاجها ، وعلى المرخص له اتباع هذه الطرق .

مادة ١٦ - على كل متعاقد مع الوزارة - على انتاج احدى درجات الاكثار او غيرها ان يزرع التقاوى التي تسلمها من الوزارة في ارضه المبنية بالقد ، ويحظر عليه خلطها او ترقيع زراعته بتقاوى اخرى او تقاوى المحصول الناتج منها بأي محصول آخر ، كما يتوجب عليه المحافظة على نقاوتها وان يرد من محصولها الكميات التي تطلبها الوزارة .

مادة ١٧ - كل من يخالف احكام المادة (١٥) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

مادة ١٨ - كل من يخالف احكام المادة ١٦ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير عن كل طن او كسوره من التقاوى التي تسلمها من الوزارة .

الفصل الثاني

مناطق تركيز التقاوى المعتمدة

مادة ١٩ - يقصد بمعبارة (مناطق التركيز) لأغراض هذا الفصل . المناطق التي يحددها الوزير لتعميم (التقاوى المعتمدة الاصناف) للحاصلات الزراعية .

مادة ٢٠ - للوزير ان يصدر قرارات سنوية بتخصيص مناطق تركيز معينة لتعميم التقاوى المعتمدة لاصناف الحاصلات الزراعية .

يحظر زراعة اي صنف من هذه الاصناف في غير مناطق التركيز من التقاوى المصرح بها .
والوزير ان يقصر الزراعة في هذه المناطق على التقاوى المعتمدة التي توزعها الوزارة او الهياث المفوضة منها بذلك وله ان يصرح باستعمال تقاوى الاصناف التي يقدمها اصحابها للوزارة لفحصها وتقدير صلاحها للزراعة وفقا لاصول خاصة بفحص البذور المعتمدة للتقاوى .
يصدر الوزير قرارات بالاجراءات التي تتبع لصرف التقاوى المحسنة والمخصصة لمناطق التركيز .

مادة ٢١ - على كل حائز للمعرف بالمادة (٧٧) من هذا القانون - (في مناطق التركيز) - تسلم تقاوى معتمدة ان يحافظ على نقاوتها ولا يخلطها بغيرها من التقاوى في اي مرحلة من المراحل وان لا يستعملها في غير زراعته ، كما يحظر خلط المحصول منها بغيره من الحاصلات الناتجة من خارج مناطق التركيز .

مادة ٢٢ - على كل مزارع تسلم تقاوى - لزراعتها في مناطق التركيز - ان يورد من محصوله لمستودعات الوزارة الكمية التي يحددها الوزير مقابل الثمن :
يصدر الوزير قرارا بالاجراءات والشروط التي تتبع في هذا الشأن .

مادة ٢٣ - كل من يخالف احكام المادة (٢٠) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره :

مادة ٢٤ - كل من يخالف احكام المادتين ٢١ و ٢٢ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير عن كل طن او كسوره من التقاوى التي تسلمها من الوزارة :

الفصل الثالث

استعمال النباتات الغريبة

مادة ٢٥ - تشمل عبارة (النباتات الغريبة) جميع النباتات التي تخالف في صفاتها الحضرية او الزهرية او الثمرية صفات الصنف المزروع من المحصول :

مادة ٢٦ - أ - على كل حائز استعمال النباتات الغريبة التي تظهر بزراعته في جميع اطوار نمو الحاصلات الزراعية بارشاد اجهزة الوزارة المختصة ومحت اشرافها :

ب - يحدد الوزير اصناف الحاصلات ومناطقها التي تطبق عليها احكام هذه المسادة والمواعيد المحددة لانمام عمليات التفتيش وكذلك انواع النباتات الغريبة التي يجب استئصالها في كل حالة

هذه من الأهل

ج - ومع ذلك للوزير أن يقرر إزالة النباتات الغريبة على نفقة الوزارة في مناطق التركيز المشار إليها في الفصل السابق .

مادة ٢٧ - للوزير عند امتناع الخائر عن استئصال النباتات الغريبة في أرضه أو تقصيره في أداء ذلك على الوجه المطلوب أن يأمر بإزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف وإذا لم يتم استئصال النباتات الغريبة تولت الوزارة تمييز المحصول الناتج بعلامة خاصة ، وفي هذه الحالة يحظر خلط المحصول بأي محصول آخر كما يحرم المخالف من أي علاوة أو مكافأة قد تمنحها الوزارة أو غيرها من الهيئات .

مادة ٢٨ - كل من يخالف المادة (٢٦) أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين ديناراً .

الفصل الرابع

محطات غريبة وتنظيف التكاوي

مادة ٢٩ - يحظر بدون ترخيص . إقامة محطات لغريبة تقاوي الحاصلات الزراعية أو تنظيفها أو إعدادها . يصدر الوزير قراراً بالاجراءات والشروط اللازمة للحصول على الترخيص .

مادة ٣٠ - يصدر الوزير قراراً يبين فيه الشروط التي يلزم توافرها في البذرة المقدمة للغريبة وللعمليات التي تعامل بها البذور الممنوعة - للتكاوي والعمليات التي يجب مراعاتها في عمليات الغريبة والتنظيف والأعداد والتجربة وطريقة التصرف في التكاوي الممنوعة ونواتج الغريبة والسجلات التي يجب على أصحاب أو مديري محطات الغريبة مسكها .

مادة ٣١ - كل من يخالف أحكام إحدى المادتين ٢٩ ، ٣٠ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين ديناراً بالإضافة لمصادرة التكاوي وإغلاق المحطة عند مخالفة المادة (٢٩) .

الفصل الخامس

فحص البذرة الممنوعة للتكاوي

مادة ٣٢ - لا يجوز بيع التكاوي أو عرضها للبيع أو تداولها إلا بعد فحصها وتقرير صلاحيتها من لجنة يشكها الوزير لهذا الغرض ويشترط أن تكون مصحوبة ببطاقات تتضمن البيانات التي يضعها الوزير .

مادة ٣٣ - يصدر الوزير قراراً يوضح فيه (لكل نوع من أنواع تقاوي الحاصلات الزراعية) ما يلي :

- أ - مستويات القبول التي يلزم توافرها في التكاوي لاعتبارها صالحة للزراعة .
- ب - طريقة أخذ العينات وتحديد أماكن فحصها .
- ج - القواعد المثبتة عند الفحص .
- د - تاريخ بدء وانتهاء موسم الفحص .
- هـ - المدة الواجب تبليغ نتائج الفحص خلالها لأصحاب العلاقة وكيفية إجراء التبليغ .

و - كيفية تعبئة التكاوي والحفاظ عليها بعد الفحص ومواصفات العبوات وتحديد أوزانها والطريقة التي تتبع في ترقيمها وإتقانها وختمها واعتمادها لحفظ التكاوي .

ز - مواصفات البطاقات التي تلتصق على عبوات التكاوي والبيانات التي يجب أن تتضمنها .

ح - مدة صلاحية التكاوي للزراعة والاجراءات الواجب اتخاذها بعد انقضاء هذه المدة .

ط - طريقة أعداد التكاوي المتبقية من المواسم السابقة وطريقة فحصها من جديد ومواعيد ذلك البنود (أ ، و ، ز ، ح ، ط) .

مادة ٣٤ - كل من يخالف المادتين ٣٢ ، ٣٣ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على خمسين ديناراً .

الفصل السادس

استيراد وتصدير التكاوي

مادة ٣٥ - لا يجوز استيراد أو تصدير التكاوي بدون ترخيص من الوزارة .

مادة ٣٦ - يصدر الترخيص بتنسيق من اللجنة مع مراعاة أحكام الحجر الزراعي . يصدر الوزير قراراً بالاجراءات والشروط اللازم توافرها للحصول على الترخيص .

مادة ٣٧ - كل من يخالف أحكام المادة ٣٥ يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على خمسين ديناراً .

الفصل السابع

الاجبار في التكاوي

مادة ٣٨ - يتم الاجبار في (التكاوي) بترخيص يصدر طبقاً للشروط والتعليمات التي يضعها الوزير . لا يسري هذا الحكم على ممالك الأرض الزراعية أو حيازتها إذا قام بتوزيع التكاوي على مستأجري أرضه أو بأعها لهم .

مادة ٣٩ - يجب أن يكون الإعلان ونشر البيانات عن (التكاوي) مطابقاً للمواصفات المقررة من الوزارة بشأنه .

مادة ٤٠ - يصدر الوزير القرارات اللازمة لتحديد أسعار بيع التكاوي بعد الاستئناس برأي اللجنة .

مادة ٤١ - كل من يخالف أحكام المادة (٣٨) (فقرة اول) أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على خمسين ديناراً .

مادة ٤٢ - كل من يخالف أحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ أو القرارات المنفذة لها يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

هكذا من الأهل

الباب الرابع

تنظيم بساتين الفاكهة ومشاتلها

مادة ٤٣ - على من يرغب في انشاء بستان للفاكهة او التوسع في مساحة بستان قائم ان يثير الوزارة مسبقاً بموقع الارض ومساحتها ونوع اشجار الفاكهة المزروع زراعتها ، وللوزير ابداء رأيه خلال ثلاثين يوماً من ورود الطلب لديوانه والاعتبار مقبولاً .
يستثنى من ذلك البساتين المخصصة للتجارب والبحوث العلمية وحدائق المنازل .

مادة ٤٤ - لا يجوز انشاء مشتل لثروة غراس الفاكهة وغيرها بقصديها او نقل مشتل من مكانه الا بترخيص من الوزير ؟
يحدد الوزير شروط الترخيص .

مادة ٤٥ - يصدر الوزير قراراً بين فيه الطرق التي يجب على اصحاب المشاتل اتباعها في تربية غراس الفاكهة وتطعيمها والحفاظة على اصنافها والسجلات الواجب عليهم مسكها وطرق القيد فيها .

مادة ٤٦ - لاصحاب البساتين ان ينشئوا مشاتل خاصة حسب الشروط والتعليمات التي يصدرها الوزير .

مادة ٤٧ - لا يجوز بيع غراس الفاكهة او غيرها من النباتات او عرضها للبيع الا من عمل مرخص وفقاً للشروط والتعليمات التي يقرها الوزير .

مادة ٤٨ - يصدر الوزير قراراً سنوياً يحدد فيه اسعار بيع الغراس بعد الاستئناس برأي لجنة بشكلها لهذا الغرض ؟
مادة ٤٩ - كل من يخالف احكام المواد ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ او القرارات التي تصدر تنفيذها لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين ديناراً .

الباب الخامس

اقامة وتشغيل معاصر الزيتون

مادة ٥٠ - لا يجوز اقامة معصرة لعصر الزيتون او تشغيلها الا بترخيص وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير بين فيها نماذج السجلات التي تلتزم ادارة المعصرة بمسكها وطريقة القيد فيها والتفتيش عليها .

مادة ٥١ - كل مخالفة لاحكام المادة ٥٠ او القرارات التي تصدر تنفيذها لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين ديناراً .

الباب السادس

المخصبات الزراعية

مادة ٥٢ - يقصد (بالمخصبات الزراعية) الاسمدة الكيماوية او العضوية بكافة انواعها التي تضاف الى التربة او البادرة لاصلاحها او تحسين خواصها او تضاف الى النبات لغرض زيادة انتاجه .

مادة ٥٣ - يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة المخصبات الزراعية) بقرار بين فيه نظام العمل فيها تختص باختيار وتحديد انواع المخصبات الزراعية التي يجوز الاتجار بها وتحديد اسعارها ومواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط وطرق تداولها وابداء الرأي في جميع الامور المتعلقة بتطبيق احكام هذا الباب .

مادة ٥٤ - يصدر الوزير بناء على توصية اللجنة قرارات بالامور التالية : -

- انواع المخصبات التي يسمح بتداولها وتحديد مواصفاتها .
- شروط واجراءات ترخيص واستيراد المخصبات والاتجار فيها ونقلها من جهة الى اخرى .
- اجراءات تسجيل المخصبات .
- كيفية اخذ العينات من المخصبات وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج التحليل والتخلف عليها .
- تحديد اسعار بيع المخصبات .

مادة ٥٥ - لا يجوز صنع المخصبات الزراعية او تجهيزها او بيعها او عرضها للبيع او استيرادها او التخلص عليها جبراً بدون ترخيص من الوزارة . لا يسري حكم هذه المادة على الاسمدة العضوية الناتجة من مخلفات المزارع المحلية المدة للاستعمال الخاص .

مادة ٥٦ - يجب ان يكون الاعلان او نشر البيانات عن المخصبات الزراعية مطابقاً لمواصفاتها وشروط تداولها وتعليمات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ٥٧ - كل مخالفة لاحكام المواد ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ او القرارات المنقذة لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد عن مائة دينار . ولا يجوز مصادرة المخصبات اذا كان موضوع المخالفة نقص في الوزن .

الباب السابع

وقاية المزروعات

الفصل الاول

مكافحة الآفات الزراعية

مادة ٥٨ - يقصد بكلمة (آفة) كل كائن قد يلحق ضرراً اقتصادياً بالنبات وتعني كلمة نبات لاغراض هذا الفصل جميع انواع المزروعات والمزروعات والحشائش والنباتات البرية وتجارها وبذورها ووسائل اجزائها الاخرى ومنتجاتها .

مادة ٥٩ - يحدد الوزير انواع الآفات الزراعية وطرق الوقاية منها ووسائل مكافحتها والتدابير الواجب اتخاذها لهذا الغرض وعلى الاخص الامور التالية : -

- تحديد المناطق التي تعتبر ملوثة بآفة معينة وتعديل حدودها وتنظيم نقل النباتات والاشياء الاخرى القابلة لنقل الآفة من منطقة ملوثة الى منطقة اخرى سليمة او مصابة .

كل من من الأهل

ب- بيان النباتات المسببة لانتشار الآفات والاعراض التي تتخذ بشأنها سواء بحظر زراعتها او تقييد ربيها وزاالتها او اطلاقها وغير ذلك من الاجراءات التي يرى اتخاذها منعاً لانتشارها .
ج- اصدار تعليمات لمقاومة الآفات وبيان المراتد الكيماوية والادوية التي تستعمل في المقاومة وبيان اعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها اجهزة الوزارة على نفقة المالك .
د- وضع الشروط والاحتياطات الخاصة بعلاج الخضر والنباتات التي تؤكل طازجة او الثمار التي قاربت النضج بمواد او مستحضرات تحتوي على مواد سامة او ضارة بصحة الانسان او الحيوان .

هـ - وضع التعليمات الخاصة بعلاج النباتات ومقاومة الآفات .

و - تحديد اجور اعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها اجهزة الوزارة المختصة على حساب مالك النباتات وموعد تحصيلها وشروط تسديدها وحالات الاعفاء منها كلياً او جزئياً .

ز - وضع نظام لمكافحة الجراد الصحراوي .

ح - بيان الآفات المتوجع على حائز الارض الزراعية ابلاغ الجهات المختصة عنها وطرق هذا الابلاغ وبيان الاجراءات الواجب عليه اتخاذها في مقاومتها ومعالجتها .

مادة ٦٥- اذا كانت الاصابة مصدراً لخطر يهدد النباتات لتعذر علاج المرض او لظهور آفة جديدة لم يعرف لها علاج ناجح جاز للوزير ان يأمر باتخاذ اي اجراء يكفل منع انتشار المرض او الآفة بما في ذلك قلع النباتات المصابة واطلاقها على نفقة الوزارة على ان تلتزم بدفع التعويض المادل للمالك . يصدر الوزير قراراً بالتدابير التي تتخذ لتقدير هذا التعويض .

مادة ٦٦- أ - للوزير الاستيلاء على ما يلزم - لمكافحة الآفات - من الآلات والادوية والمواد الكيماوية وغيرها او وسائل النقل مقابل الاجر او الثمن .

ب- يتم الاستيلاء بمجرد الاشياء المستولى عليها واثبات حالتها وتاريخ تسليمها .

ج - يتم تقدير التعويض عن الاشياء المذكورة بالاتفاق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اتمام الجرد والاجاز للوي الثانى عرض الخلاف على (لجنة تعويضات) يشكلها الوزير لهذا الغرض .

د - على اللجنة اصدار قرارها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ احالة الخلاف اليها واخبار ذوي الشأن بالبريد المسجل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

هـ - يحق للوي الثانى الاعتراض على قرار لجنة التعويض لدى المحاكم الابتدائية المختصة خلال عشرة ايام من تاريخ التبليغ .

و - تفصل المحكمة في الاعتراض تدقيقاً ويكون حكمها نهائياً .

ز - لا تستوفى رسوم المحاكم عن الاعتراض .

مادة ٦٧- يجوز ضبط واثاث النباتات المنقولة او المعروضة للبيع والاشياء التي استعملت لحزمها وتعبئتها خلافاً لاحكام هذا الفصل او القرارات المنفذة له .

مادة ٦٨- يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار :

أ - كل من يخالف احد البنود ١، ب، ج، د، هـ، ز، ح، من المادة ٥٩ او القرارات التي تصدر تنفيذاً لها او اخل بالاجراءات التي تتخذ وفقاً لحكم الفقرة الاولى من المادة (٦٠) .

ب- كل من يخالف القرارات التي تصدر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٦١) او عرقل اجراءات الاستيلاء على لوازم مكافحة . يتضمن الحكم الصادر بالمعقبة الامر بتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لازالة اسباب المخالفة على نفقة المخالف .

الفصل الثاني

مبيدات الآفات الزراعية

مادة ٦٩- تعرف عبارة (مبيدات الآفات الزراعية) لاغراض هذا الفصل : - بالمواد والمستحضرات التي تستعمل في مكافحة الامراض النباتية والحشرات والقوارض والحشائش والكتائنات الاخرى - الحويثية والبياتية - الضارة بالنباتات وكذلك المستحضرات التي تستعمل في مكافحة الحشرات والطفيليات الخارجية الضارة بالحيوان .

مادة ٦٥- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة مبيدات الآفات الزراعية) يشار اليها لاغراض هذا الفصل (باللجنة) تختص باختيار او تحديد انواع مبيدات الآفات الزراعية التي يسمح بتداولها وتحديد اسعارها ومواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط الاتجار بها .

مادة ٦٦- يصدر الوزير بناء على تنسيب اللجنة القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الفصل وعلى الاخص ما له علاقة بالامور التالية : -

أ - انواع مبيدات الآفات الزراعية المسموح باستيرادها وتداولها وتحديد مواصفاتها وشروط استيرادها .

ب- شروط واجراءات الترخيص باستيرادها والاتجار بها .

ج - كيفية اخذ عينات المبيدات وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج التحليل والتخلف عليها .

د - حظر نقل بعض انواع المبيدات من جهة الى اخرى .

هـ - تحديد اسعار بيع مبيدات الآفات الزراعية .

مادة ٦٧- لا يجوز صنع المبيدات او تجهيزها او بيعها او عرضها للبيع او استيرادها او الانجاز بها او التخلص عليها دون ترخيص من الوزير .

مادة ٦٨- يجري الاعلان عن المبيدات او نشر بيانات عنها بصورة مطابقة لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتعليمات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ٦٩- كل مخالفة لاحكام المواد ٦٦، ٦٧، ٦٨ او القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

لا يحكم بمصادرة المبيدات اذا كان موضوع المخالفة نقصاً في وزنها .

هكذا من المأهول

الفصل الثالث

الحجر الزراعي

مادة ٧٠ - يقصد بكلمة (النباتات) لأغراض هذا الفصل : -
النبات بجميع اجزائه سواء أكان جذوراً أم سوقاً أم أوراقاً أم أزهاراً أو في أية حالة كان عليها - ولو كان جافاً - كما يقصد بعبارة المنتجات الزراعية المنتجات التي من أصل نباتي والمجهزة تجهيزاً لم يحولها عن طبيعتها النباتية .

مادة ٧١ - يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة الحجر الزراعي) مهمتها تقديم التواصي للوزير لاحصدار القرارات المنفذة لأحكام هذا الفصل .

مادة ٧٢ - لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأقاسات غير موجودة بالمملكة على انه يقع للوزير السماح بادخال بعض النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات اذا أمكن ابادتها ما بها من آفات بجميع اطوارها ابادته تامة بمعرفة الوزارة وعلى نفقة أصحابها .

مادة ٧٣ - يحظر ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأفات موجودة بالمملكة الا اذا أمكن تقيمتها قبل التخلص عليها بمعرفة الوزارة وللوزير ان يسمح بادخال بعض أنواع النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات اذا رأى ان ادخالها لا يترتب عليه اضرار اقتصادية بمزروعات البلاد او محاصيلها .

مادة ٧٤ - للوزير ولغايات (تحييد للملكة) ان يسمح بادخال النباتات والمنتجات الزراعية التي تستورد لأغراض الترميم ولو كانت مصابة بأفات موجودة او غير موجودة بالمملكة اذا أمكن اخذ الوسائل الكفيلة بمنع تسرب هذه الآفات الى محاصيل البلاد ومزروعاتها . على ان يتم الادخال بأشراف الوزارة وبالشروط التي تضعها وتحمل المستورد النفقات التي يتطلبها تنفيذ هذه الشروط .

مادة ٧٥ - للوزير ان يصدر قرارات في الامور التالية : -

- حظر استيراد الكائنات الحية الضارة بالزراعة ويستثنى من ذلك ما استورد للأغراض العلمية بالشروط التي تقرها لجنة الحجر الزراعي .
- حظر استيراد بعض النباتات والمنتجات الزراعية والتربة المصدلة للزراعة او المحتوية على مواد عضوية وفضلات النباتات والمنتجات الزراعية المختلفة من البواخير والطلائعيات ووسائل النقل الاخرى وذلك حماية للثروة الزراعية .
- حظر تصدير النباتات والمنتجات الزراعية خلافاً لأحكام الحجر الزراعي للدول المستوردة .
- شروط ترخيص استيراد وتصدير المنتجات والنباتات الزراعية وحالات الاعفاء منه .
- الشروط الخاصة بالمرور العابر لاراسيات النباتات والمنتجات الزراعية بأراضي المملكة .
- تحديد أماكن خاصة لادخال ارساليات نباتات او منتجات زراعية معينة .
- الاجراءات التي تتخذ بشأن الارساليات غير المسموح بادخالها او عبورها أراضي المملكة وفقاً لأحكام هذا الفصل .
- تحديد النفقات الواجب تحصيلها تقيداً للاجرامات المنصوص عليها في هذا الفصل والقرارات المنفذة له او شروط الاعفاء منها .

مادة ٧٦ - كل مخالفة لأحكام المواد ٧٢ ، ٧٣ او القرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود أ . ب . ج . د ، هـ . و . ز . من المادة (٧٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار :

ويعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٧٢) و (٧٣) والقرارات الصادرة تنفيذاً للمادة (٧٥) بالمقوبة المقررة للجريمة ذاتها .

الباب الثامن

بطاقة الحياة الزراعية

مادة ٧٧ - تعرف كلمة (حائر) لأغراض هذا القانون كل مالك او مستأجر يزرع ارضاً لحسابه او يستغلها لاي وجه من الوجوه وفي حالة الاستئجار للزراعة يعتبر مالك الأرض حائر ما لم يتفق الطرفان كتابة في العقد على اتيات الحياة الزراعية باسم المستأجر ، ثم يعتبر في حكم الحائر مربي الماشية ايضاً وتسري عليهم أحكام هذا الباب .

مادة ٧٨ - يفتح في كل قرية سجل تدون فيه بيانات الحياة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حائر ويشكل الوزير في كل قرية (لجنة زراعية) تكون مسؤولة عن اتيات تلك البيانات وتحديد مهامها .

تعد وزارة الزراعة بطاقة الحياة الزراعية يدون بها البيانات الخاصة بكل حائر من واقع السجل .

مادة ٧٩ - على كل حائر (او نائبه) ان يقدم خلال المواعيد التي يحددها الوزير الى الجمعية التعاونية او اللجنة الزراعية بيانات بين مقدار ما في حيازته من اراضي زراعية او ماشية او غير ذلك مما هو مفصل في بطاقة الحياة وما يطرأ على هذه البيانات من تغيير من آن لآخر وعلى (اللجنة الزراعية) مراجعة تلك البيانات وتدقيقها واعتمادها قبل اتياتها في السجل .

اذا توافى الحائر عن تقديم ما يطلب منه قام موظف الوزارة المختص بالبيانات اسمه في قائمة المتخلفين وكلف اللجنة الزراعية بتقديم البيانات اللازمة وتدوينها في السجل ، وعلى اللجنة الزراعية انظر الحائر بذلك .

مادة ٨٠ - يصدر وزير الزراعة قرارات بتنظيم الامور التالية :-

أ - تعيين نماذج السجلات وطاقات الحياة وجميع الاوراق التي تتطلبها وطرق القيد فيها وتعيين المسؤولين عنها وقواعد اتيات ما يطرأ عليها من تغيير . وتعتبر سجلات وطاقات الحياة اوراقاً رسمية .

ب - طرق الاعتراف على بيانات الحياة والجهة التي تفصل في هذا الاعتراف وكيفية تشكيلها والاجراءات التي تتبعها .

الباب التاسع صيانة الأشجار والمزروعات

مادة ٨١- تعني كلمة (الحاكم الإداري) لأغراض هذا الباب (مساعد المحافظ - المتصرف - مدير القضاء - مدير الناحية) .

إذا وقع ضرر على مزروعات أو أشجار أو غراس من أي شخص أو أشخاص آخرين أو من مواشيهم فالمتضرر أن يبلغ الأمر إلى الحاكم الإداري المختص أو إلى أقرب مخفر للأمن العام أو إلى المختار الذين عليهم إبلاغ الحاكم الإداري .

مادة ٨٢- على الحاكم الإداري - أو من ينبيه إجراء الكشف فوراً على مكان - التعدي للثبوت من مسدى الضرر الواقع وتقدير التعويض للمتضرر .

وله إذا رأى أن التعدي كان مقصوداً أو خطيراً أن يحيل الشكوى لشككة الصلح المختصة .

مادة ٨٣- إذا وقع الضرر من المواشي يعتبر حائزوها مسؤولين ما لم يثبتوا مسؤولية غيرهم .

مادة ٨٤- يحظر على أي كسان أن يتسبب في دخول حيواناته إلى مكان تحصد فيه المزروعات دون موافقة صاحبها .

مادة ٨٥- تستأنف قرارات الحاكم الإداري إلى المحافظ خلال ثمانية أيام من صدورها إذا كانت وجاهية أو من تاريخ تبليغها إذا كانت غيبية ويكون قرار المحافظ قطعياً .

مادة ٨٦- إذا غل الفاعل مجهولاً فللحاكم الإداري فرض غرامة مشتركة على الجاورين أو من يعتقد أنهم ضمن (دائرة العقول) مسؤولون عن التسبب بأحداث الضرر وله أن يحكم بالغرامة حتى خمسة دنائير على الفاعل بالإضافة إلى التعويض .

مادة ٨٧- يراعي الحاكم الإداري أحكام قانون عمال الصلح فيما يتعلق بالتحقيق وإجراء الكشف وتقدير التعويض بقدر الإمكان .

مادة ٨٨- إذا ترك شخص حيواناته فلو قتت ضرراً بالأشجار أو المزروعات يفرمه الحاكم الإداري غساية فلما عن كل رأس فضلاً عن التعويض المستحق .

الباب العاشر الثروة الحرجية وحفظ التربة

مادة ٨٩- يكون للكليات والبعارات التالية الملاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

أ - الأشجار الحرجية تعني الأشجار والشجيرات الحرجية سواء أكانت قابلة أو غير قابلة للتطعيم .

ب - الحراج الحكومية تعني أراضي الدولة المسجلة حراجاً أو الأراضي المسجلة باسم خزينة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو حرم الطرق والشوارع المخططة جزئياً أو كلياً بنباتات حرجية .

ج - الحراج الخاصة تعني كل ما ينبت بفعل الطبيعة على الأراضي المملوكة لأشخاص طبيعيين أم معنويين من أشجار وشجيرات حرجية سواء كانت قابلة للتطعيم أم لا .

د - المواد الحرجية أية مادة متواجدة على الأراضي الحرجية .

مادة ٩٠- أ - (١) لا يجوز قطع الحطب من الحراج الحكومية والخصومية وصنع الفحم قبل الحصول على رخصة استئجار .

(٢) لا يجوز نقل أية مادة حرجية من مكان إلى آخر قبل الحصول على تذكرة نقل .

(٣) لا يجوز قطع أو جمع أو صنع أو رفع أو نقل أية مادة حرجية قبل دفع الثمن المقرر لها .

(٤) لا يجوز قطع أية شجرة أو شجيرة أو غرسة حرجية أو نبات من الحراج الحكومية أو الخصومية أو حرقها أو تشذيبها أو قطع أي غصن منها بالآلة أو باليد أو بنجر يدها من قشورها أو أوراقها .

(٥) لا يجوز اقتناء أو حيازة أو تخزين أية مادة حرجية غير مرخص بها .

ب - يصدر الوزير قرارات تنشر في الجريدة الرسمية يعين فيها الإجراءات والشروط المتعلقة بالحصول على الرخص وتماذجها لغايات الاستئجار وتذاكر النقل وأثمان المواد الحرجية والرسوم الواجب أدائها .

مادة ٩١- (١) كل من يخالف أحكام المادة (٩٠) يعاقب بالحبس من أسبوعين إلى شهر ويفرم من خمسة دنائير إلى ٢٥ دينار عن كل شجرة أو شجيرة أو غرسة أو جزء منها أو عن كل ثلاثمائة كيلو من المواد الحرجية أو كسورها أن تعذر تعيين عدد الأشجار المقطوعة وتصادر منه المواد الحرجية والأدوات القاطعة .

(٢) يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة سائق واسطة النقل الذي تضبط معه المواد الحرجية التي لم يمز صاحبها على تذكرة نقل .

مادة ٩٢- أ - لا يجوز السكن وإقامة المساكن والأبنية والمنشآت وحفر الآبار والكهوف داخل حدود الحراج الحكومية .

ب - لا يجوز إشعال النيران أو القيام بأعمال قد تكون سبباً في اندلاع الحرائق في الحراج الحكومية وعلى مسافة خمسمائة متر خارجها .

مادة ٩٣- أ - للوزير عند شوب الحرائق في الحراج الاستيلاء على ما يلزم من الآلات والمواد ووسائل النقل لاستعمالها في مكافحة الحرائق مع التعويض على أصحابها .

ب - كل من يتسبب في إشعال النيران في الحراج يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر ويفرمة لا تزيد على خمسة دنائير عن كل شجرة أو شجيرة حرجية أُلقت مع دفع تكاليف إطفاء الحريق .

ج - للحاكم الإداري ترحيل الساكنين أو المقيمين في الأراضي الحرجية الحكومية والقاطنين بقربها وإذا تمسوا يعاقب للمتنع بالحبس من أسبوعين إلى شهر مع إرغامه على الرحيل .

مادة ٩٤- (١) لا يجوز الاعتداء على أراضي الحراج الحكومية سواء كان بفتحها أو بفتحها أو حفر الآبار والكهوف فيها أو بأي اعتداء آخر .

(٢) لا يجوز الاعتداء على علامات أو سياج حدود الأراضي الحرجية .

هكذا من الأشجار

مادة ٩٥ - كل من يخالف احكام الفقرتين ٢٥١ من المادة (٩٤) من هذا القانون على الحاكم الاداري منعه من الاعتداء وله ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وتفرضه من خمسة دنائير لكل دونم او اى جزء منه وترفع يده عن الارض وتؤول المنشآت التي اقامها للوزارة . اما السياج وعلامات حدود الاراضي الحرجية فيعاقب عليها بالجس من اسبوعين الى شهر وبغرامة مقدارها عشرة دنائير عن كل علامة او زاوية سياج .

مادة ٩٦ - كل من حصل على رخصة اصطناع او استثمار او تذكرة نقل ان يبرزها عند الطلب الى موظفي وزارة الزراعة وافراد الامن العام والقوات المسلحة واذا امتنع او لم يكن مصحوبا بالرخصة او تذكرة النقل تصادر منه المضبوطات وتسلم الى اقرب مركز زراعي ويعاقب بالجس من اسبوعين الى شهر .

مادة ٩٧ - لموظفي الضابطة العدلية وموظف وزارة الزراعة الدخول الى اى مكان ما عدا بيوت السكن التي يوجد فيها او يشبه بوجود مواد حرجية فيها ومصادرة المضبوطات التي جمعت بدون ترخيص وبيعها وقيد اثباتها وارادات للخرينة اما بيوت السكن فتتخذ موافقة المدي العام المختص .

مادة ٩٨ - موظفو وزارة الزراعة وافراد الامن العام والقوات المسلحة مكلفون بالقبض على الذين يشاهدونهم التاء قطعهم او نقلهم المواد الحرجية بصورة تخالف احكام هذا القانون كما يجب عليهم منع وقوع هذه المخالفات قبل وقوعها .

مادة ٩٩ - موظفو وزارة الزراعة غولون بتقديم ضبط او ضبط عن التدييات الخافقة لهذا القانون ذاكرين في منها الاضرار التي لحقت بالحراج وعن القاضي او الحاكم الاداري للقدم اليه الضبط الحكم بما جاء فيه

مادة ١٠٠ - يمنح لاصحاب الحراج الخصوصية استثمار حراجهم بطريقة التقليم الفني بعد حصولهم على رخصة تخولهم ذلك على ان تتبع ارشادات وتعليمات الوزارة .

مادة ١٠١ - للوزير ان يسمح لاصحاب الحراج الخصوصية باستثمار حراجهم بقصد استبدالها بالاشجار المثمرة بموجب دورة استشارية فنية تتخذ على مراحل يحدد شروطها وكيفية من قبله .

مادة ١٠٢ - اذا لم يتبع صاحب الحراج الخصوصية شروط الاستثمار يوقف عن الاستمرار في العمل بالرخصة ويعاقب بموجب المادة (٩١) فقرة (١) من هذا القانون او لم يمنح .

مادة ١٠٣ - للوزير ان يصدر التعليمات للقيام بعمليات حفظ التربة والتحريج على نفقة الحكومة لاية ارض مملوكة تتوفر فيها الشروط التالية شريطة موافقة المالك :-

١ - الاراضي البور المهمة التي يزيد معدل انحدارها على ٢٥٪

٢ - الاراضي المنحدرة التي تؤثر على مصادر المياه والمنشآت المائية .

٣ - المواقف التي لها قيمة سياحية والتي يقرر منحرجها لتجميل البلاد :

مادة ١٠٤ - يمنع رعي الماشية في الاراضي الحرجية الا بتفويض من الوزير او من ينيبه . يحدد الوزير انواع المواشي وشروط الترخيص ومواعيد الرعي وانواع واعداد المواشي التي يرخص برعيها في كل حراج والاحتياطات الواجب اتخاذها وكذلك الاجور الواجب استيفائها .

مادة ١٠٥ - للوزير حظر تربية الماعز البلدي في مناطق يجدها اذ تبين له ان ذلك يشكل خطرا على الثروة الحرجية والشمريية في تلك المناطق ويكون قرار الحظر نافذا بعد مرور عام من صدوره ويستثنى منه القرى والاحواض التي طبق حظر الرعي فيها بموافقة سكانها طبقا لقانون حظر رعي الماعز رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ .

مادة ١٠٦ - كل مخالفة للمادتين (١٠٤) و (١٠٥) والقرارات الصادرة عنها يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها ٢٥٠ فلس عن كل رأس ماشية ونضاعف الغرامة كل مرة تتكرر فيها المخالفة .

مواد عامة

مادة ١٠٧ - التخريبات التي تقع ولا يعرف فاعلوها يرى قضايها الحاكم الاداري او الشخص المفوض من قبله ويكون حكمه قطعييا والاشخاص المسؤولون عن هذه التخريبات هم اقرب المجاورين لتلك التخريبات ان وجدوا والا فاعالي اقرب قرية مجاورة .

مادة ١٠٨ - ترى دعاوى الحراج من قبل محاكم الصلح او لدى الحاكم الاداري .

مادة ١٠٩ - اي شخص اتهم بمخالفة هذا القانون ويغشى فراشه يوقف الى ان يقدم كفيلا يضمن حضوره عند الطلب .

مادة ١١٠ - يقوم جياة مديرية الحراج بتحصين الغرامات التي تفرضها المحاكم او الحكام الاداريين وبديل الضريبة والرسوم وترصد امانات تصرف لتطوير الثروة الحرجية .

مادة ١١١ - تحصل الغرامات الحرجية وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

مادة ١١٢ - يمنع اجراء اي قطع في الاشجار الحرجية مهما كان نوعه سواء كان في الحراج الحكومية او الخصوصية خلال المدة الواقعة بين اول آذار ونهاية ايار من كل عام .

مادة ١١٣ - أ - يمنع منعاً باتاً قطع الاشجار الصنوبرية الا في الحالات الضرورية وبقرار من الوزير او من ينيبه .

ب - يمنع قطع اشجار الخروب والبطم واللوز والاجاص والزيتون البري بل يسمح بتقليمها بقصد تطعيمها او تركبتها .

مادة ١١٤ - يجوز للوزير ان يوزع مجانا اية كمية من الغراس الحرجية على اية جهة كانت اذا رأى في زراعة تلك الغراس منفعة عامة .

مادة ١١٥ - للوزير السماح باستيراد المواد الحرجية .

مادة ١١٦ - الاشخاص الذين تتكرر اعتدائهم على الحراج الحكومية يبعدون الى مناطق خالية منها لمدة لا تزيد على السنة اشهر .

الباب الحادي عشر

لراعي

مادة ١١٧ - لاغراض هذا الباب تعني كلمة (الراعي) المساحات الملونة باللونين الاحمر والاصفر من خارطة فهرس القرى مقياس (٢٥٠٠:١) المحفوظة في مديرية المراعي) وتعني كلمة اراضي كما عرفت بقانون املاك الدولة رقم (٩) لسنة ١٩٦٨ او اي تشريع يحل محله او يبدله وتشمل كلمة المواني: الضأن ، الماعز ، الخيل ، البقر ، الجسبال ، الجاموس ، البغال ، الحمير ، الخنازير ، وصغار هذه الحيوانات .

هكذا من الأشجار

مادة ١١٨- تعتبر (مراعي) جميع اراضي الدولة المسجلة كذلك اية اراضي اخرى للدولة يقل المعدل السنوي لسقوط الامطار فيها عن ٢٠٠ ملم .

مادة ١١٩- يستثنى من احكام المادة السابقة الاراضي التالية :-

- أ - الاراضي المستغلة بالرعي المستديم .
- ب - الاراضي المستغلة للمنافع العامة .
- ج - مناطق البلديات والمجالس القروية او مناطق التنظيم .
- د - مناطق المشاريع الزراعية والسكنية المقررة عند نفاذ هذا القانون .
- هـ - الاراضي المخصصة لمصالح الدولة ومؤسساتها .
- و - الاراضي التي يقرر مجلس الوزراء استثنائها من احكام هذا القانون من آن لآخر .

مادة ١٢٠- للوزير اصدار قرارات لتنظيم الامور التالية :-

- أ - تحسين وتطوير المراعي والحفاظ عليها .
- ب - تنظيم ادوار الرعي وتحديد قرائنه لكل منطقة جغرافية .
- ج - تحديد نوع وعدد الماشية المسموح بادخالها للرعي في كل منطقة .
- د - العمل على زيادة انتاج اراضي المراعي لنباتات الرعي والنباتات العلفية واجراء التجارب والاجتاث المتعلقة بذلك .
- هـ - استغلال المياه السطحية وإنشاء وتشغيل وإدارة مشاريع السدود الصغيرة ومنشآت اسالة المياه ونشرها لاغراض انتاج النباتات العلفية .
- و - حفر الآبار ومجهزها بمعدات الضخ وإنشاء البرك لاغراض توفير مياه الشرب للمواشي .
- ز - المحافظة على البيئة وعناصرها الطبيعية - في المراعي بمسا في ذلك تربتها ونباتاتها البرية والمزروعة وحمايتها من التحات او التشويه او التخریب او الابداء او سوء الاستعمال .

مادة ١٢١- تعتبر (نباتات مراعي) جميع انواع النباتات النامية في المراعي بما في ذلك الحشائش والاعشاب والشجيرات سواء اقتتت عليها الماشية ام لا .

مادة ١٢٢- تعتبر نباتات علفية النباتات التي تُرعى بقصد علفها للمواشي قبل او بعد تصنيفها بمسا في ذلك نبات الشمبر والقصة والدره .

يستثنى من ذلك الخضروات والنباتات والمحاصيل التي يقرر الوزير بأنها (نباتات غير علفية) .

مادة ١٢٣- بالرغم مما ورد في المادة السابقة :-

لوزير ان يصدر امرا (ينشر في الجريدة الرسمية) يحدد فيه انواع النباتات غير العلفية .

مادة ١٢٤- يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي التي يتراوح المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها من ١٠٠ - ٢٥٠ ملمترا المشار اليها باللون الاحمر على الخارطة لغرض استغلالها كمراعي في انتاج الاعلاف بقرار من مجلس الوزراء (بتنسيق من الوزير بعد الاستئناس برأي وزير المالية/ الاراضي) الذي يحدد مساحتها وابعادها بما يتواءم وطبيعة المنطقة الطوبوغرافية والمناخية وغير ذلك من الامور الفنية .

مادة ١٢٥- اعتبارا من نفاذ هذا القانون :-

لا يجوز تفويض اراضي المراعي (التي حددت على الخارطة باللون الاصفر) التي يقل المعدل

السنوي لسقوط الامطار عليها عن ١٠٠ ملمتر ولا يجوز تأجيرها لفترة تزيد على عام واحد لاغراض الزراعة او الرعي .

مادة ١٢٦- يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي (لغايات الاستغلال الزراعي) اذ توفر لها الرعي المستديم شريطة ان لا تزيد المساحة الموقوفة للعائلة الواحدة على خمسة اية دونم .

مادة ١٢٧- اعتبارا من نفاذ هذا القانون :-

لا يسمح الادعاء بأي حق مكتسب او وضع يد على اية قطعة من اراضي المراعي التي يقل معدل سقوط الامطار عليها عن مائة ملمتر سنويا الا انه يجوز طلب تفويضها اذا توفر لها الرعي المستديم .

مادة ١٢٨- يحدد الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية المراعي المخطور الرعي فيها والاخرى المباحة وفق خطة زمنية تهدف الى تنمية المراعي بما يكفل توفر الرعي لاطول مدة على مدار السنة .

مادة ١٢٩- للوزير تحديد بدل إيجار المراعي وفرض رسوم تعدد على بعض اصناف الماشية وجبايتها وفرض اية رسوم اخرى تتعلق بالرعي والماشية .

مادة ١٣٠- اعالي القرى المجاورة وقاطنو الخيام وبيوت الشعر ملازمون باطفاء الحريق الذي ينتشر في المراعي .

مادة ١٣١- يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين دينار ولا تزيد عن مائة دينار بالاضافة للاثامات المدنية على المخالفات التالية ما لم يرد في القوانين الاخرى نص على عقوبة اشد .

أ - التعدي على المراعي بفتحها او زرعها او حفر آبار فيها او باقامة ابنية ومنشآت عليها .

ب - فتح المقالع واستخراج مواد البناء بدون ترخيص .

ج - ازالة او قطع او خلع او حرق نباتات المراعي .

د - الاعتداء على المنشآت القائمة على اراضي المراعي التابعة لها .

هـ - مخالفة اي حكم من احكام هذا القانون او اي قرار صادر بمقتضاه .

مادة ١٣٢- تنظر المحاكم المختصة في دعاوى المراعي اذا كان الفاعل معلوما اما اذا كان مجهولا يعتبر اقرب المجاورين مسؤولين ويقضي على البالغين منهم بغرامة وفقا لاحكام الباب التاسع في هذا القانون .

هكذا من الأشهر

الكتاب الثاني

الثروة الحيوانية

الباب الاول

في تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها

الفصل الاول

تصدير الحيوانات واستيرادها

- مادة ١٣٣- للوزير تنظيم تصدير واستيراد الحيوانات والدواجن والطيور الحية او حظر تصديرها واستيرادها اذا اقتضت ذلك مصلحة تنمية الثروة الحيوانية او المحافظة عليها بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني.
- مادة ١٣٤- يحظر ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن الستين الا اذا بلغ وزنها الحد الذي يقرره الوزير ، كما يحظر ذبح اناث الابقار والاغنام غير المستوردة قبل تبديل جميع قواطعها ، وفي كل الاحوال يحظر ذبح الاناث المشار .
- كذلك يحظر ذبح عجول الابقار والخراف الذكور ما لم يصل وزنها للحد الذي يقرره الوزير . ويستثنى من حكم هذه المادة الحيوانات التي تقضي الضرورة ببيعها على ان يتم ذلك بموافقة الجهة التي يعيها الوزير .
- مادة ١٣٥- كل من يخالف احكام المادتين ١٣٣ ، ١٣٤ والقرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار .

الفصل الثاني

علف الحيوون

- مادة ١٣٦- تعني عبارة (مواد العلف الخام) لاغراض هذا الفصل : الكسب او اي مادة لم يدخلها خلط تستعمل في تغذية الحيوان او الدواجن سواء كانت من مصدر حيواني او نباتي او من المواد المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوانية
- وتعني عبارة (العلف المصنع) اي مخلوط من مواد العلف الخام .
- مادة ١٣٧- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة علف الحيوان) تختص باختيار وتحديد انواع العلف التي يسمح بتداولها وتحديد مواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط تداولها وتنوّل ايضا تقديم التواصي للوزير في كل ماله علاقة بعلف الحيوان .
- مادة ١٣٨- يصدر وزير الزراعة قرارات في الامور التالية :-
- أ - تحديد مواد العلف الخام والعلف المصنع ومواصفاتها وشروط تعبئة العلف المصنع .
 - ب- اجراءات ترخيص الاتجار في مواد العلف وشروطها .
 - ج- نظم بيع العلف المصنع ومواد العلف الخام وتداولها ونقلها من مكان الى آخر .

- د - شروط تسجيل العلف المصنع ومواده وتحديد تسجيلها .
- هـ - تنظيم الرقابة على مصانع العلف ومحال الاتجار به وبيان السجلات الواجب مسكها وكيفية القيد بها .
- و - كيفية اخذ عينات العلف ومواده وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج هذا التحليل وكيفية الفصل فيها .

- مادة ١٣٩- يحظر الاتجار بمواد العلف الخام - التي يحددها الوزير او العلف المصنع او طرحها للبيع او تداولها او نقلها من جهة الى اخرى او حيازتها بقصد البيع بدون ترخيص من الوزير .
- ويشترط ان تكون مكونات العلف المصنع ومواصفاته وتعبئة مطابقة لاحكام القرار الذي يصدره الوزير بهذا الشأن .
- مادة ١٤٠- يجب ان يكون الاعلان - عن مواد العلف او نشر بيانات عنها مطابقا لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتعليمات الوزارة بشأن استعمالها .
- مادة ١٤١- لا يجوز تشغيل اي مصنع لعلف الحيوان قبل الحصول على ترخيص من الوزارة طبقا للشروط والاحوال التي يصدر بها قرار من الوزير .
- مادة ١٤٢- كل مخالفة للقرارات الصادرة تنفيذا لاحد البنود أ ، ج ، هـ ، من المادة ١٣٨ او احدى المادتين ١٣٩ ، ١٤١ ، يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على مائة دينار .
- مادة ١٤٣- كل مخالفة لاحكام المادة (١٤٠) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار .

الفصل الثالث

حماية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها

- مادة ١٤٤- يحظر صيد الطيور والحيوانات البرية بدون ترخيص من الوزارة . يصدر الوزير قرارا بتحديد رسوم رخص الصيد .
- مادة ١٤٥- يحظر صيد الطيور النافعة للزراعة او قتلها او اسكائها باي طريقة كما يحظر حيازتها او نقلها او بيعها او عرضها للبيع حية ام نافقة .
- يصدر الوزير قرارات بتعيين انواع الطيور التي تنطبق عليها احكام هذه المادة وبيان شروط ترخيص صيدها على وجه الاستثناء للاغراض العلمية .
- مادة ١٤٦- يحظر تخريب او كوار الطيور البرية او القنط او اكلها ببيعها او ايلاء صغارها .
- مادة ١٤٧- للوزير تحديد مناطق ومواعيد الصيد وتحديد الطيور والحيوانات البرية المسموح صيدها .
- مادة ١٤٨- أ - يحظر استعمال المركبات الالية والاثوار الكاشفة او الاسلحة الاوتوماتيكية في صيد الطيور والحيوانات البرية .
- ب- يحظر استعمال البندقية الحربية في صيد الحيوانات البرية ويستثنى من ذلك الحيوانات التي يعيها الوزير .

هكذا من الأشهر

مادة ١٤٩- يحظر على الاجانب المقيمين خارج المملكة صيد الطيور والحيوانات البرية داخلها دون ترخيص من الوزارة .

مادة ١٥٠- يحظر التسوية على الحيوانات .

يصدر الوزير قرارا بتحديد الحالات المشمولة بهذا الحظر .

مادة ١٥١- أ - يحظر استيراد الدب (الخيط) او المواد الغرائية (التي تستعمل لاسماك الطيور) او بيعها او حيازتها او تداولها او استعمالها .

ب- يحظر نصب اي نوع من انواع الفخاخ لاسماك الطيور .

ج- يحظر صيد الطيور باستعمال ادوات النموه - كالبيرق وجلد الحيوان وآلة النداء - او مراكز النموه - كالكاشك والاختصاص .

د- يستثنى من احكام هذه الفقرات الطيور المائية التي يحدد انواعها الوزير .

مادة ١٥٢- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة الصيد) تختص باصدار الرأي لتحديد مناسقات ومواعيد الصيد والطيور والحيوانات البرية التي يسمح بصيدها وجميع الامور المتعلقة بذلك .

مادة ١٥٣- كل من يصطاد بصورة مخالفة لاراد هذا الفصل او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن :

أ - خمسة عشر دينارا عن كل غزال صحراوي .

ب- عشرة دنانير عن كل خنزير بري او بدن او غزال جبلي او حبريه .

ج- ثلاثة دنانير عن كل حيوان او طير اخر .

مادة ١٥٤- أ - في حالة استعمال مركبة آلية خلافا لادة ١٤٨ او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب قائد المركبة بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ويأقب صاحبها بنفس العقوبة اذا ارتكبت المخالفة بعمرته وذلك بالإضافة الى العقوبة المنصوص عليها في المادة (١٥٣) .

ب- في حالة تكرار المخالفة خلال سنة واحدة تضاعف العقوبة ويصادر السلاح او الاداة المستعملة في الصيد .

مادة ١٥٥- موظفو وزارة الزراعة وافراد الامن العام والقوات المسلحة والاشخاص الذين يعتمدهم الوزير من غير موظفي الوزارة مكلفون بالقبض على كل مخالف لاحكام هذا الفصل وتسليمهم الى اقرب محقر أمن مع تنظيم ضبط بالواقع .

الفصل الرابع

تربية النحل ودودة الحرير

مادة ١٥٦- أ - يحظر استيراد ملكات النحل او بيض دودة الحرير او بيعها او الاتجار بها دون ترخيص من الوزارة طبقا للشروط والعمليات التي يرضها الوزير .

ب- يحظر استيراد نسل النحل بدون ترخيص وفق احكام الفقرة السابقة .

مادة ١٥٧- للوزير تحديد الطرق الفنية الواجب اتباعها في تربية النحل ودودة الحرير في جميع المراحل والاطوار وله تعيين نماذج السجلات الواجب على المربين اسماؤها وطرق التيد بها .

مادة ١٥٨- يحظر تربية ملكات النحل او تيزير دودة الحرير بقصد الاتجار الا بترخيص من الوزير وفق احكام المادة السابقة .

مادة ١٥٩- للوزير ان يقرر تربية سلالة نقية معينة من النحل في المناطق التي يحددها ويحظر اقتناء اي سلالة اخرى في هذه المناطق .

مادة ١٦٠- كل مخالفة لاحكام احدي المواد ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير وللوزير الاستيلاء على النحل موضوع المخالفة بشن المثل

الباب العاشر

في الصحة الحيوانية

الفصل الاول

مكافحة امراض الحيوان

مادة ١٦١- تعني كلمة (حيوان) لاجراض هذا الباب الحيوانات والدواجن والطيور حسبما يحددها الوزير .

مادة ١٦٢- للوزير ان يقرر تسجيل كل او بعض انواع الحيوانات تسجيلا اجباريا في المناطق التي يعينها وله ان يأمر بتعقيها او تطهير حظائرها لوقايتها من الامراض واختيارها لتشخيص الامراض المعدية او الوبائية في مواعيد دورية على ان تتم عمليات التشخيص والحقق والاختبار بالبحان .

مادة ١٦٣- أ - تقتضي اعادة اختبار الحيوانات التي يشبه في اصابتها ويتعين عزلها حتى نهاية الاختبار على ان يقوم اصحابها بتفنيدها خلال مدة وجودها في العزل والا قامت الوزارة بذلك على حسابها . يحدد الوزير فترات التفقات التغذية وتحصل من اصحاب الحيوانات وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية .

ب- اذا لم تظهر اراض المرض على الحيوانات المعزولة بعد انتهاء المدة المحددة وجب على اصحابها تسلمها خلال اسبوع من تاريخ اختطارهم كتابة بذلك واذا استتفروا جاز للوزير بيعها بالمزاد العلني وحفظ ثمنها امانة لحسابهم بعد حسم نفقات التغذية ومصاريف المزداد .

ج- لا يطالب صاحب الحيوان النافق في العزل بما اتفق عليه .

د- اذا تقرر اتلان الحيوان المعزول استحق صاحبه تعريضا عادلا .

مادة ١٦٤- على اصحاب الحيوانات او حائريها او المتولين حراستها وملاحظتها ابلاغ المرشد الزراعي المختص او اقرب وحدة بيطرية عن ظهور اي مرض بين حيواناتهم او تفوق بعضها بسبب المرض .

مادة ١٦٥- أ - يمنح الوزير مكافأة تعادل ثمن الحيوان لا تزيد عن عشرة دنانير لأول مبلغ لقسم الشرطة التي حدثت ضمن دائرته الاصابة بمرض وبائي او معد .

ب- اذا كان المبلغ هو مالك الحيوان استحق تعريضا مساويا لقيمة الحيوان النافق او المصاب الموضوع تحت الملاحظة اذا قرر ذبحه ؟

هكذا من الأشهر

مادة ١٦٦- يحظر الاتجار في الحيوانات المصابة أو المشتبه باصابتها بالأمراض المعدية أو الوبائية كما يحظر نقلها من جهة إلى أخرى .

تعتبر مشتبه باصابتها بأمراض معدية أو وبائية الحيوانات التي خالطت الحيوانات المريضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

المادة ١٦٧- أ - يحظر لقاء حيوانات النافقة في الأنهر وقنوات الري أو المصارف أو البرك أو الطرق أو في الغراء .

ب - يتوجب دفن هذه الجثث على عمق كاف من سطح الأرض بعيدا عن مصادر المياه ويكون الحائر مسؤولا عن تنفيذ ذلك .

مادة ١٦٨- يصدر الوزير قرارات لأغراض هذا الفصل لتنفيذ الأمور التالية :-

أ - تعيين الأمراض المعدية والوبائية التي تطبق عليها أحكام هذا الفصل وطرق الوقاية منها ووسائل علاجها والاحتياطات التي تتخذ لمنع انتشارها وما يتبع نحو الحيوانات المريضة أو المشتبه بمرضها أو الخافضة لما أو الأخرى السليمة التي قد تنقل المرض بما في ذلك اتلافها أو ذبحها في مسلخ عام وتوويض اصحابها مع التصريح بتسليم اللحوم الصالحة إلى الأكل لاصحابها بعد تحديد ثمنها وحسمه من قيمة التوويض .

ب - تكليف اصحاب الحيوانات أو حائريها أو المتولين حراستها أو ملاحظتها الحضور في الزمان والمكان المعين لأجراء عمليات التسجيل أو الحقن أو الاختبار .

ج - الاجراءات التي تتبصح للملاحظة أماكن تجميع أو تجمع الحيوانات كالاسواق وغيرها وما يتخذ بشأنها من احتياطات عند ظهور أي مرض بينها .

د - تحديد البيانات التي يجب أن تتضمنها السجلات المدة لعمليات التسجيل والحقن والاختبار .

هـ - تحديد مدة حجر الحيوانات المحبوسة في الحظائر والاجراءات التي تتبشأن النافق منها وما يعطى نتيجة إيجابية بعد اختياره وقيمة ما يؤدي من توويض لاصحابها في حالة ذبحها أو اعدامها أو نفوقها أو ما يجهض منها بسبب التلقيح وبيان الاجراءات التي يتبصحها اصحاب الحيوانات المذكورة عند ادخال حيوانات أخرى في حظائرهم .

و - تشكيل اللجان التي يناط بها تقدير أثمان الحيوانات النافقة والتوويضات والمكافآت المترتبة بموجب أحكام هذا الفصل على أن تكون قراراتها نهائية بعد تصديق الوزير .

ز - وضع تعرفة سنوية بأثمان الحيوانات يجري تقدير التوويضات على أساسها .

ح - الاجراءات التي يجوز اتخاذها لضبط المصابة أو المريضة ومعالجتها أو ذبحها أو اتلافها على أن تحصل الوزارة النفقات من مالك الحيوان أو حائزه .

ط - الاجراءات التي تتخذ بشأن الكلاب أو مرض الكلب أو مراقبة الحيوان الشرس أو العقور والحالات التي يجوز فيها ضبط واتلاف أو ذبح هذه الحيوانات حسب متطلبات الحال دون اداء توويض عنها .

مادة ١٦٩- كل من يخالف أحكام المواد ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحكام المادة ١٦٣ أو لأحد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، من المادة ١٦٨ يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الفصل الثاني

الحجر البيطري

مادة ١٧٠- أ - يحظر ادخال الحيوانات المستوردة أو لحومها أو منتجاتها أو مخلفاتها إلا بعد استيفاء اجراءات الحجر البيطري للتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية المعدية .

ب - يضبط كل من يدخل منها خلافا لأحكام هذه المادة ويتلف اذا كان مصابا بمرض وبائية أو معدية شريطة أن تثبت هذه الحالة بتقرير من الطبيب البيطري المختص .

ج - للوزير أن يحظر تصدير الحيوانات أو لحومها أو منتجاتها أو مخلفاتها إلا بعد فحصها والتحقق من خلوها من الأمراض الوبائية أو المعدية .

مادة ١٧١- يجب ذبح الحيوانات المستوردة لأغراض الذبح خلال ثلاثين يوما من ادخالها الحجر البيطري . لا يستوفى رسم الحجر عن هذه المدة ، والوزير بالاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطني أن يقرر تحديد هذه المدة .

يلتزم صاحب الحيوانات بتنفيذها خلال مدة الحجر واذا توفى عن ذلك جاز للوزير الأمر بتقديم الغذاء ١٠ على نفقة المالك طبقا للنفقات والقواعد التي يحددها الوزير .

مادة ١٧٢- يصدر الوزير قرارات في الأمور التالية :-

أ - تحديد أنواع الحيوانات واللحوم والمنتجات والمخلفات الحيوانية والأمراض المعدية والوبائية المشمولة بأحكام هذا الفصل .

ب - تحديد نظام واجراءات العمل بالمحاجر البيطرية .

ج - تحديد نظام اجراءات فحص ما يصدر للخارج من الحيوانات أو منتجاتها أو مخلفاتها ومنح شهادات (خلوها من الأمراض) .

د - كيفية التصرف في مخلفات الحيوانات والمحاجر البيطرية والتدابير والاحتياطات والاجراءات التي تتخذ بشأنها .

مادة ١٧٣- كل من يخالف أحكام المادة (١٦٤) يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار ، وذلك فضلا عن مصادرة الحيوانات واللحوم أو المنتجات أو المخلفات المهربة .

ويعاقب على الشروع بالمخالفة بعقوبة الجرمية ذاتها .

مادة ١٧٤- كل من يخالف الفقرة الأولى من المادة (١٧٠) يعاقب بغرامة قدرها دينار واحد عن كل رأس من اللاشية ومائتا فلس عن كل رأس من الأغنام والماعز .

لوزير دون انتظار الحكم : أن يأمر ببيع الحيوانات على نفقة الخائف وبينها لحسابه .

مادة ١٧٥- كل من يخالف البند هـ من المادة (١٧٢) يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الباب الحادي عشر

ذبح الحيوانات وسلخ الجلود

مادة ١٧٦- يحظر في المدن والقرى (التي بها أماكن مخصصة للذبح أو المجازر) ذبح أو سلخ الحيوانات ، المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج تلك الأماكن أو المجازر ويحدد الوزير هذه الأماكن .

هكذا من الأشهر

مادة ١٧٧- للوزير ان يصدر قرارات تنفيذ احكام هذا الفصل وعلى الاخص ما يتعلق بالامور التالية :-

- أ - تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها او عرضها للبيع .
- ب - طريقة صلب الذبائح ونوع الآلات والادوات التي تستعمل لذلك .
- ج - الشروط السوابج توفرها في السلاخين وانشاء المسالخ وطريقة الحصول على الرخص وتجديدها والغاءها .
- د - تحديد اجور السلق وتنظيم العلاقة بين السلاخين والجزارين واصحاب الجلود وكيفية تحصيل تلك الاجور وتوزيعها على السلاخين .
- هـ - بيان درجات تصنيف الجلود ومواصفاتها وكيفية حفظ الجلود الخام والآلات والمواد التي تستعمل لهذا الغرض وبيان السجلات التي يلتزم باسماؤها اصحاب او مديرو المحلات المختصة لحفظها او تخزينها .

مادة ١٧٨- يحظر - على غير الاشخاص المرخصين - القيام بسلخ الجلود في المجازر التي تعينها الوزارة كما يحظر صلب جلد اي حيوان تقى او اتلف بدون تصريح من الطبيب البيطري المختص .

مادة ١٧٩- يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن ثلاثين ديناراً :-

- أ - كل من اتلف عدا في (الاماكن المقررة رسمياً للذبح) - جلود ناتجة من السلق او شرع في ذلك .

- ب - كل من ادخل في تلك الاماكن جلود لم تسلف فيها وكل من اخرج منها جلودا قبل تعيين درجاتها
- ج - كل من حال دون دخول مأموري الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة المعتمدين المجازر والاماكن المختصة للسلخ ولحفظ الجلود الخسار او تخزينها او امتنع عن تقديم السجلات والمستندات او الاوراق التي تطلب منه او ادى بيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .
- د - كل من يخالف احكام المادتين ١٧٦ ، ١٧٨ ، او القرارات الصادرة تنفيذا لاحد البنود أ ، ب . ج ، د ، هـ ، من المادة ١٧٧ .

الباب الثاني عشر

في الثروة السمكية

مادة ١٨٠- لأغراض هذا الباب تشمل :-

كلمة : (سمك) كل حيوان مائي سواء أكان من فصيلة الاسماك ام لم يكن وتشمل الاسفنج والحبار والحيوانات ذوات الجلود القشرية الصلبة والسلاحف البحرية والحيوانات المائية ذوات الثدي .

وعبارة (صيد السمك) في المياه الإقليمية او انزاله في البرولم لم يكن قد اصطيده في هذه المياه .

مادة ١٨١- لا تسري احكام هذا الباب الا على الاشخاص الذين يعملون في صيد السمك لغايات تجارية :

مادة ١٨٢- يحظر صيد السمك دون ترخيص من الوزير .

مادة ١٨٣- أ - يحظر صيد السمك بالمقرعات او ايقعواذمارة او سامة سواء أكان ذلك لغايات تجارية ام لا .

ب - يمنع اتلاف الصخور المرجانية الموجودة في المياه الإقليمية او اقتلاعها .

مادة ١٨٤- للوزير ان يحدد بقرار منه الامور التالية :-

- أ - كيفية منح ترخيص صيد السمك وشروط الترخيص .
- ب - تحديد مناطق صيد السمك في البحر او المياه الجارية .
- ج - حظر استعمال طرق واساليب الصيد المحتمل ان تضر بأي حقل للاسماك من حيث المحافظة عليها وتكاثرها .
- د - تعيين المناطق والفصول التي يمنع فيها صيد السمك او يقيد بنوع معين من السمك .
- هـ - تعيين الحجم لما يباح صيده من نوع معين من السمك .
- و - تعيين حجم قوهات الشباك او حجمها التي يجوز استعمالها في صيد السمك .
- ز - تنفيذ اي غرض من اغراض هذا الباب .

مادة ١٨٥- للوزير ان يمنح مكافأة مالية لأي شخص يقدم معلومات او يقوم بعمل يساعد على اكتشاف مخالفة ارتكبت خلافاً لمواد هذا الباب شريطة ان لا يزيد مبلغها على نصف مجموع الغرامة المحكوم بها وان لا يقل على خمسة دنانير .

مادة ١٨٦- كل من يخالف احكام المواد ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين ديناراً .

احكام عامة

تنظيم تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

مادة ١٨٧- للوزير ان يصدر قرار بتحديد المنتجات الزراعية او الحيوانية المشمولة باحكام هذا القانون .

مادة ١٨٨- أ - يخضع تصدير او استيراد المنتجات الزراعية او الحيوانية لترخيص من الوزارة مع مراعاة التنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني .

ب - يصدر الوزير تعليمات باجراءات وشروط الترخيص مراعي في ذلك احكام الحجر الزراعي والبيطري .

مادة ١٨٩- للوزير ان يصدر قرارات في الامور التالية :-

- أ - تحديد اصناف وكميات المنتجات الزراعية او الحيوانية المسموح بتصديرها او استيرادها ومواعيد التصدير والاستيراد من وإلى كل بلد .
- ب - تحديد ومراقبة مواصفات عيوب المنتجات الزراعية واوزانها والشروط الواجب توفرها وكيفية توضيب المنتجات للتسويق .
- ج - تحديد ومراقبة المواصفات الواجب توفرها في المنتجات الزراعية او الحيوانية المصدرة او الواردة او المعروضة للبيع في الاسواق المحلية .
- د - اقامة اسواق الجملة المركزية او القروية ومراكز التصنيف والتبشيش والتخزين والتبريد وشروطها الفنية خارج مناطق البلديات .

مادة ١٩٠- أ - كل من يخالف احكام المادتين ١٨٨ ، ١٨٩ او القرارات التي تصدر تنفيذاً لحسبها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن ٥٠٪ من قيمة المنتجات المخالفة ومصادرة واتلاف للمنتجات غير الصالحة للاستعمال البشري على ان يتحمل المخالف كافة المصاريف والتلفات المترتبة على ذلك .

هكذا من أهل

ب - للوزير ان يقرر مكافأة تمنح للموظف او الموظفین الذين يكتشفون او يساعدون على اكتشاف اية مخالفة ارتكبت خلافا للمادتين المذكورتين بشرط ان لا تزيد عن ١٠٪ من قيمة الغرامات .

مادة ١٩١ - تتعاون كافة الوزارات والدوائر والمؤسسات والمجالس - كل ضمن امكاناتها واختصاصاتها مع الوزارة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ١٩٢ - تستوفى الرسوم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون على انه يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك تعديله بنظام ينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩٣ - تنشر القرارات التنفيذية الصادرة عن الوزير بمقتضى هذا القانون في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩٤ - بالرغم مما ورد بأي تشريع آخر لموظفي الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة المختصين حق دخول وتفتيش الاماكن التي يشتبه بوقوع مخالفة فيها لاحكام هذا القانون كما يحق لهم إيقاف اي وسيلة نقل وتفتيشها في اي وقت ويستثنى من ذلك محلات السكن التي يستقيم تفتيشها تبارا بمحضور المختار او اي شخصين .

تشمل كلمة الاماكن :- اي غزن ، محل ، مغبر ، بيت سكن ، مصنع ، مسلخ ، مزرعة ، مشتل .

مادة ١٩٥ - كل مخالفة لاحكام هذا القانون لم يرد نص على عقوبة لها يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى مائة دينار .

مادة ١٩٦ - مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون على المحكمة : كلما امكن ذلك ان تحكم :

بمصادرة المواد موضوع المخالفة او المضيطة واغلاق المحل على ان يعاد فتحها بترخيص جديد كما تحكم بالالتزامات المدنية وازالة اسباب المخالفة بواسطة الوزارة على حساب المخالف على ان تحصل التفقات بالطريقة التي تحصل بها اموال الخزينة .

مادة ١٩٧ - ترصد حصيلة الرسوم والغرامات وأثمان المصادرات والتعويضات المحكوم بها ان كانت من حق الخزينة والمحكوم بها وفقا لاحكام هذا القانون امانات لحساب الوزارة وتخصص للاتفاق على تحسين وتطوير الثروات الزراعية والحيوانية على النحو الوارد في هذا القانون وفقا للحالة التي ترتبت بموجبها .

مادة ١٩٨ - عند فرض العقوبة وفقا لاحكام هذا القانون لا تطبق الاسباب الخفيفة التقديرية على الفاعل ، وتعتبر محاولة الجريمة تامة .

مادة ١٩٩ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٢٠٠ - تبقى جميع الانظمة والقرارات الصادرة بموجب هذه القوانين سارية المفعول الى ان تلغى او تمسح بانظمة او قرارات محل عملها .

مادة ٢٠١ - يلغى هذا القانون القوانين التالية :-

أ - قانون الزراعة العام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ .

ب - قانون المشاتل رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨

ج - قانون التشجير الاجباري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته

د - قانون وقاية النباتات لسنة ١٩٢٧

هـ - قانون ابادنة الجراد لسنة ١٩٣٩

و - قانون تنظيم تجارة الملاجت الزراعية رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ .

ز - قانون منسح تصدير السماد الطبيعي لسنة ١٩٣٦

ح - قانون منسح استيراد او تصدير الحبوب لسنة ١٩٣٥ .

ط - قانون داء الكلب رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤ .

ي - قانون امراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤

ك - قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته

ل - قانون الحراج والغابات الموحد رقم (٨١) لسنة ١٩٥١

م - قانون التصريح الاجباري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٢

ن - قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية رقم (٣) لسنة ١٩٦٨

ص - قانون وقاية الصيد رقم (٣) لسنة ١٩٧٢

ع - قانون الحراج وحفظ التربة رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢

ف - اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

مادة ٢٠٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون

١٩٧٣/٤/٢٣

اختصاصات

وزير الخارجية صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطراونة	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد الموزي
وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الصحة خالد الحاج حسن	وزير دولة رشاد الخطيب
وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العمل سليم مساعده	وزير التربية والتعليم والافاق والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرسان	وزير المواصلات محمد البشير
وزير النقل لديم الزرو	وزير المالية احمد الشويكي	وزير الاقتصاد الوطني سعيد النابلسي	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل علي عتاد حريش

هكذا من الأشهر

ملحق رقم (١)
رسوم الانتاج النباتي

اولا: الرش

نوع العملية	مقدار الرسم
١ - الرش بالتركتور	٥٠٠ فلس عن كل حديقة منزلية
٢ - الرش بالتركتور	٥٠٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها
٣ - الرش بواسطة الموتور ذو المجلئين	٢٥٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها
٤ - الرش بواسطة الاليات التي تحمل على ظهر العامل	١٥٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها

ثانيا : الحجر الزراعي والمعالجة والفحص والتصاريح

نوع العملية	مقدار الرسم
١ - التبخيره	٢٥٠ فلسا عن كل طن او جزء منه
٢ - للمعالجة	٢٥٠ فلسا عن كل طن او جزء منه
٣ - الفحص والمعالجة للجوب بانواعها	٢٥٠ فلسا عن كل طن حتى ١٠٠ طن وخمس فلسات عن كل طن زيادة عن المائة طن الاول
٤ - ترخيص تعاطي مهنة بيع العلاجات الزراعية	دينار واحد عن كل تصريح
٥ - ترخيص انشاء مشتل اشجار او شجيرات	دينار عن كل تصريح

ثالثا : التحاليل الكيماوية والميكانيكية

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - التحليل الميكانيكي	١٥٠ فلسا
٢ - اختبار خاصية النفاذية	١٠٠ فلسا
٣ - تقدير نسبة الرطوبة	١٠٠ فلسا
٤ - تقدير نسبة النشيع	١٠٠ فلسا
٥ - تقدير نسبة الانحلال	١٠٠ فلسا
٦ - تقدير نسبة المواد المتبادلة	٥٠٠ فلسا
٧ - تقدير الحموضة والقوة	١٠٠ فلسا
٨ - تقدير نسبة كبريتات الصوديوم	١٠٠ فلسا

نوع التحليل	مقدار الرسم
٩ - تقدير كبريتات الكالسيوم	١٠٠ فلسا
١٠ - تقدير كمية الكالسيوم اللازمة	١٠٠ «
١١ - تقدير نسبة المواد العضوية	٤٠٠ «
١٢ - تقدير كمية الفسفور	٣٠٠ «
١٣ - تقدير كمية النتروجين	٤٠٠ «
١٤ - تقدير كمية البوتاسيوم	٣٠٠ «

ب- تحاليل عينات الماء

نوع التحليل	مقدار الرسوم
١ - تحليل مياه الري	٤٠٠ فلسا
٢ - تقدير مجموع الاملاح الذائبة	١٠٠ «
٣ - تقدير كيتي الصوديوم والبوتاسيوم	٢٥٠ «

ج- تحاليل عينات الاسمدة الكيماوية لعناصرها الرئيسية

١ - الاسمدة المركبة	٦٠٠ فلسا
٢ - الاسمدة البسيطة	٤٠٠ «

د- تحاليل عينات المواد العلفية

نوع التحليل	مقدار الرسوم
١ - تقدير نسبة البروتين الخام	٣٥٠ فلسا
٢ - تقدير نسبة المواد الدهنية	٤٠٠ «
٣ - تقدير نسبة الرطوبة	١٠٠ «
٤ - تقدير نسبة الالياف	٢٠٠ «
٥ - تقدير نسبة الرماد	١٥٠ «

تقدير نسبة الكربوهيدرات (البندوجينات المكرنة) دينار واحد

رابعا: أ) رسوم الرخص والمواد الحرجية ومنتجاتها

نوع التحليل	مقدار الرسوم
١ - نقل الخشب الخام او المصنع الناتج من الحراج	١٠٠ فلس عن كل متر مكعب او جزء منه
الحكومية او المملوكة من مختلف انواع الاشجار والاشجيرات الحرجية	

هكذا من الأشجار

مقدار الرسوم

- ٢ - نقل القصب والحلقة والسعيد والطرفا والدفة من الحراج الحكومية او للملكة
 - ٣ - نقل حطب الوقود من الحراج الحكومية او للملكة
 - ٤ - نقل الفحم سواء كان من انتاج محلي او مستوردا
 - ٥ - نقل الخشب المعد لصناعة الادوات الزراعية
 - ٦ - نقل التراب والحجارة المبثرة والرمل من الاراضي الحرجية الحكومية
 - ٧ - نقل بذور الاشجار والشجيرات الحرجية بانواعها وورق السوس ومواد الدباغة وقشر اللزاب والسرراس وقشوع وعفص البلوط وحطب اللوز المر من الحراج الحكومية والملوكة
 - ٨ - رخصة الاحتطاب
 - ٩ - رخصة نقل الحطب
 - ١٠ - رخصة بيع الحطب والمواد الحرجية
 - ١١ - رخصة اصطناع المواد الحرجية
 - ١٢ - رخصة الرعي في اراضي الحراج
- ب- اسعار المواد الحرجية ومتجاتها حسبما يقرره الوزير .

خاصا: الرسوم عن الرعي او استعمال اراضي المراعي

نوع العملية

- ١ - رخصة الرعي في مسيجات المراعي
- ٢ - رخصة الرعي في اراضي المراعي

ملحق رقم (٢)

(رسوم البيطرة والانتاج الحيواني)

٢ - رسوم معاينة الحيوانات من مختلف الفصائل

نوع المعاينة

- ١ - المعاينة التي تتم خارج المركز الذي يقيم فيه الطبيب البيطري
- ٢ - المعاينة في مركز الطبيب البيطري
- ٣ - عند اصدار تقرير طبي بيطري

مقدار الرسم

- ١ - فلسا عن كل معاينة
- ٢ - فلسا عن كل معاينة
- ٣ - فلسا عن كل تقرير

يضاف الى رسوم المعاينة اثمان العلاجات التي يعمرها الطبيب البيطري من صيدلية المديرية حسب العرفة التي يضعها الوزير .

ب- رسوم المعاينة البيطرية عن الحيوانات المارة بطريق الترانزيت .

نوع المعاينة	قيمة الرسم
١ - عن كل رأس من الابل	١٥ فلسا
٢ - رأس من البقر او الجاموس	٢٠
٣ - رأس من الخيل او البغال	٣٠
٤ - رأس من الحمير	١٠ فلسات
٥ - رأس من الماعز او الاغنام او الغزلان	١٠
٦ - عن كل كلب او خنزير او حيوان بري آخر	٥٠ فلسا

ج- رسوم استيراد وتصدير الحيوانات :

١ - الابقار والجاموس والخيول والجمال	٥٠ فلسا عن كل رأس
٢ - الضأن والماعز	١٥ فلسا عن كل رأس
٣ - الحملان والجداء	١٠ فلسات عن كل رأس
٤ - الخنازير	١٠٠ فلسا عن كل رأس
٥ - الخناثيص	٥٠ فلسا عن كل رأس
٦ - حيوانات النقل المصدرة	٢٠ فلسا عن كل رأس
٧ - لا يستوفي رسم تصدير عن حيوانات النقل	

د - رسوم الحجر في الحجر الصحي البيطري عن الحيوانات المستوردة والمصدرة :

١ - الابقار والجاموس والخيول والجمال	٨٠ فلسا عن كل رأس
٢ - الضأن والماعز	٢٠ فلسا عن كل رأس
٣ - الخنازير	١٠٠ فلسا عن كل رأس
٤ - الخناثيص	٨٠ فلسا عن كل رأس
٥ - الحملان والجداء	١٠ فلسات عن كل رأس

هـ - رسوم معالجة او تلقيح الحيوانات المستوردة او المصدرة :

التلقيح ضد الحصى الضخمية :

١ - الابقار والجاموس والخيول والجمال	٢٠ فلسا عن كل رأس
٢ - الضأن والماعز والخنازير	١٠ فلسات عن كل رأس

و - رسوم سقاية الحيوانات المستوردة او المصدرة :

١ - الابل والخيول والبقر والجاموس والحيوانات الكبيرة الاخرى	١٠ فلسات عن كل رأس في اليوم
٢ - الاغنام والماعز والحيوانات الصغيرة الاخرى	٥ فلسات عن كل رأس في اليوم

هكذا من المأهول

ز - الرسوم عن تطهير وسائط النقل عدا الطائرات
٥٠٠ فلس عن كل سيارة
او شاحنة

ح - الرسوم عن المواد الحيوانية المستوردة او المصدرة :

الصنف	الرسوم عن كل كيلوغرام مستورد او كسوره	الرسوم عن كل كيلوغرام مصدر او كسوره
١ - جلود الحيوانات او الزواحف اليابسة او المملحة او الطرية	١٥ فلساً	٥ فلسات
٢ - جلود الحيوانات او الزواحف المدبوغة	٢٠ فلساً	١٠ فلسات
٣ - الأسماك بأنواعها وأشكالها	٥ فلسات	١٠ فلسات
٤ - الأسماك والزواحف البحرية غير الطازجة	١٥ فلساً	١٠ فلسات
٥ - الشحوم والزيوت الحيوانية	١٥ فلساً	٢٠ فلساً
٦ - الصدف والحار والقرون والمظام والافلاط والحوافر	فلساً واحد	فلساً واحد
٧ - الفراء من جلود الاغنام	١٠ فلسات	٢٠ فلساً
٨ - الفراء من الحيوانات البرية	٢٠ فلساً	١٠٠ فلس
٩ - المصارين المملحة	٥ فلسات	٥ فلسات
١٠ - قطع جلود	٥ فلسات	٥ فلسات
١١ - الصوف او الير او الريش او الشعر بأنواعها	١٠ فلسات	٢٥ فلساً
١٢ - الاجبان الطازجة او المملحة	٥ فلسات	٢٠ فلساً
١٣ - الحليب	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٤ - مسحوق الحليب	٥ فلسات	٣٠ فلساً
١٥ - الحليب المكثف	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٦ - الجليد	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٧ - السمن والزبدة والكريمة	٥ فلسات	٢٠ فلساً
١٨ - عسل النحل	٥ فلسات	٢٠ فلساً
١٩ - الدم المجفف	١٠ فلسات	١٠ فلسات
٢٠ - اللحوم المملحة بجميع انواعها	١٥ فلساً	١٠ فلسات
٢١ - اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة	١٥ فلساً	١٥ فلساً
٢٢ - لحم الخنازير	٥٠ فلساً	٥٠ فلساً
٢٣ - لحوم الضأن والابقار الكبيرة	١٠ فلسات	١٥ فلساً
٢٤ - لحوم الضأن والابقار الصغيرة	١٥ فلساً	٢٠ فلساً
٢٥ - لحوم الخنزير الكبيرة	٢٥ فلساً	٣٠ فلساً
٢٦ - لحوم الخنزير الصغيرة	٣٠ فلساً	٣٥ فلساً
٢٧ - لحوم الدواجن بأنواعها	٢٠ فلساً	٢٥ فلساً

ملحق رقم (٣)

تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

١ - رسوم تسويق المنتجات النباتية :

الرسوم عن كل طن مستورد	الرسوم عن كل طن مصدر
٣٠ فلس	٣٠ فلس
١٥٠ فلس	معفاة
٥٠ فلس	معفاة
٥٠ فلس	معفاة

٢ - رسم تسويق المنتجات الحيوانية :

الرسوم عن كل رأس مستورد

١ - الحيوانات الحية	
١ - عن كل رأس كبير	١٠٠ فلس
٢ - عن كل رأس صغير	٥٠ فلس

الرسوم عن كل طن مستورد

ب - الدواجن الحية	
ج - الحيوانات المذبوحة	٢٥٠ فلس
د - لحوم مملحة	٥٠٠ فلس
هـ - البيض للاستهلاك	٥ فلسات لكل ١٠٠ بيضة
و - المنتجات الحيوانية الاخرى	٥٠٠ فلس

هكذا من الأشهر

نَحْمُ مُحَمَّدًا لِلْمَلِكِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْوَلِيِّ الْحَاكِمِ

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتبديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في البند (٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٤ - أ - اذا اعلنت اية طريق او اي جزء منها واقعة خارج الحدود البلدية او التنظيمية للبلديات جاز مجلس الوزراء ان يقرر الغاء هذه الطريق او اي جزء منها وتعتبر عندئذ رقة الارض لتلك الطريق او اجزائها ملكا للحكومة .

ب - اذا اعلنت اية طريق مسوحة ومبينة على الخرائط او مجرى مضاء او اي جزء منها واقعة ضمن حدود المناطق البلدية او المناطق التنظيمية للبلديات فيجوز للمجلس البلدي ان يقرر الغاء تلك الطريق او ذلك المجرى او اي جزء منها وتصبح عندئذ ملكا للبلدية الواقعة هذه الاراضي ضمن حدودها البلدية والتنظيمية على ان تصحح القيود في دائرة الاراضي وفقا لقرار المجلس البلدي .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي باضافة النص التالي الى آخر البند (٦) وبعد (كلمة الثلاثة) منها : بالنيابة عنهم ويكون قرار الاكثرية في حالة تصديقه من قبل المدير قطعيا واذا تعلق دفع التعويض المقرر لصاحب التفت في حينه فيجوز للمدير او لموظف المفوض من قبله وضع اشارة الحجز على قيد القطعة المضافة اليها التفت لقاء مبلغ التعويض المقرر باسم صاحب حق التعويض على ان تسري عليه القائفة القانونية بعد (٣٠) يوما من انقضاء المدة القانونية على تعليق جدول الحقوق المختص ويكون لهذا الحجز مفعول الحجز الاجرائي او ينفذ القرار بواسطة دائرة الاجراء عند الانقضاء .

ترفع اشارة الحجز عند دفع القيمة لصاحب حق التعويض او بعد ايداعها امانة باسمه لدى محاسب القضاء المختص وفي الحالة الثانية يقوم موظف الاراضي بايلاغ صاحب حق التعويض بما تم العمل على استرداده .

١٩٧٣/٤/١٦

أحمد بن محمد طلال

وزير المالية بالوكالة	وزير العدل	رئيس الوزراء
صبيح امين عمرو	سالم مساعده	احمد الوزري

نَحْمُ مُحَمَّدًا لِلْمَلِكِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْوَلِيِّ الْحَاكِمِ

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع قانون التقاعد العسكري رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ح) .

ح - تعاد الحقوق التقاعدية للذين حرموا منها بسبب الحكم عليهم بجريمة غلة بأمن الدولة الداخلي اذا كانوا ممن شملهم قانون العفو العام رقم (٨) لسنة ١٩٦٥ .

١٩٧٣/٤/١٥

أحمد بن محمد طلال

وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
صلاح ابو زيد	صبيح امين عمرو	احمد الطراونه	احمد الوزري

وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير الزراعة	وزير
عبدان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	فريد المكشدة	عبدالحاج حسن	رشاد الخطيب

وزير السياحة والآثار	وزير العدل	وزير التربية والتعليم والارواقف والشؤون والمؤسسات الاسلامية
غالب بركات	الاقتصاد الوطني بالوكالة	اسحق الفرخان

وزير العمل	وزير المالية	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
لحم الزرو	احمد الشويكي	وزير المواصلات بالوكالة

علي عناد خريس

نظام البلدية لسنة ١٩٧٣

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٣
نأمر بوضع الانظمة التالية :-

- ١ - نظام بلدية ماحص لسنة ١٩٧٣ .
- ٢ - نظام بلدية جدبتا لسنة ١٩٧٣ .
- ٣ - نظام بلدية المنشية لسنة ١٩٧٣ .
- ٤ - نظام معدل لنظام بلدية الكرك لسنة ١٩٧٣ .
- ٥ - نظام معدل لنظام كهر باه بلدية الكرك لسنة ١٩٧٣ .
- ٦ - نظام معدل لنظام بلدية جرش لسنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٤/٢٣

أعضاء المجالس

وزير الخارجية صلاح ابو زيد	وزير الانتشاء والتعمير ووزير المالية بالوكالة صبيحي امين عمرو	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية احمد الطراونة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد القوزي
وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عروده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الزراعة الزراعة دولمة	وزير الدولة رشاد الخطيب
وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العمل سالم مساعده	وزير التربة والتعليم والادوية والشؤون والمقتنيات الاسلامية اسحق الفرسان	وزير المواصلات محمد الشير
وزير العدل لديهم الزرو	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير الاقتصاد الوطني سعيد التابلسي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عتاد حريس

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٣

نظام بلدية ماحص

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٦٧
من قانون تنظيم المدن والقرى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية ماحص لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
- المجلس : مجلس بلدية (ماحص) او لجنة بلدية (ماحص) .
- المنطقة البلدية : المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية (ماحص) .
- بناء او بناية : كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .
- المالك : اي مالك كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ .
- انشاء الشارع : تخطيط الشارع وفتح وبنائه جدران وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه وورصفه وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويا مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار او المستوى وانشاء او تغيير او هدم الجدران الواقعة وجدران الحدود والقيام بأية أشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشاءه او صيانتة .
- المقار : الابنية والاراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت ام غير مسورة مسكونة او خالية مبنيا عليها او غير مبنيا .
- عمل عام : كل عمل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او عرضا كالأماكن العامة والمسارح والسينات والفنادق العامة والمتاحف والمتنزهات والطرق وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .
- المكرهه العامة : كما عرفت في قانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٦ .
- المراقب : كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والابنية والملاهي او دور السينما .
- أمور الصحة : أي طبيب او مفتش أو مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية أو مهندس صحة تابع للمجلس أو أي موظف آخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية :
- معتد البلدية : أي موظف من موظفي المجلس يناط به القيام بأي عمل تنفيذا لأحكام هذا النظام .
- الملتزم : كل شخص يتعهد بجاية رسوم البلدية .

هكذا من أهل

الفصل الأول الابنية المتداعية

المادة ٣ - للمجلس أن يقوم بترميم وتغيير وهدم أي بناء متعا لأبنائه .

المادة ٤ - للمجلس أن يمنع اشغال أي بناء غير صالح للسكن لى ان يعاد بنسائه أو يغيري ترميمه بصورة تجعله قابلا للسكن .

المادة ٥ - أ - اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهتس البلدية او المراقب او مأمور الصحة او لجنة الابنية ان أي بناء او شارع او عتسار يشكل خطرا أو ضرر أو يمتثل ان يشكل خطرا أو ضررا على سلامة الجمهور أو أموالهم أو على الساكنين فيه فله ان يوجه اختطارا خطيا للمالك ينلره فيه يلزوم هلمه كليا أو جزئيا أو ترميمه أو تسيجه أو دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاختطار .
ب - اذا تخلف للمالك عن تنفيذ مضمون الاختطار أو اذا لم يعثر عليه أو تغتر تبليغه يقوم المجلس بمسا يراه مناسباً على ان تستوفى النفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي تجبى بها اموال البلدية بالإضافة الى (٢٠ ٪) متبا مقابل اجور الاشراف ويكون قرار تقدير هذه النفقات قطعيا .

الفصل الثاني

فتح الشوارع وصيانتها

المادة ٦ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشوارع (لأول مرة) مكلفين بدفع قسم من نفقات تهيئته وترفيته اذا كان متاخا لاملاكهم بغض النظر عن عوض الشارع وتحصل هذه النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة واجهة املاك كل منهم على امتداده .

المادة ٧ - للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من هذه النفقات على ان لا تزيد عن النصف وتحصل عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٨ - يسري حكم المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقية أو ترميمها أو تغييرها أو هدمها وعلى الاشغال التي تجري في الملك المتاخم للشارع اذا كانت لازمة لأبنائه .

المادة ٩ - اذا لحق بشوارع أو بأي قسم منه ضرر طاريء بسبب حفر اجري في ارض متاخسة للمجلس ان يبلغ مالك الارض او المسؤول عن القيام بالحفر اختطارا يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة واذا تخلف عن القيام بما اختطز به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعيا .

المادة ١٠ - يعتبر مخالفا لاحكام هذا الفصل كل من :

- أ - بني أو أنشأ أو أقام حائطا أو سياجا أو عودا أو اي عائق في أي شارع .
- ب - عطل أو أغلق أي مصرف أو قناة ضمن حدود منطقة البلدية .
- ج - وضع أي مادة في شارع على نحو يعطل أو يقيح حركة المرور .
- د - حفر حفرة أو اجتودا في أي شارع .

المادة ١١ - لا يحق لأي شخص :

- أ - ان يضع اشياء او مادة من مواد البناء في أي شارع .
- ب - ان يحدث حفرة أو أي اجتود في الا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمنا الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المترجبة اتخاذها درما للاخطار وتأمين سلامة المرور .
- ج - يجوز للمجلس ان يسمح خطيا باقامة انشاءات مؤقتة ابان الأعياد والاحتفالات على ان تزال عند طلب المجلس .

الفصل الثالث

منع المكاره العامة

المادة ١٢ - أ - يحظر على أي شخص ان يقوم بنفسه أو أن يسمح لأحد افراد عائلته بأن يطرح او يضع أية اقدار او نفايات او مواد كرتية في أي شارع أو ساحة .
ب - يترك حيوانا في الشارع أو يربطه فيه أو يدعه هائما على وجهه .
ج - يضع أو يترك مواد أو اشياء أخرى في أي شارع أو ان يسمح بوضعها أو تركها أو بوزها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون ان يحصل على تصريح خطي من المجلس أو ان يسمح باستمرار هذه المكاره زيادة عن المدة المحددة بالتصريح .

المادة ١٣ - إيفاء للغايات المقصودة من هذا الفصل من النظام تعبر الامور التالية اضرازا :-

- أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضارا أو يمتثل ان يكون ضارا بالصحة .
- ب - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى أو مرحاض أو مستراح أو ميولة أو زريبة أو عريشة أو كوخ أو صندوق قمامة أو ساحة يرى مأمور الصحة انها على حالة من القذارة بحيث يمتثل ان تشكل ضررا بالصحة .
- ج - كل كومة مما كان نوعها موضوعة في اي بناء او ازاهه اذا كانت تسبب رطوبة بتلك البناية او تعوق مجرى مياه المطر أو تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات او احداث الاضرار .
- د - كل جورة لم تنشأ بشكل فني او كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه وغير مجهز بغطاء حديدي محكم .

المادة ١٤ - لمأمور الصحة من اجل القيام بواجباته صلاحية الدخول الى اي عقار خلال ساعات النهار وله اتخاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ١٥ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل احالة المالك للمحاكمة أن يشمره بالسزوم ازالة المكاره خلال المدة التي يعينها وعلى الوجه الذي يعينه وان تخلف عن ذلك جاز للمجلس ان يرسل المكاره على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات قطعيا .

المادة ١٦ - يترتب على مالك اي بناء او محل تجاري او مطعم ان يحفظ بمسكنه أو محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات على ان يكون مصنوعا من الصاج وذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات .

هكذا من الأشغال

المادة ١٧- يستوفي المجلس رسماً سنوياً مقابل جمع الغابات حسب الفئات التالية :

دينار	فلس
٠٠٠	٦٠٠
٠٠٠	٦٠٠
٠٠٢	٠٠٠
٠٠٠	٥٠٠
٠٠٢	٠٠٠
٠٠١	٠٠٠

الفصل الرابع

السلخ والدبايح

المادة ١٨- يحظر ذبح المواشي ضمن منطقة البلدية الا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ١٩- أ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تدبح في مسلخ البلدية :

فلس	فلس
١٠٠	عن كل رأس من الضأن او الماعز يزيد عمره على السنة
٥٠	عن كل رأس من الضأن او الماعز لا يتجاوز عمره السنة
٣٠٠	عن كل رأس من الابل والبقر لا يتجاوز سنة من العمر
٧٠٠	عن كل رأس من الابل او البقر يتجاوز سنة من العمر

ب - لا يسمح بنقل الدبايح من المسلخ الا بعد دفع الرسوم المقررة بموجب المادة السابقة .

المادة ٢٠- يستوفي المجلس عن كل كيلو غراما من اللحوم التي ترد الى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ عشرين فلساً كرسم معاينة اذا لم تكن مشمولة باحكام المادة (١٨) من هذا النظام .

المادة ٢١- تدفع رسوم المعاينة بموجب المادة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٢٢- يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق اذا تولى عمال البلدية التخلص منه :

فلس	فلس
٥٠٠	عن جيفة كل رأس من البقر او الابل او الخيل او الحمير والجمال
٢٠٠	عن جيفة كل رأس من الضأن او الماعز او الكلاب او القطط

الفصل الخامس

الاسواق العامة

المادة ٢٣- لا يحق لأي شخص ان يبيع أو يعرض للبيع بالجملة أو المفرق (ضمن منطقة البلدية) اية فواكه او خضار او نسلج او فحم او كلس او ملح او مواشي او حيوانات الا في الأماكن المخصصة لذلك من المجلس .

المادة ٢٤- يستوفي المجلس من البائع مباشرة او بواسطة ملتزم رسم قبان بالنسب التالية :

أ - عن كل طن واحد من الحبوب او الدقيق	٢٠٠ فلساً
ب - عن كل شوال من القمح او الكلس او الملح	٣٠ فلساً
ج - عن كل سيارة شحن من الحطب	دينار اردني
د - عن كل سيارة صغيرة (بك آب أو ترولي)	٥٠٠ فلساً

المادة ٢٥- أ - يستوفي المجلس مباشرة او بواسطة ملتزم رسماً بواقع ١٪ من ثمن المواشي او الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب - في حالة مبادلة حيوان بأخر تستوفي الرسوم المقررة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدرها المراقب او الملتزم .

المادة ٢٦- كل من باع سلعة او مادة من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام او ساعد على بيعها او كان قريباً في بيعها خلافاً لاحكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة .

الفصل السادس

تجميل المدينة

المادة ٢٧- للمجلس (ضمن حدود منطقة البلدية) حق تحديد موقع الاماكن العامة ويكون قراره قطعياً بهذا الخصوص .

المادة ٢٨- يجوز للمجلس ان يكلف مالك اي ساحة او عرصة واقعتين على شارع بناء سور على ارتفاع معين حول الساحة او العرصة واذا لم يتم بذلك فالمجلس انشاءه على نفقة المالك وتستوفى النفقات بالطريقة التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ٢٩- يحظر اتلاف أو التسبب باتلاف او قطع او الحاق ضرر بالازهار او اي نبات او شجر زينة او اشجار حرجية بأي وجه من الوجوه ضمن منطقة البلدية .

الفصل السابع

الحجاري والحفر الانتصابية

المادة ٣٠ - لا يحق لأي شخص حفر جوره انتصابية ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على ترخيص من المجلس .

المادة ٣١ - لا يجوز اعطاء مثل هذا الترخيص الا بعد ان يقدم الطالب مخططاً تفصيلياً يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول أبعادها وجميع الانشاءات المكتملة لها والمواد التي تبنى منها .

المادة ٣٢ - للمجلس رفض اعطاء التصريح ان كان المكان المزمع اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لمثل هذه الغاية او يحتمل ان يؤدي الى اضرار بالخير ويتعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٣٣ - يكون لكل جورة انتصابية مثيل ذو غطاء حديدي محكم ومثبت .

المادة ٣٤ - يستوفي المجلس ديناراً واحداً عن كل متر مكعب من حجم الانشاءات التي تقام وفق احكام هذا الفصل دون ايجاف بحق استيفاء اي مبلغ من أجل اعادة اصلاح الشارع اذا تقرر .

هكذا من الأشهر

الفصل الثامن رخص البناء

المادة ٣٥ - يستثنى من احكام هذا الفصل اي بناء اقامته لمدة لا تتجاوز السنة شريطة الحصول على ترخيص خطي من المجلس على ان يتعهد فيه المالك بإزالة البناء خلال السنة ما لم تتطلب المصلحة خلاف ذلك .

المادة ٣٦ - للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات المعمورة على الشوارع من أجل الانسجام المعماري .

المادة ٣٧ - للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية أو التجارية .

المادة ٣٨ - تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الأمور التالية :

- أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكرابجات والاسوار وغيرها .
- ب - عمل أية اضافات أو تغييرات في البناء القائم .
- ج - هدم البناء .
- د - أعمال الحفر والطمم .

المادة ٣٩ - أ - لا يجوز اقامة اي بناء أو دعه ان كان آيلا للسقوط أو احدثات أية اضافات خارجية عليه او تغييرات جوهرية في أي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب - لا يصدر الترخيص ما لم تكن التصميم صادرة عن مهندس أو عن مهندس مجاز في الهندسة .

ج - يقدم طلب الترخيص للمجلس ويذكر فيه اسم المهندس أو الحاز الذي وضع التصميم وعليها ان يقدم للمجلس ما يلي :

- ١ - مخطط موقع بقياس لا يقل عن (١٠٠ / ١) لمساحة الأرض المنوى اقامة البناء عليها .
- ٢ - مخططات للمساحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بقياس لا يقل عن (١٠ / ١) وتفاصيل البناء .
- ٣ - مخططات تبين خطوط الحفري وأقسامها وأقيستها وانحداراتها وطرق تنويرها .
- ٤ - أية معلومات أخرى يطلبها المجلس .

المادة ٤٠ - على كل من ينوي القيام بأعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للأرض التي سيقام عليها مشروعه .

المادة ٤١ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ ، تماد نسخة منها إليه بعد التدقيق والترخيص .

المادة ٤٢ - يترتب على المجلس ان يصدر قرارا بشأن قبول الترخيص أو رفضه أو تعديله خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب ويجري تبليغه بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

المادة ٤٣ - اذا انقضت المدة المشار إليها دون ان يصدر المجلس قرار بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا به .

المادة ٤٤ - أ - لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

ب - يعمل بالترخيص لمدة سنة وإذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ٤٥ - لطالب الترخيص ان يستأنف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظم المدن الاوائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وفي حالة عدم التبليغ خلال خمسة واربعين (٤٥) يوما من تاريخ تقديم الطلب ويكون قرارها قطعيًا .

المادة ٤٦ - اذا اقنع المجلس في أي وقت بعد صدور الترخيص انه اعطي نتيجة لبيانات او مخططات غير صحيحة يجوز له إلغاؤه .

المادة ٤٧ - يترتب على المجلس عند قيام أحد الأشخاص بأعمال بناء مخالفة لشروط الترخيص ان ينظر الشخص المذكور بأشعار خطي :

أ - التوقف عن أعمال البناء .

ب - ان يغضر بالذات أو بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المحددين في الاشعار للاعتراض على الاخطار لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة أو أي جزء منه .

المادة ٤٨ - يجب ان تكون مواد البناء جيدة ومطابقة للمواصفات التي يقرها المجلس ضماناً لسلامة السكان .

المادة ٤٩ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق :

١ - قبل الموافقة على طلب الترخيص .

٢ - خلال القيام بأعمال البناء .

٣ - في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار بانتهاء البناء .

٤ - اذا لم يقدم اشعار بانتهاء البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف عليه ورفع توصيه للمجلس .

المادة ٥٠ - يكون المشرع على أعمال البناء مسؤولاً عن كل تغير في مخطط البناء تجاه المجلس او المهندس .

المادة ٥١ - أ - اذا اقنع المجلس بوقوع مخالفة لاحكام هذا الفصل فله ان يطلب إيقافه عن أعمال البناء بأشعار خطي والقيام بعمليات الحفر أو الكسر أو الهدم التي يراها ضرورية .

ب - اذا لم تكشف عمليات الحفر والكسر عن مخالفة ما ترتب على المجلس التعمير .

المادة ٥٢ - كل غرفة (عدا ما يستعمل عادة كخازن) يجب ان تجهز بالآلة وتهوية طبيعيتين بواسطة فتحة أو أكثر بالحد الأدنى الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة أرض الغرفة تسمح بمرور الهواء ويجب الا يقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع في الغرفة الواحدة .

المادة ٥٣ - يجب ان لا يزيد بروز الشرفة على الشارع العام على متر والا يتجاوز عرضها واجهة البناء .

المادة ٥٤ - يحظر احداث بروز او شرفات على أي مدخل او مرور شارع لا يزيد عرضه على ستة أمتار .

المادة ٥٥ - يحظر احداث بروز على الشوارع التي لا يزيد عرضها على عشرة أمتار .

المادة ٥٦ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .

المادة ٥٧ - تستوفي رسوم ترخيص الابنية بالنسب التالية :

فلس	دينار
٢٠٠	٢٠
٢٠٠	٢٠٠
٢٠٠	٢٠٠
٢٠٠	٢٠٠

عن كل متر مربع واحد من بناء المساكن

عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري

عن كل متر مربع واحد من البلكونات (الشرفات)

عن كل متر مربع واحد من البروز

٥٪ من رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة

رسم تسجيل الرخصة .

رسم كشف وتخطيط الموقع

٣٠٪ من رسم الرخصة كرسوم لتجديدها بعد مرور سنة على صدورها .

٥٠٪ من رسم الرخصة كأمين .

عن احداث أي تغييرات في بناء قائم .

عن كل متر طولي للأسوار التي لا يزيد ارتفاعها عن مترين

الفصل التاسع

المياه

المادة ٥٨- يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها فيما يلي :-

المشترك : الشخص المزود بالمياه وفق احكام هذا النظام .

انيوب التوزيع : ذلك الجزء من الانبوب الممدد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن

الزودة بها والواقع بين الانبوب الرئيسي وعداد المشترك والذي يخضع لقسوة

الضغط من الانبوب الرئيسي .

انيوب التوريد : الانبوب الواقع بعد عداد المياه والممدد لتزويد المشترك بالماء ويكون ملكا للمشارك .

اجهزة المياه : الانابيب والحفريات والحاسيس والصمامات والمستودعات المياه والاجهزة

المماثلة الاخرى التي لها علاقة بتزويد المياه :

المادة ٥٩- يجلس مسؤول عن تزويد المياه لجميع المشتركين ضمن منطقة البلدية :

المادة ٦٠- تقدم جميع الطلبات المتعلقة بوصول او قطع المياه او رفع العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه من

صاحب المالك او نائبه الى الرئيس على النموذج المقرر بعد الموافقة على الطلب :

المادة ٦١- يستوفى مبلغ دينار اردني كرسوم تأسيس ودينار آخر بدل تأمين وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان

المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد الباقي واذا لم يكف مبلغ التأمين لتسديد

الرصيد المطلوب يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٦٢- تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالمتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي

يعينه موظف البلدية المختص ضمن صندوق حديدي مقفل غنوم بخاتم البلدية .

المادة ٦٣- يستوفى من المشترك مبلغ دينار اردني ونصف غنم الصندوق الحديدي واجر تركيبه مع العداد بالإضافة

الى غنم العداد المقرر من المجلس .

المادة ٦٤- يقوم موظف البلدية بمعاينة عدادات المشتركين وتنظيفها ومسحها وتزييتها مرة كل ستة مقابل ١٥٠ فلساً

ويقوم الموظف باصلاح العدادات مقابل الاجر واذا تعلق اصلاح العداد او وجد ان تكاليف اصلاحه

تزيد على ثلثي غنم تقوم البلدية بتركيب عداد جديد وتقاضي غنم وفق الاسس المبينة في المادة السابقة :

المادة ٦٥- تقوم البلدية بتحديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية وضمن الاسس التالية :-

١ () تستوفي من المشترك نفقات الكلفة مضافاً اليها ٢٥٪ مقابل اجور التحديد .

٢ () اذا كان انبوب التوزيع يخدم أكثر من مشترك واحد فان المجلس يستوفي من المشتركين النفقات

بالتساوي او بنسبة طول انبوب التوزيع الذي يجاور ملك كل منهم .

٣ () تبقى هذه الانابيب ملكاً للبلدية وتتوزم بصيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها .

٤ () للمجلس الحق في تحديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يحق لأي مشترك الاعتراض على

مد هذه القروخ الا اذا ادى الى قطع المياه عنهم .

٥ () للمجلس ان يستوفي من المشتركين الذين تخلفهم انابيب متفرعة من انبوب توزيع رئيسي نسبة

مناسبة من كلفة تحديد انبوب التوزيع الرئيسي .

المادة ٦٦- يقوم المشترك بتحديد انابيب التوريد الخاص به على نفقته طبقاً للشروط الفنية وتبقى ملكاً له ويتولى اصلاحها.

المادة ٦٧- يجوز لأي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة المياه او اصلاحها .

المادة ٦٨- لموظف البلدية بعد اخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا :

١ () لم يسد اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تبليغه اشعاراً بذلك .

٢ () عث بتسديتات المياه او العداد لغرض سرقة المياه .

٣ () منع موظف البلدية المسؤول من فحص او تفتيش او قراءة العداد .

٤ () لم يسمح للغير بمد انابيب توريد من انبوب التوريد الخاص .

٥ () اذا تخلف عن تسديد غنم المياه المستهلكة منه او من شريكه في انبوب التوريد .

المادة ٦٩- تقوم البلدية باعادة ائصال الماء المشترك اذا زال الاسباب التي ادت الى قطع الماء لقاء مبلغ نصف دينار

وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد فيعاد الايصال بدون مقابل اذا لم يكن تعطل العداد مقصوداً او

ناجياً عن سوء استعماله .

المادة ٧٠- لا يوافق المجلس على طلب المالك بقطع الماء عن اي منزل لغرض الاسباب المذكورة في المادة (٦٨) من

هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المستأجر حملاً له على اخلاء المأجور .

المادة ٧١- المجلس غير مسؤول عن تأمين ضغط معين او كمية معينة من المياه للمستهلكين او عن اي اضرار تنتج من

اي تعطل في الضخ او اجهزة التوريد ينشأ عنه عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ٧٢- اذا رغب المشترك في قطع اشتراكه او تحويله الى شخص آخر فعليه ان يشعر البلدية خطياً .

المادة ٧٣- يتولى موظفو المجلس قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه .

المادة ٧٤- للمجلس تخصيص على لبيع الماء للغير المشتركين بانبوب خاص وبالسعر الذي يقرره .

المادة ٧٥- يستوفي المجلس مبلغ مائة فلساً غنماً للمتر المكعب الواحد من المياه على ان لا تقل المقطوعة عن ٣٠٠ فلس

شهرياً .

المادة ٧٦- للمجلس تخفيض غنم المياه من آن الى آخر .

المادة ٧٧- أ - تستوفي البلدية مبلغ خمسين فلساً شهرياً لاجر قراءة العداد .

ب- تعفى نسبة (٥٠٪) من اثمان المياه كل من المدارس والاماكن الدينية والخيرية .

هكذا من الأشغال

الفصل العاشر

فرقة المطافي

المادة ٧٨ - لأي فرد من أفراد الدفاع المدني (المطافي) في حالة شوب حريق أو إذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بشوب حريق أو احتمال شوبه في أي مكان أن يدخل أو يقتحم ذلك المكان أو يدخل أي بناءة أو عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على إذن المالك وإن يأمر بإخلاء المكان ويقوم بجميع الأعمال التي يراها ضرورية أو ملائمة لإطفاء الحريق أو سلامة الأشخاص والممتلكات ويتوزع للمأمور في حالة شوب الحريق أن يستعمل أي مورد أو أية مادة أخرى من أجل إخماده .

المادة ٧٩ - إذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية أو أي مأمور آخر يتولى زمام الأمر واجب المساعدة في الاطفاء والإشراف على عمليات إطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيه المياه نحوها وإصدار أمر اغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار أو ضغط أوفر من المياه .

المادة ٨٠ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر أو أعطى أخبار كاذبة بشوب حريق وكل من اعاق مأمور فرقة الاطفاء في اداء واجباته أو تخل عن مراعاة الأوامر التي أصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر أنه يخالف أحكام هذا النظام .

الفصل الحادي عشر

اللائحات والإعلانات

المادة ٨١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع لافتة أو لوحة أو يستفي تلك اللافتة أو اللوحة :

- أ - إلا بعد الحصول على رخصة من المجلس .
- ب - على طالب الترخيص أن يقدم طلباً إلى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد تثبيت اللافتة عليه وحجمها ومضمونها وألوانها والمادة المصنوعة منها .
- ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الأسباب .
- د - تمديد الرخصة في أول كل سنة مالية .

المادة ٨٢ - يستوفى رسم ترخيص اللافتة سنوياً حسب القوائم التالية وتحسب رسوم السنة كاملة :

ذات الواجهة ذات الواجهتين

فلدا .

أ - عن كل ربع متر مربع	٣٠٠	٦٠٠ فلدا
عن كل ربع متر مربع وحتى متر مربع	٥٠٠	١ دينار
عن كل متر مربع إضافي أو كسوره	٣٠٠	٦٠٠ فلدا

ب - تحسب مساحة اللافتة بقياس بعديها .

المعمودي والافقي أو بقياس بعدي الاطار المحيط بها
ويؤخذ في ذلك أكبر القياسين بحيث تكون المساحة التي تستوفي عنها الرسوم مستطيلة الشكل سواء كانت اللافتة تشكل المساحة أم لم تكن .

مادة ٥٣ - يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة المخصبات الزراعية) بقرار بين فيه نظام العمل فيها تختص باختيار وتحديد أنواع المخصبات الزراعية التي يجوز الاتجار بها وتحديد أسعارها ومواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط وطرق تداولها وإبداء الرأي في جميع الأمور المتعلقة بتطبيق أحكام هذا الباب .

مادة ٥٤ - يصدر الوزير بناء على توصية اللجنة قرارات بالأمور التالية : -

- أ - أنواع المخصبات التي يسمح بتداولها وتحديد مواصفاتها .
- ب - شروط واجراءات ترخيص واستيراد المخصبات والاتجار فيها ونقلها من جهة إلى أخرى .
- ج - اجراءات تسجيل المخصبات .
- د - كيفية اخذ العينات من المخصبات وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج التحليل والتخلف عليها .
- هـ - تحديد أسعار بيع المخصبات .

مادة ٥٥ - لا يجوز صنع المخصبات الزراعية أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو التخلص عليها جمر كياً بدون ترخيص من الوزارة . لا يسري حكم هذه المادة على المساعدة على الامتدة العضوية الناجمة من مخلفات المزارع المحلية المعدة للاستعمال الخاص .

مادة ٥٦ - يجب أن يكون الإعلان أو نشر البيانات عن المخصبات الزراعية مطابقة لمواصفاتها وشروط تداولها وتعليمات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ٥٧ - كل مخالفة لأحكام المواد ٥٦، ٥٥، ٥٤ أو القرارات المنفذة لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد عن مائة دينار . ولا يجوز مصادرة المخصبات إذا كان موضوع المخالفة نقص في الوزن .

الباب السابع

وقاية المزروعات

الفصل الاول

مكافحة الآفات الزراعية

مادة ٥٨ - يقصد بكلمة (آفة) كل كائن قد يلحق ضرراً اقتصادياً بالنبات وتعني كلمة نبات لاغراض هذا الفصل جميع أنواع المغموسات والمزروعات والحشائش والنباتات البرية وغمارها وبذرهم واسائر اجزائها الأخرى ومنتجاتها .

مادة ٥٩ - يحدد الوزير أنواع الآفات الزراعية وطرق الوقاية منها ووسائل مكافحتها والتدابير الواجب اتخاذها لهذا الغرض وعلى الأشخاص الأمور التالية : -

- أ - تحديد المناطق التي تعتبر ملوثة بآفة معينة وتحديد حدودها وتنظيم نقل النباتات والأشياء الأخرى القابلة لنقل الآفة من منطقة ملوثة إلى منطقة أخرى سليمة أو مصابة .

هكذا من الأشهر

ب- بيان النباتات المسببة لانتشار الآفات والأجراءات التي تتخذ بشأنها سواء بنظر زراعتها أو تقييدها وإزالتها أو إتلافها وغير ذلك من الإجراءات التي يرى اتخاذها متعمداً لانتشارها .

ج- إصدار تعليمات لمقاومة الآفات وبيان للمواد الكيماوية والأدوات التي تستعمل في المقاومة وبيان أعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها أجهزة الوزارة على نفقة المالك .

د- وضع الشروط والاحتياطات الخاصة بعلاج الحشرات والنباتات التي تزكّل طارئة أو الثمار التي قاربت النضج بمواد أو مستحضرات تحتوي على مواد سامة أو ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

هـ- وضع التعليمات الخاصة بعلاج النباتات ومقاومة الآفات .

و- تحديد اجور أعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها أجهزة الوزارة المختصة على حساب مالك النباتات وموعد تحصيلها وشروط تسديدها وحالات الإعفاء منها كلياً أو جزئياً .

ز- وضع نظام لمكافحة الجراد الصحراوي .

ح- بيان الآفات المتوجبة على حائز الأرض الزراعية إبلاغ الجهات المختصة عنها وطرق هذا الإبلاغ وبيان الإجراءات الواجب عليه اتخاذها في مقاومتها ومعالجتها .

مادة ٦٠- إذا كانت الإصابة مصدرها الحشرات يهدد النباتات لتعذر علاج المرض أو لظهور آفة جديدة لم يعرف لها علاج ناجح جاز للوزير أن يأمر باتخاذ أي إجراء يكفل منع انتشار المرض أو الآفة بما في ذلك قلع النباتات المصابة وإتلافها على نفقة الوزارة على أن تلتزم بدفع التعويض العادل للمالك . يصدر الوزير قراراً بالتدابير التي تتخذ لتقدير هذا التعويض .

مادة ٦١- أ- للوزير الاستيلاء على ما يلزم - لمكافحة الآفات - من الآلات والأدوات والمواد الكيماوية وغيرها أو وسائل النقل مقابل الأجر أو الثمن .

ب- يتم الاستيلاء بجرد الأشياء المستولى عليها وثبات حالتها وتاريخ تسليمها .

ج- يتم تقدير التعويض عن الأشياء المذكورة بالاتفاق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تمام الجرد والا جاز لدوي الشأن عرض الخلاف على (لجنة تعويضات) يشكلها الوزير لهذا الغرض .

د- على اللجنة إصدار قرارها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالة الخلاف إليها واختيار ذوي الشأن بالبريد المسجل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

هـ- يحق لدوي الشأن الاعتراض على قرار لجنة التعويض لدى المحاكم الابتدائية المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ التبليغ .

و- تفصل المحكمة في الاعتراض تدقيقاً ويكون حكمها نهائياً .

ز- لا تتولى رسوم المحاكم عن الاعتراض .

مادة ٦٢- يجوز ضبط وإتلاف النباتات المنقولة أو المروضة للبيع والأشياء التي استعملت لحزمها وتعبئتها خلافاً لأحكام هذا الفصل أو القرارات المنفذة له .

مادة ٦٣- يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار :

أ- كل من يخالف أحد البنود أ، ب، ج، د، هـ، ز، ح - من المادة ٥٩ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها أو يخالف بالإجراءات التي تتخذ وفقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة (٦٠) .

ب- كل من يخالف القرارات التي تصدر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٦١) أو عرقل إجراءات الاستيلاء على لوازم مكافحة - يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الأمر بتفويض جميع الإجراءات اللازمة لازالة اسباب الخافقة على نفقة المخالف .

الفصل الثاني

مبيدات الآفات الزراعية

مادة ٦٤- تعرف عبارة (مبيدات الآفات الزراعية) لأغراض هذا الفصل : - بالمواد والمستحضرات التي تستعمل في مكافحة الأمراض النباتية والحشرات والقوارض والحشائش والكانثات الأخرى - الحيرانية والنباتية - الضارة بالنباتات وكذلك المستحضرات التي تستعمل في مكافحة الحشرات والطفيليات الخارجية الضارة بالحيوان .

مادة ٦٥- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة مبيدات الآفات الزراعية) يشار إليها لأغراض هذا الفصل (باللجنة) تختص باختيار أو تحديد أنواع مبيدات الآفات الزراعية التي يسمح بتداولها وتعليق أسعارها وموافاتها وإجراءات تسجيلها وشروط الاتجار بها .

مادة ٦٦- يصدر الوزير بناء على تنسيب اللجنة القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الفصل وعلى الأخص ما له علاقة بالأمر التالية : -

أ- أنواع مبيدات الآفات الزراعية المسموح باستيرادها وتداولها وتحديد مواصفاتها وشروط استيرادها .

ب- شروط وإجراءات الترخيص باستيرادها والاتجار بها .

ج- كيفية أخذ عينات المبيدات وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج التحليل والحفظ عليها .

د- حظر نقل بعض أنواع المبيدات من جهة إلى أخرى .

هـ- تحديد أسعار بيع مبيدات الآفات الزراعية .

مادة ٦٧- لا يجوز صنع المبيدات أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الاتجار بها أو التخليص عليها دون ترخيص من الوزير .

مادة ٦٨- يجري الإعلان عن المبيدات أو نشر بيانات عنها بصورة مطابقة لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتعليمات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ٦٩- كل مخالفة لأحكام المواد ٦٦، ٦٧، ٦٨ أو القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

لا يحكم بمصادرة المبيدات إذا كان موضوع المخالفة نقصاً في وزنها .

هكذا من الأهل

الفصل الثالث

الحجر الزراعي

مادة ٧٠ - يقصد بكلمة (النباتات) لأغراض هذا الفصل : -
النبات بجميع اجزائه سواء أكان جذوراً أم سوقاً أم أوراقاً أم أزهاراً أم بلبوراً وفي أية حالة كان عليها - ولو كان جافاً - كما يقصد بعبارة المنتجات الزراعية المنتجات التي من أصل نباتي والمجهزة تجهيزاً لم يحولها عن طبيعتها النباتية .

مادة ٧١ - يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة الحجر الزراعي) مهمتها تقديم النواصي للوزير لاصدار القرارات المنفذة لأحكام هذا الفصل .

مادة ٧٢ - لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأفات غير موجودة بالمملكة على انه يحق للوزير السماح بادخال بعض النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات اذا أمكن ابادتها ما بها من آفات بجميع اطوارها ابادتها بعمرة الوزارة وعلى نفقة أصحابها .

مادة ٧٣ - يحظر ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأفات موجودة بالمملكة الا اذا أمكن تعقيمها قبل التخلص عليها بعمرة الوزارة وللوزير ان يسمح بادخال بعض أنواع النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات اذا رأى ان ادخالها لا يترتب عليه اضرار اقتصادية بمزروعات البلاد او محاصيلها .

مادة ٧٤ - للوزير ولغايات (تموين المملكة) ان يسمح بادخال النباتات والمنتجات الزراعية التي تستورد لأغراض التموين ولو كانت مصابة بأفات موجودة او غير موجودة بالمملكة اذا أمكن اتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع تسرب هذه الآفات الى محاصيل البلاد ومزروعاتها ، على ان يتم الادخال بإشراف الوزارة وبالشروط التي تضعها ويتحمل المستورد النفقات التي يتطلبها تنفيذ هذه الشروط .

مادة ٧٥ - للوزير ان يصدر قرارات في الأمور التالية : -

- أ - حظر استيراد الكائنات الحية الضارة بالزراعة ويستثنى من ذلك ما استورد للأغراض العلمية بالشروط التي تقرها لجنة الحجر الزراعي .
- ب - حظر استيراد بعض النباتات والمنتجات الزراعية والتربة المعدة للزراعة او المحتوية على مواد عضوية وفضلات النباتات والمنتجات الزراعية المتخلفة من البواخر والطلائعيات ووسائل النقل الأخرى وذلك لحماية الثروة الزراعية .
- ج - حظر تصدير النباتات والمنتجات الزراعية خلافاً لأحكام الحجر الزراعي للدول المستوردة .
- د - شروط ترخيص استيراد وتصدير المنتجات والنباتات الزراعية وحالات الاعفاء منه .
- هـ - الشروط الخاصة بالمرور لارسلالات النباتات والمنتجات الزراعية بأراضي المملكة .
- و - تحديد أماكن خاصة لادخال ارساليات نباتات او منتجات زراعية معينة .
- ز - الاجراءات التي تتخذ بشأن الارسلالات غير المسموح بادخالها او عبورها أراضي المملكة وفقاً لأحكام هذا الفصل .
- ح - تحديد النفقات الواجب تحصيلها تقيداً للاجراءات المنصوص عليها في هذا الفصل والقرارات المنفذة له او شروط الاعفاء منها .

مادة ٧٦ - كل مخالفة لأحكام المواد ٧٢ - ٧٣ او القرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود أ . ب . ج . د ، هـ . و . ز . من المادة (٧٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينساراً ولا تزيد على مائة دينار .

ويماعب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٧٢) و (٧٣) والقرارات الصادرة تنفيذاً لل مادة (٧٥) بالعقوبة المقررة للجريمة ذاتها .

الباب الثامن

بطاقة الحياة الزراعية

مادة ٧٧ - تعرف كلمة (حائر) لأغراض هذا القانون كل مالك او مستأجر يزرع ارضاً لحسابه او يستغلها لأي وجه من الوجوه وفي حالة الاستئجار للزراعة يعتبر مالك الأرض حائراً ما لم ينطق الطرفان كتابة في العقد على إثبات الحياة الزراعية باسم المستأجر ، ثم يعتبر في حكم الحائر مربي الماشية أيضاً وتسري عليهم أحكام هذا الباب .

مادة ٧٨ - يفتح في كل قرية سجل تدون فيه بيانات الحياة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حائر ويشكل الوزير في كل قرية (لجنة زراعية) تكون مسؤولة عن إثبات تلك البيانات وتحديث مهامها .

تعد وزارة الزراعة بطاقة الحياة الزراعية يدون بها البيانات الخاصة بكل حائر من واقع السجل .

مادة ٧٩ - على كل حائر (او نائبه) ان يقدم خلال المواعيد التي يحددها الوزير الى الجمعية التعاونية او اللجنة الزراعية بياناً يبين مقدار ما في حيازته من اراضي زراعية او ماشية او غير ذلك مما هو مفصل في بطاقة الحياة وما يطرأ على هذه البيانات من تغيير من آن لآخر وعلى (اللجنة الزراعية) مراجعة تلك البيانات وتدقيقها واعتمادها قبل ائتمنها في السجل .

اذا توفي الحائر عن تقديم ما يطلب منه قيام موظف الوزارة المختص بآثبات اسمه في قائمة المتخلفين وكلف اللجنة الزراعية بتقديم البيانات اللازمة وتدوينها في السجل ، وعلى اللجنة الزراعية اخطار الحائر بذلك .

مادة ٨٠ - يصدر وزير الزراعة قرارات بتنظيم الأمور التالية :-

- أ - تعيين نماذج السجلات وبطاقات الحياة وجميع الأوراق التي تتطلبها وطرق التيد فيها وتعيين المسؤولين عنها وقواعد البث ما يطرأ عليها من تغيير وتعتبر سجلات وبطاقات الحياة أوراقاً رسمية .
- ب - طرق الاعتراض على بيانات الحياة والجهة التي تفصل في هذا الاعتراض وكيفية تشكيلها والاجراءات التي تتبعها .

الباب التاسع صيانة الأشجار والمزروعات

مادة ٨١- تعني كلمة (الحاكم الإداري) لأغراض هذا الباب (مساعد المحافظ - المنصرف - مدير القضاء - مدير الناحية).

إذا وقع ضرر على مزروعات أو أشجار أو غراس من أي شخص أو أشخاص آخرين أو من مواشيهم فله تضرع أن يبلغ الأمر إلى الحاكم الإداري المختص أو إلى أقرب مخفر للأمن العام أو إلى المختار الذين عليهم إبلاغ الحاكم الإداري.

مادة ٨٢- على الحاكم الإداري - أو من ينييه إجراء الكشف فوراً على مكان - التعدي للثبوت من مسدى الضرر الواقع وتقدير التعويض مقتضي.

وله إذا رأى أن التعدي كان مقصوداً أو خطيراً أن يجبل الشكوى لحكمة الصلح المختصة.

مادة ٨٣- إذا وقع الضرر من اللواشي يعتبر حائزوها مسؤولين ما لم يثبتوا مسؤولية غيرهم.

مادة ٨٤- يحظر على أي كسان أن يتسبب في دخول حيواته إلى مكان محصد فيه للمزروعات دون موافقة صاحبها.

مادة ٨٥- تتألف قرارات الحاكم الإداري إلى المحافظ خلال ثمانية أيام من صدورها إذا كانت وجاهية أو من تاريخ تبليغها إذا كانت غيبية ويكون قرار المحافظ قطعيًا.

مادة ٨٦- إذا ظل الفاعل مجهولاً للحاكم الإداري فرض غرامة مشتركة على المجاورين أو من يعتقد أنهم ضمن (دائرة المفعول) مسؤولون عن التسبب باحداث الضرر وله أن يحكم بالغرامة حتى خمسة دنائير على الفاعل بالإضافة إلى التعويض.

مادة ٨٧- يراعي الحاكم الإداري أحكام قانون عمال الصلح فيما يتعلق بالتعويض وإجراء الكشف وتقدير التعويض بقدر الامكان.

مادة ٨٨- إذا ترك شخص حيواته فاوتعت ضرراً بالأشجار أو المزروعات يفرمه الحاكم الإداري خمسية فلما عن كل رأس فضلاً عن التعويض المستحق.

الباب العاشر

الثروة الحرجية وحفظ التربة

مادة ٨٩- يكون للكليات والهيئات التالية المهامي المختصة لها اذناه ما لم تدل التربة على خلاف ذلك :-

أ - الأشجار الحرجية تعني الأشجار والشجيرات الحرجية سواء أكانت قابلة أو غير قابلة للتطعيم.

ب - الحراج الحكومية تعني أراضي الدولة المسجلة حراجاً أو الأراضي المسجلة باسم خزينة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو حرم الطرق والشوارع المغطاة جزئياً أو كلياً بنباتات حرجية.

ج - الحراج الخاصة تعني كل ما ينبت بفعل الطبيعة على الأراضي المملوكة لأشخاص طبيعيين أم معنويين من أشجار وشجيرات حرجية سواء كانت قابلة للتطعيم أم لا.

د - المواد الحرجية أية مادة متواجدة على الأراضي الحرجية.

مادة ٩٠- أ - (١) لا يجوز قطع الحطب من الحراج الحكومية والخصومية وصنع الفحم قبل الحصول على رخصة استئجار.

(٢) لا يجوز نقل أية مادة حرجية من مكان إلى آخر قبل الحصول على تذكرة نقل.

(٣) لا يجوز قطع أو جمع أو صنع أو رفع أو نقل أية مادة حرجية قبل دفع الثمن المقررها.

(٤) لا يجوز قطع أية شجرة أو شجيرة أو غرسة حرجية أو نبات من الحراج الحكومية أو الخصومية أو حرقها أو تشذيبها أو قطع أي غصن منها بالآلة أو باليد أو تجريدتها من قشورها أو أوراقها.

(٥) لا يجوز اقتناء أو حيازة أو تخزين أية مادة حرجية غير مرخص بها.

ب - يصدر الوزير قرارات تنشر في الجريدة الرسمية يبين فيها الإجراءات والشروط المتعلقة بالحصول على الرخص وتماذجها للطلبات الاستئجار وتذاكر النقل وأثمان المواد الحرجية والرسوم الواجب أدائها.

مادة ٩١- كل من يخالف أحكام المادة (٩٠) يعاقب بالحبس من أسبوعين إلى شهر ويفرم من خمسة دنائير إلى ٢٥ دينار عن كل شجرة أو شجيرة أو غرسة أو جزء منها أو عن كسل ثلاثمائة كيلو من المواد الحرجية أو كسورها أن تغدر بتعيين عدد الأشجار المقطوعة وتصادر منه المواد الحرجية والأدوات القاطنة.

(٢) يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة سائق واسطة النقل الذي تضبط معه المواد الحرجية التي لم يخر صاحبها على تذكرة نقل.

مادة ٩٢- أ - لا يجوز السكن وإقامة المساكن والأبنية والمنشآت وسفر الآبار والكهوف داخل حدود الحراج الحكومية.

ب - لا يجوز إشعال النيران أو القيام بأعمال قد تكون سبباً في اندلاع الحرائق في الحراج الحكومية وعلى مسافة خمسمائة متر خارجها.

مادة ٩٣- أ - للوزير عند شوب الحرائق في الحراج الاستيلاء على ما يلزم من الآلات والمواد ووسائل النقل لاستعمالها في مكافحة الحرائق مع التعويض على أصحابها.

ب - كل من يتسبب في إشعال النيران في الحراج يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر ويفرمة لأزيد على خمسة دنائير عن كل شجرة أو شجيرة حرجية ألفت مع دفع تكاليف إطفاء الحريق.

ج - للحاكم الإداري ترحيل الساكنين أو المقيمين في الأراضي الحرجية الحكومية والمقاطنين بقربها وإذا تمنعوا يعاقب بالمتنع بالحبس من أسبوعين إلى شهر مع إرغامه على الرحيل.

مادة ٩٤- (١) لا يجوز الاعتداء على أراضي الحراج الحكومية سواء كان بفعلها أو بفتحها أو حفر الآبار والكهوف فيها أو بأي اعتداء آخر.

(٢) لا يجوز الاعتداء على علامات أو سياج حدود الأراضي الحرجية.

هكذا من الأشجار

مادة ٩٥ - كل من يخالف احكام الفقرتين ٢٠١ و ٩٤ من المادة (٩٤) من هذا القانون على الحاكم الاداري منعه من الاعتداء وله ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وتنفره من خمسة دنانير لكل دويم او اي جزء منه وترفع يده عن الارض وتؤول المنشآت التي اقامها للوزارة . اما السياج وعلامات حدود الاراضي الحرجية فيعاقب عليها بالحبس من اسبوعين الى شهر وبغرامة مقدارها عشرة دنانير عن كل علامة او زاوية سياج .

مادة ٩٦ - كل من حصل على رخصة اصطناع او استئجار او تذكرة نقل ان يبرزها عند الطلب الى موظفي وزارة الزراعة وافراد الامن العام والقوات المسلحة واذا امتنع او لم يكن مصحوبا بالرخصة او تذكرة النقل تصادر منه المصبوطات وتسلم الى اقرب مركز زراعي ويعاقب بالحبس من اسبوعين الى شهر .

مادة ٩٧ - لموظفي الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة الدخول الى اي مكان ما عدا بيوت السكن التي يوجد فيها او يشبه بوجود مواد حرجية فيها ومصادرة المصبوطات التي جمعت بدون ترخيص وبيعها وقيد اثمانها وارادت للخزينة اما بيوت السكن فتتخذ موافقة المدي العام المختص .

مادة ٩٨ - موظفو وزارة الزراعة وافراد الامن العام والقوات المسلحة مكلفون بالقبض على الذين يشاهدونهم اثناء قطعهم او نقلهم المواد الحرجية بصورة تخالف احكام هذا القانون كما يجب عليهم منع وقوع هذه المخالفات قبل وقوعها .

مادة ٩٩ - موظفو وزارة الزراعة يخولون بتقديم ضبط او ضبط عن التعديتات المخالفة لهذا القانون ذاكين في متنها الاضرار التي لحقت بالحراج وعن القاضي او الحاكم الاداري للمقدم اليه الضبط الحكم بمجاهاهم

مادة ١٠٠ - يحق لاصحاب الحراج الخصومية استئجار حراجهم بطريقة التقليم الفني بعد حصولهم على رخصة تخولهم ذلك على ان تتبع ارشادات وتعليمات الوزارة .

مادة ١٠١ - للوزير ان يسمح لاصحاب الحراج الخصومية باستئجار حراجهم بقصد استبدالها بالاشجار المثمرة بموجب دورة استشارية فنية تنفذ على مراحل يحدد شروطها وكيفية تنفيذها من قبله .

مادة ١٠٢ - اذا لم يتبع صاحب الحراج الخصومية شروط الاستئجار يوقف عن الاستمرار في العمل بالرخصة ويعاقب بموجب المادة (٩١) فقرة (١) من هذا القانون او لم يمتنع .

مادة ١٠٣ - للوزير ان يصدر التعليمات للقيام بعمليات حفظ التربة والتحريج على نفقة الحكومة لاية ارض مملوكة تتوفر فيها الشروط التالية شريطة موافقة المالك : -

- أ - الاراضي البور المهمة التي يزيد معدل انحدرها على ٢٥٪
- ب - الاراضي النحدرة التي تؤثر على مصادر المياه والمنشآت المائية .
- ج - المواقع التي لما قيمة سياحية والتي يقرر تحريجها لتجميل البلاد .

مادة ١٠٤ - يمنح رعي الماشية في الاراضي الحرجية الا بتفويض من الوزير او من ينوبه . يحدد الوزير انواع المواشي وشروط الترخيص ومواعيد الرعي وانواع واعداد المواشي التي يرخص برعيها في كل حراج والاحتياطات الواجب اتخاذها وكذلك الاجور الواجب استيفائها .

المادة ٤٠ - على كل من ينوي القيام باعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للارض التي سيقام عليها مشروعه .

المادة ٤١ - على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطلوبة على ثلاث نسخ . تعاد نسخة منها اليه بعد التدقيق والترخيص .

المادة ٤٢ - يترتب على المجلس ان يصدر قرارا بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلام الطلب ويجري تبليغه بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

المادة ٤٣ - اذا انقضت المدة المشار اليها دون ان يصدر المجلس قرار بشأن طلب الترخيص فيعتبر ذلك رفضا به .

المادة ٤٤ - (١) لا يصدر الترخيص ما لم يكن الطالب قد دفع الرسوم المقررة .

(٢) يعمل بالترخيص لمدة سنة واذا لم يباشر في البناء خلال هذه المدة يصبح الترخيص لاغيا .

المادة ٤٥ - لطالب الترخيص ان يتألف قرار المجلس بالرفض الى لجنة تنظيم المدن الراقية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وفي حالسة عدم التبليغ خلال (٤٥) خمسة واربعين يوما من تاريخ تقديم الطلب يكون قرارها قطعيا .

المادة ٤٦ - اذا اتفق المجلس في اي وقت بعد صدور الترخيص انه اعطي نتيجة لبيانات او مخططات غير صحيحة يجوز له إلغاؤه .

المادة ٤٧ - يترتب على المجلس عند قيام احد الاشخاص باعمال بنساء مخالفة لشروط الترخيص ان يحظر الشخص المذكور باشعار خطي : -

أ - التوقف عن اعمال البناء .

ب - ان يحضر بالملات أو بواسطة ممثل في اليوم والوقت والمكان المحددين في الاشعار للاعتراض على الاخطار لعدم ازالة البناء موضوع المخالفة او اي جزء منه .

المادة ٤٨ - يجب ان تكون مواد البناء جيدة ومطابقة للمواصفات التي يقرها المجلس ضمانا لثبات البناء وسلامة السكان .

المادة ٤٩ - للمجلس ان يجري الكشف على موقع البناء بدون اشعار مسبق :

(١) قبل الموافقة على طلب الترخيص .

(٢) خلال القيام باعمال البناء .

(٣) في غضون اسبوعين من تاريخ استلام الاشعار باتمام البناء .

(٤) اذا لم يقدم اشعار بانتهاء البناء فيحق للمهندس اجراء الكشف عليه ورفع توصيه للمجلس .

المادة ٥٠ - يكون المشرف على اعمال البناء مسؤولا عن كل تغيير في مخطط البناء تجاه المجلس او المهندس .

المادة ٥١ - (١) اذا اتفق المجلس بوقوع مخالفة لاحكام هذا الفصل فله ان يطلب ايقافه عن اعمال البناء باشعار خطي والقيام بعمليات الحفر او الكسر او الهدم التي يراها ضرورية .

(٢) اذا لم تكشف عمليات الحفر والكسر عن مخالفة ما ترتب على المجلس التوقيف .

هكذا من المأهول

- المادة ٥٢ - كل غرفة (عندما يستعمل عادة كخازن) يجب ان تجهز بانارة وتهوية طبيعيتين بواسطة فتحة او اكثر بالجدران الخارجية على ان لا يقل مجموع مساحتها عن ثمانية في المائة من مساحة ارض الغرفة تسمح بمرور الهواء ويجب الا يقل مجموع مساحة الفتحات عن متر مربع في الغرفة الواحدة .
- المادة ٥٣ - يجب ان لا يزيد بروز الشرفة على الشارع العام على متر والا يتجاوز عرضها واجهة البناء .
- المادة ٥٤ - يحظر احداث بروز او شرفات على أي مدخل او ممر او شارع لا يزيد عرضه على ستة أمتار .
- المادة ٥٥ - يحظر احداث بروز على الشوارع التي لا يزيد عرضها على عشرة أمتار .
- المادة ٥٦ - يسمح بتلاصق الابنية الواقعة على الشوارع التجارية .
- المادة ٥٧ - تستوفى رسوم ترخيص الابنية بالنسب التالية :-

فلس	دينار
٥٠	عن كل متر واحد من بناء المساكن
٢٠٠	عن كل متر مربع واحد من البناء التجاري
١٠٠	عن متر مربع واحد من البلكونات (الشرفات)
٥٠٠	عن كل متر مربع واحد من البروز
٥٠٠	٥٪ من رسم الرخصة كرسوم اشغال الارصفة .
٢٥٠٠	رسم تسجيل الرخصة
١٠٠٠	رسم كشف وتخطيط الموقع
١٠٠٠	٣٠٪ من رسم الرخصة كرسوم لتجديدها بعد مرور سنة على صدورها .
١٠٠٠	٥٠٪ من رسم الرخصة كتأمين .
١٠٠٠	عن احداث أي تغييرات في بناء قائم
١٠٠	عن كل متر طولي للأسوار التي لا يزيد ارتفاعها عن مترين

الفصل التاسع

المياه

- المادة ٥٨ - يكون للأفانظ والعبارات التالية الواردة في هذا الفصل المعاني المخصصة لها فيما يلي :
- المشترك : الشخص المزود بالمياه وفق احكام هذا النظام .
- النبوب التوزيع : ذلك الجزء من الأنبوب المند لتزويد المياه من الأنبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها والواقع بين الأنبوب الرئيسي وعداد المشترك والذي يخضع لقوة الضغط من الأنبوب الرئيسي .
- النبوب التوزيع : الأنبوب الواقع بعد عداد المياه والمند لتزويد المشترك بالماء ويكون ملكا للمشارك .
- أجهزة المياه : الأنابيب والخففيات والحابس والصمامات والعدادات ومستوعبات المياه والأجهزة الملحقة الأخرى التي لها علاقة بتزويد المياه .

- المادة ٥٩ - المجلس مسؤول عن تزويد المياه لجميع المشتركين ضمن منطقة البلدية .
- المادة ٦٠ - تقدم جميع الطلبات المتعلقة بوصول او قطع المياه او رفع العداد او كل ما يمت بصلة الى شبكة المياه من صاحب الملك او نائبه الى الرئيس على النموذج المقرر بعد المرافقة على الطلب .
- المادة ٦١ - يستوفى مبلغ دينار ارضي كرسوم تأسيس ودينار آخر بدل تأمين وفي حالة تقصير المشترك عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقطع المبلغ المستحق عليه من مبلغ التأمين ويرد الباقي واذا لم يكف مبلغ التأمين لتسديد الرصيد المطلوب يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .
- المادة ٦٢ - تعين كمية المياه التي يستهلكها المشترك بواسطة عداد خاص وبالمتر المكعب ويوضع العداد في المكان الذي يمينه موظف البلدية المختص ضمن صندوق حديدي مغفل بختم بخاتم البلدية .
- المادة ٦٣ - يستوفى من المشترك مبلغ دينار ارضي ونصف ثمن الصندوق الحديدي - وأجر تركيبه مع العداد بالاضافة الى ثمن العداد المقرر من المجلس .
- المادة ٦٤ - يقوم موظف البلدية بمعاينة عدادات المشتركين وتنظيفها ومسحها وتزييتها مرة كل سنة مقابل ١٥٠ فلس ويقوم الموظف باصلاح العدادات مقابل الاجر واذا تملز اصلاح العداد او وجد ان تكاليف اصلاحه تزيد على ثلثي ثمنه تقوم البلدية بتركيب عداد جديد وتتقاضى ثمنه وفق الاسس المبينة في المادة السابقة .
- المادة ٦٥ - تقوم البلدية بتحديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية وضمن الاسس التالية :-
- (١) تستوفى من المشترك نفقات الكلفة مضافا اليها ٢٥٪ مقابل اجور التجديد .
 - (٢) اذا كان انبوب التوزيع يعلم اكثر من مشترك واحد فان المجلس يستوفى من المشتركين النفقات بالتساوي او بنسبة طول انبوب التوزيع الذي يحاور ملك كل منهم .
 - (٣) تبقى هذه الانابيب ملكا للبلدية وتلتزم بصيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها .
 - (٤) للمجلس الحق في تحديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يخسق لأي مشترك الاعتراض على هذه القروع الا اذا ادى الى قطع المياه عنهم .
 - (٥) للمجلس ان يستوفى من المشتركين الذين تستخدم انابيب متفرعة من انبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تجديد انبوب التوزيع الرئيسي .
- المادة ٦٦ - يقوم المشترك بتجديد انابيب التوزيع الخاص به على نفقته طبقا للشروط الفنية وتبقى ملكا له ويتولى اصلاحها
- المادة ٦٧ - يجوز لأي من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة المياه او اصلاحها .
- المادة ٦٨ - لموظف البلدية بعد اخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا :
- (١) لم يسدد اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تبليغه اشعارا بذلك .
 - (٢) عث بتسديدات المياه او العداد لغرض سرقة المياه .
 - (٣) منع موظف البلدية المسؤول من فحص او تفتيش او قراءة العداد .
 - (٤) لم يسمح للتغير بعد انابيب تزويد من انبوب التوزيع الخاص .
 - (٥) اذا تخلف عن تسديد ثمن المياه المستهلكة منه او من شركه في انبوب التوزيع .

هكذا من المأهول

المادة ٦٩ - تقوم البلدية بإعادة إيواء المالك المشترك إذا أزال الأسباب التي أدت - إلى قطع الماء لقاء مبلغ نصف دينار وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد فيعد الإيواء بسدون مقابل إذا لم يكن تعطل العداد مقصوداً أو ناجماً عن سوء استعماله.

المادة ٧٠ - لا يوافق المجلس على طلب المالك بقطع الماء عن أي منزل لغير الأسباب المذكورة في المادة (٦٨) من هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المستأجر حلاله على إخلاء المأجور .

المادة ٧١ - المجلس غير مسؤول عن تأمين ضغط معين أو كمية معينة من المياه للمستهلكين أو عن أي أضرار تنجم من أي تعطل في الضخ أو أجهزة التوريد ينشأ عنه عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ٧٢ - إذا رغب المشترك في قطع اشتراكه أو تحويله إلى شخص آخر فعليه أن يشعر البلدية خطياً .

المادة ٧٣ - يتولى موظفو المجلس قراءة العدادات وتحصيل أثمان المياه .

المادة ٧٤ - للمجلس تخصيص عمل لبيع الماء لغير المشتركين باتبوب خاص وبالسعر الذي يقرره .

المادة ٧٥ - يستولي المجلس مبلغ مائة فلساً شهرياً للمتر المكعب الواحد من المياه على أن لا تقل المقطوعة عن ٣٠٠ فلساً شهرياً

المادة ٧٦ - للمجلس تخفيض ثمن المياه من آن إلى آخر .

المادة ٧٧ - تستوفي البلدية مبلغ خمسين فلساً شهرياً أجر قراءة العداد .

الفصل العاشر

سرقسة المطافئ

المادة ٧٨ - لأي فرد من أفراد الدفوع المدني (المطافئ) في حالة شوب حريق أو إذا كان لديه ما يعمل على الاعتقاد بشوب حريق أو احتمال شوبه في أي مكان أن يدخل أو يقتحم ذلك المكان أو يدخل أي بناية أو عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على إذن المالك وأن يأمر بإخلاء المكان ويقوم بجميع الأعمال التي يراها ضرورية أو ملائمة لإطفاء الحريق أو سلامة الأشخاص والممتلكات ويجوز للمأمور في حالة شوب الحريق أن يستعمل أي مورد أو أية مادة أخرى من أجل إخماده .

المادة ٧٩ - إذا شب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية أو أي مأمور آخر يتولى زمام الأمر واجب المساهمة في الاطفاء والاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الأبنية المراد توجيه الماء نحوها وإصدار أمر اغلاق جميع أنابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار أو ضغط أوفر من المياه .

المادة ٨٠ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر أو أعطى أخبار كاذبة بشوب حريق وكل من أصاح مأمور فرقة الاطفاء في أداء واجباته أو تخلف عن مراعاة الأوامر التي أصدرتها ذلك للمأمور في حالة شوب حريق يعتبر أنه خالف أحكام هذا النظام .

الفصل الحادي عشر

اللائقات والإعلانات

المادة ٨١ - لا يجوز لأي شخص أن يضع لافتة أو لوحة أو يستقي تلك اللافتة أو اللوحة :

أ - إلا بعد الحصول على رخصة من المجلس .

ب - على طالب الترخيص أن يقدم طلباً إلى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد تثبيت اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .

ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الأسباب .

د - تجدد الرخصة في أول كل سنة مالية .

المادة ٨٢ - يستوفي رسم ترخيص اللافتة سنوياً حسب الفئات التالية وتحدد رسوم الدقة سنة كاملة :

ذات الوجه	ذات الوجهين
أ - عن كل ربع متر مربع	٣٠٠ فلس
عن كل ربع متر مربع وحتى متر مربع	٥٠٠ «
عن كل متر مربع إضافي أو كسوره	٣٠٠ «
ب - تحسب مساحة اللافتة بقياس بعديها .	

المعمودي والافقي أو بقياس بعدي الاطار المحيط بها .

ويؤخذ في ذلك أكبر القياسين بحيث تكون المساحة التي تستوفي عنها الرسوم مستطيلة الشكل سواء أكانت اللافتة تشكل المساحة أم لم تكن .

المادة ٨٣ - لا يجوز وضع أي لافتة بشكل يعجب النظر أو يوجب إعاقة أو مضايقة للمارة .

المادة ٨٤ - الأسماء والعناوين والموضوعة على الابواب والفتريسات ودور السكن غير خاضعة للترخيص أو الرسم وكذلك اللافتات الخاصة بالمعاهد أو المؤسسات أو الجمعيات الدينية أو الخيرية أو تلك المثبتة للدلالة عليها .

الفصل الثاني عشر

البساطات والمظلات والباعة المتجولون

المادة ٨٥ - لا يجوز لأي كان أن يضع بسطة أو يشغل بقعة أو مكاناً عاماً أو أن يضع مقعداً في أي مكان عام أو شارع أو ساحة أو رصيف ضمن منطقة البلدية ما لم يكن مخصصاً وفق أحكام هذا الفصل وضمن شروطها .

المادة ٨٦ - مع مراعاة شروط الترخيص يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقداره مائة وخمسون فلساً عن كل متر مربع واحد من مساحة البساطات أو الخمسون فلساً عن كل كرسي .

هكذا من أهمل

المادة ٨٧ - يحظر على أي شخص أن يضع مظلة على المتجر أو مكان العمل أو الحرفة قبل الحصول على رخصته وطبقاً للمواصفات المبينة من قبل المجلس .

المادة ٨٨ - يستوفي المجلس رسماً قدره ديناراً سنوياً عن كل مظلة ويبري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسم المقرر ويستوفي نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٨٩ - لا يجوز لأي شخص أن يتعاطى حرفة مسح الأحمدة أو العتالة أو حفر الآخام أو التصوير أو بيع البعل أو البضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل ترخيصاً بذلك .

المادة ٩٠ - للمجلس أن يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ضمن منطقة البلدية ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

المادة ٩١ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل على النحو التالي : -

فلس	دينار
٥٠٠	(١) مسح الاحذية
٦٠٠	(٢) حفر الآخام
	(٣) الصور
٢٥٠	(٤) العتال
٤٠٠	(٥) العتال مع عربة
٥٠٠	(٦) البائع المتجول

الفصل الثالث عشر

المخلات العامة والفنادق

المادة ٩٢ - (١) يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقطوعاً مقداره ٢٠ فلساً عن كسل كرسي اعيد للاستعمال في اي دار للسكناء .

٢ - اذا كانت الدار أو المكان قد اعد لاجياء حفلة او حفلات بصورة مؤقتة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية : -

فلساً	فلسات
١٠٠	٥ فلسات
١٥٠	١٠ فلسات
٢٠٠	١٥ فلساً

٣ - لا يجوز بيع اي تذكرة ما لم تكن غنومة بخاتم المجلس .

٤ () يجب ان تكون التذاكر موقفة توقيعاً مطبوعاً من المراقب متسللاً بحيث يتسنى مراقبة المباع منها واعادتها اما التذاكر الملغاة فلا تعتبر ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية أو المراقب .

٥ () يستوفي المجلس رسماً شهرياً قدره خمسين فلساً عن كل سرير في فندق .

المادة ٩٣ - ١ - يجوز لموظف البلدية المختص أو المراقب ان يدخل الى اي ماله أو سفلى أو دار للسكناء او فندق لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة ومراقبة تطبيق الشروط الصحية والنظافة .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع الموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار التحويل للاماكن المذكورة .

المادة ٩٤ - للمجلس ان يعني كلياً أو جزئياً من الرسوم المفروضة وفق الفقرة (٢) من المادة ٩٣ اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل : -

أ - مباراة رياضية او ثقافية .

ب - اي حفل أو طو أو عرض سينمائي أو غير ذلك وكان ريعه كله أو بعضه مخصصاً لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

المادة ٩٥ - ١ () كل من كان بصفته مالكا أو شريكاً باع أو عرض البيع أو سمح بالبيع أو سمح بأن يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بأن تمن التذاكر غير مثبت عليها أو كان ثمنها أو ربحها مخالفاً للحقيقة أو لم تكن التذكرة غنومة بختم البلدية .

٢ () كل من اعاق اي موظف مختص أو معتمد بمراقبة التذاكر والفنادق بالقيام بالمهمة الموكولة اليه .

٣ () جعل امر المراقبة متعلواً سواء باتلاف أو تشويه أو التمتع عن تسليم اية تذكرة يعتبر انه مخالف احكام هذا النظام .

الفصل الرابع عشر

الكهرباء

المادة ٩٦ - يكون للافظاظ وللعبارات التالية في هذا الفصل المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : (المشروع) : اشغال توليد الكهرباء وتوزيعها كما انها تشمل جميع الاجهزة والموجودات الخاصة بهذه الاشغال من منقول وغير منقول . ضمن منطقة البلدية .

(الوصلة) : الخطوط والاعمدة والاريا والموازل والاجهزة الاخرى المتعلقة بالشبكة الكهربائية .

(العداد) : الجهاز الذي يركب لقياس وشيطة كمية التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك .

(المشترك) : الشخص المزود بالتيار الكهربائي وفقاً لاحكام هذا الفصل .

(التامين) : المبلغ الذي يستوفي مقدماً على حساب استهلاك التيار .

المادة ٩٧ - يتولى مجلس البلدية امر القيام بالمشروع وادارته .

المادة ٩٨ - يجوز لأي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة الكهرباء او لقطع التيار الكهربائي او اعادته وذلك في اي وقت بين الساعة السابعة صباحاً والسادسة مساءً وفي الحالات التي يشتبه فيها ان احد المشتركين يتلاعب بتوريد القوة الكهربائية بعد الساعة السادسة مساءً وكل شخص يعترض أو يمتنع الموظف المذكور عن القيام بهذا الواجب يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في القانون .

هكذا من المأهول

المادة ٩٩- أ - على كل من يود الاشتراك ان يقدم طلبا على النموذج الذي يضعه المجلس الذي له الحق في الرفض او الموافقة .

ب- يعين المجلس الشروط الذي يمنح الطالب بموجبها توريد التيار الكهربائي على النموذج الذي يقرره المجلس وله ان يوقف الطلب الى ان يتم تنفيذ الشروط الفنية ولا يجوز توريد الكهرباء بأي حال من الاحوال قبل دفع مبلغ التأمين الذي يقرره المجلس .

المادة ١٠٠ - يترتب على المشترك ان يوقع مع المجلس عقداً يشمل على الشروط التي يضعها المجلس لتوريد القوة وفقا للفقرة (أ) من المادة (٩٩) من هذا النظام وان يسدد جميع الرسوم والنفقات المتعلقة بذلك العقد .

المادة ١٠١ - يتولى المشترك (على نفقته) اقامة التجهيزات والاجهزة الخاصة في عقاره وتركيبها او صيانتها وفق الشروط المعنية وبإشراف موظف مختص من موظفي البلدية مفوض بذلك .

المادة ١٠٢ - يقوم المجلس بوصول اجهزة الكهرباء للمصلحة للمشترك بالنظر العام ويؤدي المشترك رسم الوصل وجميع التكاليف والنفقات الناشئة عن ذلك ولا يجوز لأي شخص ان يوصل او يفصل الاجهزة او ان يعيب بها على اي وجه الا بتفويض المجلس وتصبح جميع ادوات واسلاك هذا الوصل ملكا للبلدية .

المادة ١٠٣ - يترتب على المشترك ان يدفع مبلغ التأمين المقرر الى صندوق البلدية ويحق للمجلس ان يستوفي من التأمين اي بدل استهلاك او رسوم او عوائد او تكاليف قد تتحقق على المشترك بمقتضى هذا الفصل وعلى المشترك في حالة تغيير محل اقامته او تركه البلدة ان يشعر البلدية خطيا بذلك لتسوية قيمة استهلاكه وبغير ذلك يكون ملزما بدفع ما سجله العداد .

المادة ١٠٤ - يعين المجلس ثمن الكيلوات المستهلكة ورسم الوصل وغير ذلك من الرسوم والمصاريف التي يقتضيها المشروع وله تغيير هذه الرسوم والتأمينات من وقت لآخر وتعديلها حسب مقتضى الحال .

المادة ١٠٥ - أ - تعيين كمية الكيلوات المستهلكة بواسطة العداد الذي يركب على حساب المشترك .

ب - اذا اذعن المجلس بأن في عداد الكهرباء خلافاً بأنه لم يسجل الكمية الصحيحة للكهرباء المستهلكة أو بأنه معطوب تقدر قيمة الاستهلاك وفقاً لما يراه المجلس ويكون قراره بذلك مبرراً .

ج - لا يحق للمشارك اشراك غيره في التيار من نفس العداد الا بموافقة المجلس المسبقة .

المادة ١٠٦ - يترتب على المشترك ان يسدد في آخر كل شهر ثمن القوة المستهلكة .

المادة ١٠٧ - للمجلس الحق بقطع التيار الكهربائي عن المشترك لأي سبب من الاسباب التالية :-

أ - اذا تأخر عن دفع ثمن الكهرباء المستحق عليه خلال مدة عشرة ايام من تاريخ استحقاقه .

ب - اذا مانع الموظف من تأدية واجباته .

ج - اذا تأخر او امتنع عن تطبيق اي مادة من مواد عقد الاشتراك .

د - اذا تبين للموظف المسؤول وقوع اي تغييرات او عيب أو تلاعب في عداد الكهرباء .

المادة ١٠٨ - المجلس غير مسؤول عن أي تلف او خسارة تنشأ عن أي خلل يصيب التيار الكهربائي او انقطاع الرئيسية او الآلات وغيرها وتحفظ البلدية لنفسها بحق قطع التيار طوال المدة اللازمة لتصليح الخطوط والجهزة دون ان يترتب ذلك حقا للمشارك بالتفويض .

المادة ١٠٩ - تخفى نسبة (٥٠٪) خسين بالمئة من اثمان الكهرباء المنارسة والمساجد والكنائس والمؤسسات الخيرية المسجلة حسب الاصول .

المادة ١١٠ - كل قائمة حساب او مذكرة طلب او اشعار او اخطار او مستند يقضي هذا النظام وجوب تسليمها للمشارك يعتبر انه قد بلغ اليه تبليغا اصوليا اذا ارسل اليه بالبريد العادي او سلم الى اهل الذي يتعاطى فيه عمله او الى محل اقامته او اذا الصق على باب محل عمله او سكنه او سلم الى اي فرد بالغ من افراد عائلته يتم معه عادة .

المادة ١١١ - تحدد اثمان الكيلوات المستهلكة واجور قراءة العداد على النحو التالي :

فلس

٤٠ من ١ - ١٠ كيلوات

٣٠ من ١١ - فأكثر .

٥٠ أجرة قراءة العداد شهريا .

على ان لا يقل المبلغ المستوفى عن ٤٠٠ فلس شهريا . كحد أدنى للاستهلاك .

٥٠٠ فلسا أجرة وصل التيار .

تم قراءة العداد مرة في الشهر .

الفصل الخامس عشر

احكام عامة

المادة ١١٢ - كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٦٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

المادة ١١٣ - يلغى كل نظام سابق الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

هكذا من الأشهر

نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٣

نظام بلدية المنشية

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

والمادة ٦٧ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية المنشية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاء والبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

- الجلس : مجلس بلدية المنشية او لجنة بلدية المنشية .
 المنطقة البلدية : المنطقة الواقعة ضمن حدود منطقة بلدية المنشية .
 بناء او بناية : كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .
 المالك : أي مالك كما عرفت في قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .
 انشاء الشارع : تخطيط الشارع وفتحها وبناء جدرانها وتعبئة الجور الموجودة فيه وتسوية سطحه ورفسه وحفر الخنادق لتصريف مياه المطمية والاشغال اللازمة لجعل الشارع متساويا مع الشوارع المجاورة له من حيث درجة الانحدار والمستوى وانشاء او تغيير او هدم الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بأية اشغال في الملك المتاخم للشارع تعتبر ضرورية لانشائه او صيانه .
 العقار : الأبنية والأراضي على اختلاف وجوه استعمالها مسورة كانت او غير مسورة مسكونة او خالية مبنيا عليها او غير مبني .
 عمل عام : كل عمل او مكان مباح للجمهور دخوله او الوجود فيه واستعماله بصورة عادية او عرضا كالأماكن العبادة والمسارح والسينما والقاعات العامة والمتاحف والمتنزهات والطرق وما الى ذلك من الاماكن المخصصة لهذه الغايات .
 المكرمة الصحية : كما عرفت في قانون الصحة العامة لسنة ١٩٦٦ .
 المراقب : كل شخص يعهد له المجلس بمهمة مراقبة الشوارع والانشاءات والأبنية والملاهي او دور السينما .
 مأمور الصحة : أي طبيب او مفتش او مأمور تابع لوزارة الصحة او مراقب شؤون صحية او مهندس صحة تابع للمجلس او أي موظف آخر يعينه المجلس للقيام بالمهام الصحية .
 محتمد البلدية : أي موظف من موظفي المجلس يتايط بأية عمل تنفيذي لاحكام هذا النظام .
 المتترم : كل شخص يتعهد بجباية رسوم البلدية .
 اللافتة : اللوحة الموضوعة او المعلقة بقصد التعريف او التنبيه او لفت النظر لأية مقاصد شخصية او ترفيحية .

الفصل الاول

الأبنية المتداعية

- المادة ٣ - للمجلس ان يقرر بترميم وتغيير وهدم أي بناء متعا لانهاره .
 المادة ٤ - للمجلس ان يمنع اشغال أي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بنساؤه او يجري ترميمه بصورة تجعله قابلا للسكن .
 المادة ٥ - أ - اذا ظهر للمجلس بناء على تقرير من مهندس البلدية او المراقب او مأمور الصحة او لجنة الأبنية أن أي بناء او شارع او عسار يشكل خطرا او ضررا او يحتمل ان يشكل خطرا او ضررا على سلامة الجمهور او اموالهم او على الساكنين فيه فله ان يوجه اخطارا خطيا للمالك بتلوه فيه بلزوم خدمه كلياً او جزئياً او ترميمه او تسيجه او دعمه خلال مدة معقولة يعينها في الاخطار .
 ب - اذا تخلف المالك عن تنفيذ مضمون الاخطار او اذا لم يعثر عليه او تعلل بتليفه يقوم المجلس بمسأ يراه مناسبا على ان تستوفي التفقات من المالك وتحصل بالطريقة التي يجي بها اموال البلدية بالاضافة الى ٢٠٪ منها مقابل اجور الاشراف ويكون قرار تقدير هذه التفقات قطعياً .

الفصل الثاني

فتح الشوارع وصيانتها

- المادة ٦ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الشوارع (لأول مرة) مكلفين بدفع قسم من نفقات تعميده وترفيته اذا كان متاخما لاملاكهم بغض النظر عن عرض الشارع وتحصل هذه النفقات من اصحاب الاملاك الواقعة على جانبي الشارع بنسبة واجهة املاك كل منهم على امتداده .
 المادة ٧ - للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من هذه النفقات على ان لا تزيد عن النصف وتحصل عند الانتهاء من فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .
 المادة ٨ - يسري حكم المادة السابقة عند اقامة الجدران الواقية او ترميمها او تغييرها او هدمها وعلى الاشغال التي يجري في الملك المتاخم للشارع اذا كانت لازمة لانشائه .
 المادة ٩ - اذا لحق بشارع او بأي قسم منه ضرر طاريء بسبب حفر اجري في ارض متاخمة فالمجلس ان يبلغ مالك الارض او المسؤول عن القيام بالحفر انظاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع خلال مدة معقولة واذا تخلف عن القيام بما اخطر به جاز للمجلس اصلاح الضرر على نفقة المالك ويكون قرار المجلس بتقدير هذه النفقات قطعياً .
 المادة ١٠ - يعتبر مخالفا لاحكام هذا الفصل كل من :
 أ - بني او انشأ او اقام حائطا او سياجا او عمودا او اي عائق في اي شارع .
 ب - عطل او اعاق اي مصرف او قناة ضمن حدود منطقة البلدية .
 ج - وضع اي مادة في شارع على نحو يعطل او يعيق حركة المرور .
 د - حفر حفرة او اخدوداً في اي شارع .

هكذا من المأهل

المادة ١١ - لا يحق لأي شخص :

- أ - أن يضع أشياء أو مادة من مواد البناء في أي شارع .
 ب - أن يحدد حفرة أو أي محدود فيه إلا بعد الحصول على تصريح خطي من المجلس متضمناً الشروط الواجب مراعاتها والاحتياطات المتوجب اتخاذها درءاً للاخطار وتأميناً لسلامة المرور .
 ج - يجوز للمجلس أن يسمح خطياً بإقامة انشاءات مؤقتة إبان الأعياد والاحتفالات على أن ترال عند طلب المجلس .

الفصل الثالث

منع المكاره الصحية والأضرار العامة

- المادة ١٢ - أ - يحظر على أي شخص أن يقوم بنفسه أو أن يسمح لأحد أفراد عائلته أن يطرح أو يضع أية أقدار أو تقايات أو مواد كربية في أي شارع أو ساحة .
 ب - أن يترك حيواناً في الشارع أو يربطه فيه أو يدعه هائماً على وجهه .
 ج - أن يضع أو يترك مواد أو أشياء أخرى في أي شارع أو أن يسمح بوضعها أو تركها أو يبروزها على وجه يتعارض مع سلامة حركة السير دون أن يحصل على تصريح خطي من المجلس أو أن يسمح باستمرار هذه المكروه زيادة عن المدة المحددة بالتصريح .

المادة ١٣ - إيفاء للغايات المقصودة من هذا النظام تعتبر الأمور التالية أضرارا :

- أ - كل عقار يكون استعماله حسب تقرير طبيب الصحة ضاراً أو يمتثل أن يكون ضاراً بالصحة .
 ب - كل بركة أو حفرة أو مصرف أو مجرى أو مراحض أو مستراح أو مولة أو زريبة أو عريشة أو كوخ أو صندوق قامة أو ساحة يرى مأمور الصحة أنها على حالة من القفارة بحيث يمتثل أن تشكل ضراً بالصحة .
 ج - كل كومة مهملات كان نوعها موضوعاً في أي بناء أو أزالته إذا كانت تسبب رطوبة بتلك البناية أو تعوق مجرى مياه المطر أو تساعد بأي شكل على تجمع القاذورات أو أحداث الأضرار .
 د - كل جورة لم تنشأ بشكل فني أو كل منفذ تفتيش تنفذ منه المياه وغير مجهز بغطاء حديدي محكم .

المادة ١٤ - مأمور الصحة من أجل القيام بواجباته صلاحية الدخول إلى أي عقار خلال ساعات النهار وله انتفاذ الاجراءات الضرورية للكشف على مواقع الضرر .

المادة ١٥ - يجوز للمجلس بناء على تقرير مأمور الصحة قبل إحالة المالك للمحاكمة أن يشعره بلزوم إزالة المكروه خلال المدة التي يبينها وعلى الوجه الذي يبينه وأن تخلف عن ذلك جاز للمجلس أن يزيل المكروه على نفقة المالك وتحصل التكاليف منه ويكون قرار المجلس بتقدير النفقات قطعياً .

المادة ١٦ - يترتب على مالك أي بناء أو محل تجاري أو مطعم أن يحفظ مسكته أو محله بوعاء ملائم لحفظ النفايات على أن يكون مصنوعاً من الصاج وذو غطاء محكم ويوضع الوعاء في مكان مناسب قريب من متناول عمال التنظيفات .

المادة ١٧ - يستوفي المجلس رسماً سنوياً مقابل جمع النفايات حسب الفئات التالية :

فلس	دينار
٦٠٠	عن كل محل تجاري
٦٠٠	عن كل وحدة سكن
٥٠٠	عن كل مطعم
٥٠٠	عن كل حرفة أو صناعة
٥٠	عن كل حظيرة للحيوانات
٥٠٠	عن كل حظيرة للدواجن

الفصل الرابع

السلخ واللباع

المادة ١٨ - يحظر ذبح المواشي ضمن منطقة البلدية إلا في المسلخ المعد لذلك .

المادة ١٩ - أ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذبح في مسلخ البلدية :

فلس	
١٠٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز يزيد عمره عن السنة
٥٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز لا يتجاوز عمره السنة
٣٠٠	عن كل رأس من الأبل أو البقر لا يتجاوز سنة من العمر
٧٠٠	عن كل رأس من الأبل أو البقر يتجاوز سنة من العمر
ب -	لا يسمح بنقل الذبائح من المسلخ إلا بعد دفع الرسوم المفروضة بموجب المادة السابقة .
ج -	في حالة عدم وجود مسلخ للبلدية أو مكان معد للذبح يستوفي المجلس الرسوم التالية :
فلس	
٥٠٠	عن كل رأس من الضأن أو الماعز صغيراً أو كبيراً
١٥٠	عن كل رأس من الأبل أو البقر

المادة ٢٠ - يستوفي المجلس عن كل كيلو غرام من اللحوم التي ترد إلى منطقة البلدية بقصد البيع مبلغ عشرين فلساً كرسوم معاينة إذا لم تكن مشمولة بأحكام المادة ١٨٥ من هذا النظام .

المادة ٢١ - تدفع رسوم المعاينة بموجب المادة السابقة عن اللحوم الطازجة الواردة لمنطقة البلدية بعد ثبات صلاحيتها للاستهلاك .

المادة ٢٢ - يستوفي المجلس الرسوم التالية من صاحب الحيوان النافق إذا تولى عمال البلدية التخلص منه .

فلس	
٥٠٠	عن جيفة كل رأس من البقر أو الأبل أو الخيل أو الحمير والبغال
٢٠٠	عن جيفة كل رأس من الضأن أو الماعز أو الكلاب أو القطط

هكذا من الأهل

الفصل الخامس

الاسواق العامة

المادة ٢٣- لا يحق لأي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالجملة او للفرق (ضمن منطقة البلدية) اية فواكه او اخضر او حطب او فحم او كلس او ملح او مواشي او حيوانات الا في الاماكن المخصصة لذلك من المجلس .

المادة ٢٤- يستوي المجلس من البائع مباشرة او بواسطة مترم رسم قبان بالنسب التالية :

- | | |
|--|------------|
| أ - عن كل طن واحد من الجيوب او الدقيق | ٢٠٠ فلس |
| ب- عن كل شوال من القمح او الكلس او الملح | ٣٠ فلساً |
| ج- عن كل سيارة شحن من الحطب | دينار واحد |
| د - عن كل سيارة صغيرة (بيك آب او تريولي) | ٥٠٠ فلس |

المادة ٢٥- أ - يستوي المجلس مباشرة او بواسطة مترم رسماً يواقع ١٪ من ثمن المواشي او الحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

ب- في حالة مبادلة حيوان بأخر تستوي الرسوم المقررة من كلا الفريقين بالنسبة لقيمة الحيوانين كما يقدرها المراقب او المترم .

المادة ٢٦- كل من باع سلعة او مادة من المواد المدرجة في هذا الفصل من النظام او ساعد على بيعها او كان فريقيا في بيعها خلافاً لاحكام هذا الفصل من النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة .

الفصل السادس

تجميل المدينة

المادة ٢٧- للمجلس (ضمن حدود منطقة البلدية) حق تحديد موقع الاماكن العامة ويكون قراره قطعياً في هذا الخصوص .

المادة ٢٨- يجوز للمجلس ان يكلف مالك اي ساحة او عرصة واقعة على شارع بناء سور على ارتفاع معين حول الساحة او العرصة واذا لم يقم بذلك فالمجلس انشاؤه على نفقة المالك وتستوفي التفتقات بالطريقة التي تحصل بها اموال البلدية .

المادة ٢٩- يحظر انثاف او التسبب بانثاف او قطع او الحاق ضرر بالازهار او اي نبات او شجر زينة او اشجار حرجية بأي وجهه من الوجوه ضمن منطقة البلدية .

الفصل السابع

المجاري والحفر الامتصاصية

المادة ٣٠- لا يحق لأي شخص حفر جورة امتصاصية ضمن منطقة البلدية الا بعد الحصول على ترخيص من المجلس .

المادة ٣١- لا يجوز اعطاء مثل هذا الترخيص الا بعد ان يقدم الطالب مخططاً تفصيلياً يبين فيه حجم تلك الحفرة وطول ابعادها وجميع الانشاءات المكملة لها والمواد التي تبنى منها .

المادة ٣٢- للمجلس رفض اعطاء التصريح ان كان المكان المنوي اجراء تلك الانشاءات فيه غير مناسب لئلا هذه الغاية او يختمل ان يؤدي الى اضرار بالغير ويتعارض مع مشروع قائم او سيقام في تلك المنطقة .

المادة ٣٣- يكون لكل جورة امتصاصية منهل ذو غطاء حديدي محكم ومتين .

المادة ٣٤- يستوي المجلس دينارا واحداً عن كل متر مكعب من حجم الانشاءات التي تقام وفق احكام هذا الفصل دون اجحاف يثق استيفاء اي مبلغ من اجل اعادة اصلاح الشارع اذا تقرر .

الفصل الثامن

رخص البناء

المادة ٣٥- يستوي من احكام هذا الفصل اي بناء يراد اقامته لمدة لا تتجاوز السنة شريطة الحصول على ترخيص خطي من المجلس على ان يتعهد فيه المالك بازالة البناء خلال السنة ما لم تتطلب المصاحبة خلاف ذلك .

المادة ٣٦- للمجلس عند ترخيص البناء ان يحدد الطابع العام للواجهات العمومية على الشوارع من اجل الانسجام المعماري .

المادة ٣٧- للمجلس ان يحدد خط البناء واستقامته في الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية او التجارية .

المادة ٣٨- تشمل اعمال البناء التي تحتاج الى ترخيص الامور التالية :

أ - اقامة بناء بما في ذلك البناء الاضافي كالكرجيات والاسوار وغيرها .

ب- عمل اية اضافات او تغييرات في البناء القائم .

ج- هدم البناء

د - اعمال الحفر والطعم .

المادة ٣٩- أ - لا يجوز اقامة اي بناء او دعمه ان كان آيلاً للسرقة او احداث اية اضافات خارجية عليه او تغييرات جهرية في اي بناء ما لم يكن ذلك وفق ترخيص صادر عن المجلس .

ب- لا يصدر الترخيص مالم تكن التصميم صادرة عن مهندس او مجاز في الهندسة .

ج- يقدم طلب الترخيص للمجلس ويذكر فيه اسم المهندس او المجاز الذي وضع التصميم وعليها ان يقدم للمجلس ما يلي :

- ١ (مخطط موقع بقياس لا يقل عن (١/١٠٠) لمساحة الارض المنوي اقامة البناء عليها .
- ٢ (مخططاً للمساحات والمقاطع والواجهات لكل طابق بمقياس لا يقل عن (١/١٠) وتفاصيل البناء
- ٣ (مخططات تبين خطوط المجاري والحفر واقسامها والقيسها واخذاراتها وطرق تجميعها .
- ٤ (اية معلومات اخرى يطلبها المجلس .

المادة ٤٠- على كل من يري القيام باعمال البناء ان يبرز عند الطلب سندات الملكية التي تثبت ملكيته للارض التي سيقام عليها مشروعه .

المادة ٤١- على طالب الترخيص ان يقدم الى المجلس المخططات المطاوعة على ثلاث نسخ تعاد نسخة منها اليه بعد التدقيق والترخيص .

المادة ٤٢- يترتب على المجلس ان يصدر قراراً بشأن قبول الترخيص او رفضه او تعديله خلال ثلاثين يوماً من توزيع استلام الطلب ويجري تبليغه بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

هكذا من الأشهر

المادة ٦٣ - يستوفى من المشترك مبلغ دينار اربعي ونصف ثمن الصندوق الحديدى واجز تركيبه مع العداد بالاضافة الى ثمن العداد المتر من المجلس .

المادة ٦٤ - يقوم موظف البلدية بمعاينة عدادات المشتركين وتنظيفها ومراجعتها وتزيتها مسرة كل سنة مقابل ١٥٠ فلدا . وتقوم الموظف باصلاح العدادات مقابل الاجر واذا تعذر اصلاح العداد او وجد ان تكاليف اصلاحه تزيد على ثلثي ثمنه تقوم البلدية بتركيب عداد جديد وتتقاضى ثمنه وفق الامس المالية في المادة السابقة .

المادة ٦٥ - تقوم البلدية بتحديد انابيب التوزيع بموجب الشروط والمواصفات الفنية وضمن الامس التالية :

- ١ - تستوفى من المشترك نفقات الكلفة مضافا اليها ٢٥٪ مقابل اجور التمديد .
- ٢ - اذا كان انبوب التوزيع يخدم اكثر من مشترك واحد فان المجلس يستوفى من المشتركين النفقات بالتساوي او بنسبة طول انبوب التوزيع الذي يجاور ملك كل منهم .
- ٣ - تبقى هذه الانابيب ملكاً للبلدية وتلتزم بصيانتها واصلاحها واستبدال التالف منها على نفقتها .
- ٤ - للمجلس الحق في تحديد انابيب فرعية من انبوب التوزيع ولا يحق لاي مشترك الاعتراض على هذه الفروع الا اذا ادعى الى قطع المياه عنهم .
- ٥ - للمجلس ان يستوفى من المشتركين الذين تخدمهم انابيب متفرعة من انبوب توزيع رئيسي نسبة مناسبة من كلفة تحديد انبوب التوزيع الرئيسي .

المادة ٦٦ - يقوم المشترك بتمديد انابيب التوزيع الخاصة به على نفقته طبقاً للشروط الفنية وتبقى ملكاً له وتوفى باصلاحها
المادة ٦٧ - يجوز لاي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة المياه او اصلاحها وذلك ما بين الساعة الثامنة صباحاً والحادية الرابعة مساءً .

المادة ٦٨ - لموظف البلدية بعد اخذ موافقة الرئيس الخطية الحق بقطع الماء عن المشترك اذا :

- ١ - لم يسدد اثمان المياه المستحقة عليه خلال شهر من تليغه اشعاراً بذلك .
- ٢ - عبث بتمديدات المياه او العداد لغرض سرقة المياه .
- ٣ - منع موظف البلدية المسؤول من فحص او تفتيش او قراءة العداد .
- ٤ - لم يسمح للغير بمد انابيب توريد من انبوب التوزيع الخاص .
- ٥ - اذا تخلف عن تسديد ثمن المياه المستحقة منه او من شريكه في انبوب التوريد .

المادة ٦٩ - تقوم البلدية باصلاح الماء للمشارك اذا ازال الاسباب التي ادت الى قطع الماء لقاء مبلغ نصف دينار وفي حالة قطع الماء بسبب تعطل العداد فيعاد الايصال بدون مقابل اذا لم يكن تعطل العداد مقصوداً او ناجياً عن سوء استعماله .

المادة ٧٠ - لا يوافق المجلس على طلب المالك بقطع الماء عن أي منزل لغير الاسباب المذكورة في المادة ٦٨ هـ من هذا النظام وذلك لغايات مضايقة المستأجر حملاً له على اخلاء المأجور .

المادة ٧١ - المجلس غير مسؤول عن تأمين ضغط معين او كمية معينة من المياه للمستهلكين او عن أي اضرار تنتج من أي تعطل في الضخ او اجهزة التوزيع ينشأ عنه عدم توفير المياه للمستهلكين .

المادة ٧٢ - اذا رغب المشترك في قطع اشتراكه او تحويله الى شخص آخر فعليه ان يشعر البلدية خطياً .

المادة ٧٣ - يتولى موظفو المجلس قراءة العدادات وتحصيل اثمان المياه .

المادة ٧٤ - للمجلس تخصيص عمل لبيع الماء لغير المشتركين بانبوب خاص وبالسعر الذي يقرره .

المادة ٧٥ - يستوفى المجلس مبلغ مائة فلس ثمناً للمتر المكعب الواحد من المياه على ان لا تقل المقطوعية عن ٣٠٠ فلس شهرياً .

المادة ٧٦ - للمجلس تخفيض ثمن المياه من آن الى آخر .

المادة ٧٧ - تستوفى البلدية مبلغ خمسين فلساً شهرياً أجر قراءة العداد .

الفصل العاشر

فرقة المطافئ

المادة ٧٨ - لاي فرد من افراد الدفاع المدني (المطافئ) في حالة نشوب حريق او اذا كان لديه ما يشبهه على الاعتقاد بشوب حريق او احتمال شوبه في أي مكان ان يدخل او يقتحم ذلك المكان او يدخل أي بناية او عقارات تلاصق المكان المذكور دون الحصول على اذن المالك وان يأمر بانحلاء المكان ويقسم بجميع الاعمال التي يراها ضرورية او ملائمة لاطفاء الحريق او سلامة الاشخاص والممتلكات ويجوز للمأمور في حالة نشوب الحريق ان يستعمل أي مورد او اية مادة اخرى من اجل اخباذه .

المادة ٧٩ - اذا نشب حريق ضمن منطقة البلدية يقع على عاتق رئيس الاطفائية او أي مأمور آخر يتولى زمام الامر واجب المساهمة في الاطفاء والاشراف على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين واختيار الابنية المراد توجيه المياه نحوها واصدار امر اغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار او ضغط او فرق من المياه .

المادة ٨٠ - كل من قرع جرس الحريق دون مبرر او اعطى اخباراً كاذباً بشوب حريق وكل من اعاق مأمور فرقة الاطفاء في اداء واجبه او تخلى عن مراعاة الاوامر التي اصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

الفصل الحادي عشر

اللائحات والاعلانات

المادة ٨١ - لا يجوز لاي شخص ان يضع لافتة او لوحة او يستقي تلك اللافتة او اللوحة :

- أ - الا بعد الحصول على رخصة من المجلس .
- ب - بعد على طالب الترخيص ان يقدم طلباً الى المجلس يذكر فيه اسمه وعنوانه والمحل الذي يريد تثبيت اللافتة عليه وحجمها ومضمونها ولونها والمادة المصنوعة منها .
- ج - للمجلس منح الرخصة بشروط يعينها وله رفض الطلب بعد بيان الاسباب .
- د - تجدد الرخصة في اول كل سنة مالية .

المادة ٨٢ - يستوفى رسم ترخيص اللافتة سنوياً حسب القوائم التالية وتحسب كسور السنة كاملة :

ذات الواحد	ذات الزوج
الوجهين	الوجهين
٣٠٠ فلساً	٦٠٠ فلساً
٥٠٠ فلساً	١ دينار
٣٠٠ فلساً	٦٠٠ فلساً

أ - عن كل ربع متر مربع
عما يزيد عن ربع متر مربع وحتى متر مربع
عن كل متر مربع اضافي او اكبوره

ب- تحسب مساحة اللافة بقياس بعديها العمودي والأفقي او بقياس بعدي الاطار المحيط بها .
ويؤخذ في ذلك اكبر القياسين بحيث تكون المساحة التي تستوفي عنها الرسوم مستطيلة سواء كانت اللافة تشكل المساحة او لم تكن .

المادة ٨٣ - لا يجوز وضع لافة بشكل يعجب النظر او يسبب اعاقة او مضايقة للمارة .

المادة ٨٤ - الاسماء والتاونين الموضوعة على الابواب والفترينات ودور السكن غير خاضعة للترخيص او الرسم وكذلك اللاتفات الخاصة بالمعاهد او المؤسسات او الجمعيات الدينية او الخيرية او تلك المبنية للدلالة عليها .

الفصل الثاني عشر

البساتن والمظلات والباعة المتجولين

المادة ٨٥ - لا يجوز لاي كان ان يضع بسطة او يشغل بقعة او مكانا عاما او يضع مقعدا في اي مكان عام او شارع او ساحة او وصيف ضمن منطقة البلدية ما لم يكن مرخصا وفق احكام هذا الفصل وضمن شروطها .

المادة ٨٦ - مع رعاة شروط الترخيص يستوفي المجلس رسما شهريا مقداره مائة وخمسون فلسا عن كل متر مربع واحد من مساحة البساتن أو خمسون فلسا عن كل كرسي .

المادة ٨٧ - يحظر على اي شخص ان يضع مظلة على المتجر او مكان العمل او الحرفة قبل الحصول على رخصة وطبقا للمواصفات المعينة من قبل المجلس .

المادة ٨٨ - يستوفي المجلس رسما قدره ديناراً سنوياً عن كل مظلة ويجري تجديد الرخصة في بداية كل سنة مالية بعد دفع الرسوم المقررة ويستوفي نصف الرسم اذا صدرت الرخصة لمدة تقل عن ستة شهور .

المادة ٨٩ - لا يجوز لاي شخص ان يعاطى حرفة مسح الاحذية او الغتالة او حفر الاختام او التصوير او بيع السلع او البضائع بالتجول ضمن منطقة البلدية الا اذا كان يحمل ترخيصا بذلك .

المادة ٩٠ - للمجلس ان يحدد عدد الرخص لكل مهنة من المهن المذكورة في المادة السابقة ضمن منطقة البلدية ويعمل بالرخصة لمدة سنة مالية ويستوفي نصف الرسم عن الرخصة التي تصدر بعد شهر حزيران من كل عام .

المادة ٩١ - مع مراعاة حكم المادة السابقة يستوفي المجلس الرسوم السنوية المبينة ادناه عن كل رخصة يصدرها بمقتضى هذا الفصل على النحو التالي :

فلس	دينار
٥٠٠	٠٠٠
٦٠٠	٠٠٠
٠٠٠	٠٠١
٢٥٠	٠٠٠
٤٠٠	٠٠٠
٥٠٠	٠٠٠

١ (مسح الاحذية

٢ (حفر الاختام

٣ (المصور

٤ (المتال

٥ (المتال مع عربة

٦ (البائع المتجول

الفصل الثالث عشر

المخلفات العامة والفنادق

المادة ٩٢ - (١) يستوفي المجلس رسماً شهرياً مقطوعاً مقداره ٢٠ فلساً عن كل كرسي اعد للاستعمال في اي دار للسبنا .
(٢) اذا كانت الدار او المكان قد اعد لاحياء حفلة او حفلات بصورة مؤقتة فيستوفي المجلس الرسم عن كل تذكرة تباع حسب الفئات التالية :

فلس

١٠٠	٥ فلسات
١٥٠	١٠ فلسات
٢٠٠	١٥ فلسا

(٣) لا يجوز بيع اي تذكرة ما لم تكن مختومة بخاتم المجلس .

(٤) يجب ان تكون التذاكر موقعة توقيعاً مطبوعاً من المراقب متسلسلاً بحيث يتسنى مراقبة المباع منها واعادتها اما التذاكر الملغاة فلا تعتبر ما لم تحمل توقيع معتمد البلدية او المراقب .

(٥) يستوفي المجلس رسماً شهرياً قدره خمسون فلساً عن كل سرير في الفندق .

المادة ٩٣ - (١) - يجوز لموظف البلدية المختص او المراقب ان يدخل الى اي ملهى او حفلة او دار للسبنا او فندق لمراقبة تنفيذ احكام المادة السابقة ومراقبة تطبيق الشروط الصحية والنظافة .

ب - ليس في هذه المادة ما يمنع للموظف المشار اليه بالفقرة السابقة من تكرار الدخول للاماكن المذكورة .

المادة ٩٤ - للمجلس ان يعفي كلياً او جزئياً من الرسوم المفروضة وفق الفقرة ٢٤ من المادة (٩٣) اذا كانت التذاكر قد بيعت من اجل :

أ - مباراة رياضية او ثقافية .

ب - اي حفل او لغو او عرض سينمائي او غير ذلك وكان ريعه كله او بعضه مخصصاً لغايات دينية او خيرية او اجتماعية او ثقافية او رياضية .

المادة ٩٥ - (١) - كل من كان بصفته مالكا او شريكاً باع او عرض للبيع او سميح للبيع او سميح بأن يعرض للبيع تذاكر خاضعة للرسوم بموجب هذا النظام وهو يعلم بأن ثمن التذاكر غير مثبت عليها او كان ثمنها او رقبها مخالفاً للحقيقة او لم تكن التذكرة مختومة بختم البلدية ، او :

ب - كل من اعاق اي موظف مختص او معتمد بمراقبة التذاكر والفنادق القيام بالمهمة الموكلة اليه، او :

ج - جعل امر المراقبة متعللاً سواء باتلاف او تشويه او التمتع عن تسليم اية تذكرة يعتبر انه خالف احكام هذا النظام .

الفصل الرابع عشر

الكهرباء

المادة ٩٦ - يكون للافظاظ والعبارات التالية في هذا الفصل المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

المشروع : اشغال توليد الكهرباء وتوزيعها وتوزيعها كما انها تشمل جميع الاجهزة والموجودات الخاصة بهذه الاشغال من متقول وغير متقول ضمن منطقة البلدية .

هكذا من الأهل

الوصلة :	الخطوط والاعمدة والاريا والموازل والاجهزة الاخرى المتصلة بالشركة الكهربائية
العداد :	الجهاز الذي يركب لقياس ونسب كمية التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك.
المشترك :	الشخص الزود بالتيار الكهربائي وفقا لاحكام هذا الفصل .
التأمين :	المبلغ الذي يستوفى مقدما على استهلاك التيار .

المادة ٩٧ - يتولى مجلس البلدية امر القيام بالمشروع وادارته .

المادة ٩٨ - أ - يجوز لأي موظف من موظفي البلدية ان يدخل اي عقار لفحص اجهزة الكهرباء وقطع التيار الكهربائي او اعادته وذلك في اي وقت بين الساعة السابعة صباحا والسادسة مساء وفي الحالات التي يشتبه فيها ان احد المشتركين يتلاعب بتوريد القوة الكهربائية بعد الساعة السادسة مساء وكل شخص يعترض او يعيق الموظف المذكور عن القيام بهذا الواجب يعرض نفسه للمعسوبات المنصوص عليها في القانون .

المادة ٩٩ - أ - على كل من يود الاشتراك ان يقدم طلبا على النموذج الذي يضعه المجلس الذي له الحق في الرفض او الموافقة .

ب - يعين المجلس الشروط التي يمنح الطالب بموجبها توريد التيار الكهربائي على النموذج الذي يقرره المجلس وله ان يوقف الطلب الى ان يتم تنفيذ الشروط الفنية ولا يجوز توريد الكهرباء باي حال من الاحوال قبل دفع مبلغ التأمين الذي يقرره المجلس .

بمادة ١٠٠ - يترتب على المشترك ان يوقع مع المجلس عقداً يشتمل على الشروط التي يضعها المجلس لتوريد القوة وفقاً للفقرة (أ) من المادة ٩٩ ، من هذا النظام وان يسدد جميع الرسوم والنفقات المتعلقة بذلك العقد .

المادة ١٠١ - يتولى المشترك (على نفقته) اقامة التجهيزات الخاصة في عقاره وتركيبها وفق الشروط المعينة وبإشراف موظف مختص من موظفي البلدية مفوض بذلك .

المادة ١٠٢ - يقرم المجلس بوصل اجهزة الكهرباء المخصصة للمشارك بالخط العام ويؤدي المشترك رسم الوصل وجميع التكاليف والنفقات الناشئة عن ذلك ولا يجوز لأي شخص ان يوصل او يفصل الاجهزة او ان يثبت بها على اي وجه الا بتفويض المجلس وتصحيح جميع ادوات واسلاك هذا الوصل ملكا للبلدية .

المادة ١٠٣ - يترتب على المشترك ان يدفع مبلغ التأمين المقرر الى صندوق البلدية ويثق للمجلس ان يستوفي من التأمين اي بدل استهلاك او رسوم او عوائد او تكاليف قد تستحق على المشترك بمقتضى هذا الفصل وعلى المشترك في حالة تغيير محل اقامته او تركه البلدة ان يشعر البلدية خطياً بذلك لتسوية قيمة استهلاكه وبغير ذلك يكون ملزماً بدفع ما سجله العداد .

المادة ١٠٤ - يعين المجلس ثمن الكيلوات المستهلكة ورسم الوصل وغير ذلك من الرسوم والمصاريف التي يقتضيها المشروع وله تغيير هذه الرسوم والتأمينات من وقت لآخر وتعديلها حسب مقتضى الحال .

المادة ١٠٥ - أ - تعين كمية الكيلوات المستهلكة بواسطة العداد الذي يركب على حساب المشترك .

ب - اذا اقتنع المجلس بأن في عداد الكهرباء خلافاً بأنه لم يسجل الكمية الصحيحة للكهرباء المستهلكة او بأنه معطوب تقدر قيمة الاستهلاك وفقاً لما يراه المجلس ويكون قراره بذلك مبرماً .

ج - لا يحق للمشارك اشراك غيره في التيار من نفس العداد الا بموافقة المجلس المسبقة .

المادة ١٠٦ - يترتب على المشترك ان يسدد في آخر كل شهر ثمن القوة المستهلكة .

المادة ١٠٧ - للمجلس الحق بقطع التيار الكهربائي عن المشترك لأي سبب من الاسباب التالية :

أ - اذا تأخر عن دفع ثمن الكهرباء المستحق عليه خلال مدة عشرة ايام من تاريخ استحقاقه .

ب - اذا مانع الموظف من تأدية واجباته .

ج - اذا تأخر او امتنع عن تطبيق اية مادة من مواد عقد الاشتراك .

د - اذا تبين للموظف المسؤول وقوع اية تغييرات او عبث بتلاعب في عداد الكهرباء .

المادة ١٠٨ - المجلس غير مسؤول عن اي تلف او خسارة تنشأ عن ايسة خلل يصيب التيار الكهربائي او الخطوط الرئيسية او الآلات او غيرها وتحفظ البلدية لنفسها بحق قطع التيار طوال المدة اللازمة لتصلح تلك الخطوط و لاجهزة دون ان يترتب ذلك حقاً للمشارك بالتفويض .

المادة ١٠٩ - تعنى بنسبة (٥٠ ٪) خمسين بالمئة من اثمان الكهرباء المدارس والمساجد والكنائس والمؤسسات الخيرية المسجلة حسب الاصول .

المادة ١١٠ - كل قائمة حساب او مذكرة طلب اشعار او اخطار او مستند يقضي هذا النظام بوجوب تبليغه للمشارك يعتبر قد بلغ اليه تبليغاً أصولياً اذا ارسل اليه بالبريد العادي او سلم الى المحل الذي يتعاطى فيه عمله او الى محل اقامته او اذا التصق على باب محل عمله او سكنه او سلم الى اي فرد بالغ من افراد عائلته بغيره عادة .

المادة ١١١ - تحدد اثمان الكيلوات المستهلكة واجور قراءة العداد على النحو التالي :

فلس

٤٠ من ١ - ٢٠ كيلوات .

٣٠ من ١١ فاكتر .

٥٠ اجرة قراءة العداد شهرياً .

على ان لا يقل المبلغ المستوفى عن ٤٠٠ فلس شهرياً كحد أدنى للاستهلاك

٥٠٠ فلس اجرة وصل التيار .

تم قراءة العداد مرة في الشهر .

الفصل الخامس عشر

احكام عامة

المادة ١١٢ - كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بالمقربة المصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

المادة ١١٣ - يلغى كل نظام سابق الى المدة الذي تعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

هكذا من الأشغال

نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام بلدية الكرك

—•••••

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بلدية الكرك لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ٧ هـ من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :
للمجلس ان يعين نسبة ما يصيب اصحاب الاملاك من النفقات على ان لا تزيد عن نصف مجموعها يحصل هذه النسبة قبل فتح الشارع بنفس الطريقة التي تحصل بها اموال البلدية ويكون تقدير المجلس لهذه النسبة من النفقات قطعيا .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة ٢٦ هـ من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

يستوفي المجلس رسوما متواليا مقابل جميع النفقات حسب الفئات التالية :

فلس	دينار
٢٠٠	١
٢٠٠	١
٠٠٠	٤
٠٠٠	١
٠٠٠	٢

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة ٢٨ هـ من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الحيوانات التي تلبس في مسلخ البلدية :

فلس	دينار
١٢٥	١
٧٥	١
٤٠٠	١
٠٠٠	١

المادة ٥ - يلغى جدول الرسوم الوارد في آخر الفصل الثالث عشر من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالجدول التالي :

الذييل رقم (١)

جدول بالرسوم التي تستوفي بمقتضى المادة ١/٧٣ من النظام الاصيل :

فلس	دينار
١٢٠	١
٢٠٠	١
٠٠٠	٢
٠٠٠	٥
٠٠٠	١
٠٠٠	٢

المادة ٦ - تعدل المادة ١٠٧ هـ من النظام الاصيل كما يلي :

(١) بالغاء ما جاء في الفقرة ٥ ب هـ منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ب - تعفى اماكن العبادة والتواصي الاهلية والمؤسسات الخيرية الاهلية المسجلة حسب الاصول بواقع ٥٠٪ من اثمان المياه التي تستهلكها .

(٢) باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها كفقرة ٥ هـ .

هـ - يمنع توصيل المياه من بيت منفصل الى بيت آخر ولو كان ملاصقا .

نظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام مشروع كهرباء بلدية الكرك

—•••••

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مشروع كهرباء بلدية الكرك لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع النظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٨) من النظام الاصيل يجعل ما جاء فيها فقرة (أ) واطراف الفقرة (ب) التالية الى آخرها :
ب - يمنع توصيل التيار الكهربائي من بيت منفصل الى بيت آخر ولو كان ملاصقا وبغض النظر عن المالك ، ومنع كذلك توصيل التيار الكهربائي من بيت الى عمل تجاري وبالعكس .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٥ :

تعفى بنسبة ٥٠٪ من رسوم الكهرباء المساجد والكتائس والتواصي والمؤسسات الخيرية الاهلية المسجلة حسب الاصول .

هكذا من المأهول

نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٣

نظام معدل لنظام بلدية جرش

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام بلدية جرش لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع نظام بلدية جرش لسنة ١٩٥٨ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تلغى المادة ١٩ من النظام الأصلي ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ١٩

يستوفى لمخضة البلدية عن الابنية الرسوم التالية :

فلس	دينار
٥٠٠	رسوم تسجيل طلب ترخيص الابنية (مقطوع) .
٠٨٠	ابنية سكن على اختلاف انواعها عن كل طابق للمتر المربع الواحد .
٢٥٠	ابنية تجارية على اختلاف انواعها عن كل طابق للمتر المربع الواحد .
٢٠٠	رسوم ابنية الصناعات والمستودعات والبنابر والعامسل والمخازن والمكاتب والفنادق والديارح ودور السينما والقاعات العمومية واماكُن اللهو والمقاهي والمطاعم والاسواق العامة بما فيه الكراجات وتشمل ذلك الدود ضمن الابنية عن كل طابق للمتر المربع الواحد .
١٠٠	الشرفات والبيكونات الخارجية البارزة على الشوارع والطرق العامة عن كل طابق للمتر المربع الواحد .
٢٠٠	الشرفات والبيكونات الداخلية ضمن ملك طالب الرخصة عن كل طابق للمتر المربع الواحد .
٥٠٠	البروز في البناء على الشوارع والطرق العامة عن كل طابق للمتر المربع .
٥٠٠	بناء الجدران على الحدود الخارجية (السور) بالمتر طول .
١٠٠	احداث تميزات داخلية او ترميمات رسم مقطوع .
٥٠٠	بناء قازان او صهرج ماء او حفر اتمصاصية او فتح كهف قديم او حديث تحت سطح الارض .
١٠٠	بناء ملجأ خاص رسم مقطوع .
٥٠٠	رسم كشف في سائر الحالات المذكورة .
٥٠٠	رسم تأمين لرخصة البناء بشكل عام .
٢٠٠	رسم تأمين اذا كان طالب الترخيص ينوي اجراء ترميمات او تغييرات داخلية او بناء حفرة امتصاصية او جدران للحدود الخارجية (سور) .
٧٥٠	وفي جميع حالات التأمين يصادر مبلغ التأمين لمخضة البلدية اذا تخالف طالب الرخصة شروط الرخصة او المخططات العائدة لها او باقى اية مواد بناء او انقاض بعد انتهائه من انشاء البناء في سعة الشوارع العامة او الطرقات .
	من رسم الترخيص كرسوم تجديد بعد انقضاء المدة التي هي ستمن تاريخ صدور الرخصة على انه لا يحق لطالب الرخصة ان يطلب تجديدها اذا مضى عليها مدة سنة اخرى من تاريخ انقضاء السنة الواردة في الصريح .

نظام معدل لنظام بلدية جرش

بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور
والمادة (٩) من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٣
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٣

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ١٩٧٣

صادر بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور والمادة ٩ من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٧٣) ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١٩٧٣/٤/١ .

المادة ٢ - تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف يعقد في كل منها واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ورواتبها حسبها هو مبين في الجدول المالحق بهذا النظام والذي تعتبر جزءاً منه .

المادة ٣ - لا يجوز ملاً وظيفة اي موظف يعار للخدمة خارج الحكومة بأكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتاً وعند الضرورة بموجب عقد للقيام بمهام وظيفة الموظف المعار خضلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز محصصات تلك الوظيفة .

المادة ٤ - بالرغم مما ورد في اي نظام آخر :

أ - لا يجوز استعمال الدرجات الحديثة لترقية الموظفين وفقاً لاحكام المادة (٦) من النظام المعدل لنظام الخدمة المدنية (النظام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦) والمادة (٣٤ ج) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ لغايات التعيين او الترفيع وفقاً لاحكام المادة (٧) من النظام المعدل المذكور باستثناء ما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة .

ب - لا تعتبر الدرجات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة شاغرة لغايات الترفيع او التعيين الا في الحالات التي يجرى فيها ترفيع الموظفين الذين احدثت لهم هذه الدرجات الى درجات شاغرة او اذا لم تتوفر فيهم الشروط المنصوص عنها في المادة (٦) من النظام المعدل لنظام الخدمة المدنية (والنظام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦) .

ج - يتقاضى الموظف غير المصنف الذي احدثت له وظيفة لغايات التصنيف في الجدول المالحق بهذا النظام رواتبه من محصصات هذه الوظيفة الى ان تتخذ الاجراءات الضرورية لتصنيفه وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

المادة ٥ - أ - يجري ترفيع كل معرض قانوني من امضوا مدة ثلاث سنوات في الدرجة الحالية وفقاً لاحكام المادة (٤٩) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ .

هكذا من الأصول

ب - يمنع كل ممرض قانوني أو ممرضة قانونية درجة استثنائية شريطة ان يكون قد حصل على شهادة كلية التمريض الاردنية او مايعادلها وعين في جهاز الدولة قبل نفاذ احكام هذا النظام بالاضافة الى الترفع في حالة الاستحقاق وفقا لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة .

المادة ٦ - بالرغم مما ورد في احكام نظام الخدمة المدنية او المادة (٤) من هذا النظام . لا يجوز ترفع الموظف الذي عدل وضعه الى درجة اعلى في خلال سنة ١٩٧٢ ولم يكمل فيها ثلاث سنوات في خلال سنة ١٩٧٣ المادة ٧ - في الحالات التي يجري فيها ملاً الرطائف المحددة في الجدول الملحق بهذا النظام للغايات التعينة بطريق النقل من فصل آخر تعتبر الوظيفة المنقول منها الموظف ملغاة في الفصل المنقول منه .

المادة ٨ - ١ - على الرغم مما ورد في اي نظام او تشريع آخر يستثنى الموظفون بعمود الموظفون المؤقتون (الذين نقلت تخصصات وراتبهم من الموازنة الأساسية الى الموازنة الجارية في قانون الموازنة العامة رقم (١٦) لسنة ١٩٧٣ من احكام المادة (٢) من هذا النظام .

ب - لا يعين اي موظف جديد على حساب المادة (١٣) من التفقات الجارية في قانون الموازنة العامة / الموظفون بعمود (الموظفون المؤقتون) .

ج - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يجوز تعيين الموظفين على حساب تخصصات الموظفين بعمود (الموظفون المؤقتون) في حالة استقالة او الاستغناء عن الموظفين القائمين على رأس عملهم والمعينين على حساب نفس المادة بموافقة رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٩ - ١ - لا يجوز تعيين او ترفع او نقل اي موظف في او الى اية وظيفة فنية الا من ذوي الاختصاص ممن تتوفر فيهم الخبرة العملية والعملية .

ب - لا يجوز ان يشغل اي موظف اداري وظيفة فنية تتطلب مؤهلات علمية ذات اختصاص فني باغراض وطبيعة عمل تلك الوظيفة .

ج - يجوز ان يشغل الموظف الفني وظيفة ادارية حسب مقتضيات العمل .

د - يستثنى من احكام هذه المادة الموظفون الاداريون الذين يشغلون وظائف فنية قبل صدور هذا النظام

١٩٧٣/٤/٢٥

اتحاد بين

وزير	وزير الانشاء والتعمير	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
الخارجية	وزير المالية بالوكالة	وزير الداخلية	وزير الدفاع
صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	احمد الطراونه	احمد الوزري
وزير	وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير
الثقافة والاعلام	البلدية والقروية	الصحة	الزراعة
عدنان ابو عودة	يعقوب ابو غوش	خالد الحاج حسن	رشاد الخطيب
وزير	وزير	وزير التربية والتعليم والارواقف	وزير
السياحة والآثار	الصيد	والشؤون والمقدسات الاسلامية	المواصلات
غالب بركات	سالم مساعده	اسحق الرحمان	محمد البشير
وزير	وزير	وزير	وزير
التقني	الاشغال العامة	الاقتصاد الوطني	الايجاعية والعمل
قديم الزرو	احمد الشويكي	سعيد التايبي	علي عناد خربس

الاتفاقيات

صدرت الارادة الملكية السامية بالمرافقة على اتفاقية النقل الجوي الموقعة بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشكها التالي :

اتفاقية نقل جوي

فيما بين

جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة الاردنية الهاشمية

حيث ان كلا من جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة الاردنية الهاشمية قد وافقت على اقامة ترتيبات لتنظيم النقل الجوي بين اراضي كلاهما وخارجا عنها .
قد اتفقتا على ما يلي :-

المادة (١)

١ - لاغراض هذه الاتفاقية . وما لم يتطلب النص خلاف ذلك :

أ - تعني عبارة «سلطات الطيران» بجهة جمهورية ألمانيا الاتحادية ووزير النقل الاتحادي . اما لجهة المملكة الهاشمية الاردنية فانها تعني وزير النقل .

ب - او في كلتا الحالتين . اي شخص او وكالة مصرح لها القيام بالوظائف التي تمارسها السلطات المتوه عنها .

ب - تعني عبارة «مؤسسة الخط الجوي المين» مؤسسة الخط الجوي التي يعينها احد الفريقين المتعاقدين كتابة الى الفريق الآخر المتعاقدين بموجب المادة رقم (٣) من هذه الاتفاقية الحاضرة بمثابة مؤسسة خط جوي مفروض فيه ان يقوم بخدمات جوية دولية على الخطوط / الطرق المينة وفقا للفقرة (٢) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية .

٢ - ان كلا من عبارة «منطقة / اراضي» و «خدمة جوية» و «خدمة جوية دولية» و «الوقوف لاغراض غير اغراض الترافك / الحركة» سيكون لها لغرض هذه الاتفاقية الحاضرة المعنى المنصوص عنه في المادتين رقم ٢ ورقم ٩٦ من معاهدة ٧ / كانون الاول / ١٩٤٤ . الخاصة بالطيران المدني الدولي حسب ما هو معدل حاليا او يجري تعديله في المستقبل .

المادة (٢)

١ - يمنع كل فريق متعاقدا الى الفريق الآخر المتعاقدين لغرض ادارة خدمات جوية دولية من قبل مؤسسات خطوط جوية على الطرق المينة وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة .

أ - حتى التحليق عبر اراضيه دون هبوط .

هكذا من الأهل

ب- حق المبوط في اراضيها لاغراض غير اغراض الترافك/الحركة .

ج - حق المبوط في اراضيها في اماكن مسماة على الطرق المعنية وفقا للفقرة (٢) من هذه المادة . بغية اخذ او ازال الركاب والبريد و / او البضائع على اساس تجاري .

٢ - ان الطرق التي قد يصرح الى مؤسسات الخطوط الجوية المعنية خاصة الفريقين المتعاقدين بإدارة خدمات جوية دولية فوقها يجب ان يصير تعيينها ضمن جدول طرق يعبر الاتفاق بشأنه استنادا الى تبادل المذكرات بين حكومي الفريقين المتعاقدين .

المادة (٣)

١ - يمكن المباشرة بأي وقت بالخدمات الجوية الدولية على الطرق المعنية وفقا للفقرة (٢) من المادة (٢) من الاتفاق الحالي شرط : -

أ - ان يكون الفريق المتعاقد المعطى له الحقوق المنزه عنها في الفقرة (١) من المادة (٢) قد عين كتابة مؤسسة واحدة او عدة مؤسسات خطوط جوية .

ب - وان يكون الفريق المتعاقد مانح هذه الحقوق قد فوض مؤسسة او مؤسسات الخطوط الجوية المعنية لمباشرة الخدمات الجوية .

٢ - على الفريق المتعاقد مانح هذه الحقوق ان يمنح دون تأخير ، وفقا لاحكام المادتين (٣) و (٤) من هذه المادة وفقا لاحكام المادة (٩) من هذا الاتفاق الحالي . التصريح المذكور لتسيير الخدمات الجوية الدولية .

٣ - يحق لكل من الفريقين المتعاقدين ان يطلب الى مؤسسة جوية معينة من قبل الفريق المتعاقد الآخر ان يرضي رغبته بأنه مؤهل لمواجهة الواجبات المنصوص عنها في قوانين وانظمة الفريق الاول المتعاقد بشأن تسيير الترافك الجوي الدولي .

٤ - يحق لكل من الفريقين المتعاقدين ان يوقف ممارسة الحقوق المنصوص عنها في المادة (٢) من الاتفاق الحالي لاية مؤسسة خطوط جوية معينة من قبل الفريق المتعاقد الآخر في حال ان تلك المؤسسة الجوية لا يمكنها ان تثبت عند الطلب ان الملكية الجوهرية والمراقبة الفعلية لمؤسسة الخطوط الجوية تلك هي منوطة برعايا (مواطنين) او مؤسسات تابعة للفريق الآخر المتعاقد او بذلك الفريق الآخر بالذات .

المادة (٤)

١ - يحق لكل من الفريقين المتعاقدين ان يقضي/ياضي او يحدد ، عن طريق فرض الشروط الصريح الممنوح وفقا للفقرة (٢) من المادة (٢) لهذه الاتفاقية في حال التخلف من قبل مؤسسة خطوط جوية معينة عن التمتشي مع انظمة وقوانين الفريق المتعاقد مانح الحقوق او في حال التخلف عن التمتشي مع احكام هذه الاتفاقية او في حال التخلف عن تنفيذ الالتزامات الناتجة عن ذلك .

وينطبق ذلك ايضا اذا لم يتم تزويد او تقديم الالبيات المشار اليه في الفقرة (٤) من المادة (٣) وينبغي بكل فريق متعاقد ان يمارس هذا الحق فقط بعد اجراء التشاور حسب ما هو منصوص عنه في المادة ١٢ من الاتفاقية الحاضرة ، الا اذا ما لزم حالا تعليق وقف العمليات او فرض الشروط لتفادي غرق ابدل للقرائن والانظمة .

٢ - يكون لكل فريق متعاقد الحق عن طريق المراسلة الكتابية الموجهة الى الفريق المتعاقد الآخر ان يبدل رهنا لاحكام المادة (٢) مؤسسة خطوط جوية جرى تعيينها من قبل مؤسسة خطوط جوية اخرى . - يكون لمؤسسة الخطوط الجوية المعنية «بدليا» نفس الحقوق ويكون خاضعا لنفس الالتزامات بشكل مماثل لمؤسسة الخطوط الجوية التي هي محل عملها .

المادة (٥)

ان الرسوم المقررة في اراضي اي من الفريقين المتعاقدين عن استعمال المطارات وتسهيلات طيران اخرى على طائرة مؤسسة خطوط جوية معينة تابعة للفريق الآخر المتعاقد يجب ان تكون اعلى من الرسوم المقررة على طائرة مؤسسة خطوط جوية وطنية عاملة او مستخدمة للقيام بخدمات جوية دولية مماثلة .

المادة (٦)

١ - ان الطائرة التي تديرها مؤسسة خطوط جوية معينة تابعة لاي فريق متعاقد والتي تكون داخل او خارجة من او محقة عبر اراضي الفريق الآخر المتعاقد وكذلك الرقود والزيت وقطع الغيار والمعدات المنتظمة ومون الطائرات التي تكون على ظهر تلك الطائرة تكون كلها معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المستوفاة عن الاستيراد وتصدير او ترانزيت البضائع وهذا ينطبق ايضا على البضائع التي على ظهر الطائرات ومسلكة خلال الرحلة عبر اراضي الفريق المتعاقد الاخير .

٢ - ان الرقود والزيت ومون الطائرات وقطع الغيار والمعدات النظامية المستوردة مؤقتا الى داخل اراضي اي من الفريقين المتعاقدين ليصير تركيبها هناك حالا او بعد التخزين ، او لاختلافها على ظهر طائرة مؤسسة خطوط جوية معينة تابعة للفريق المتعاقد الآخر او التي يتوجب خلاف ذلك تصديرها مسرة اخرى من اراضي الفريق الاول المتعاقد = تكون معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة .

٣ - تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة وكذلك من اية رسوم استهلاك خاص اخرى ، الرقود والزيت التي تؤخذ على ظهر طائرة مؤسسة خطوط جوية معينة تابعة لاي من الفريقين المتعاقدين داخل اراضي الفريق المتعاقد الاخر ومستعملة للخدمات الجوية الدولية .

٤ - يحق لكل فريق متعاقد ان يقي او يحفظ البضائع المنزه عنها في الفقرات (١) الى (٣) من هذه المادة تحت الرقابة الجمركية .

٥ - المدة الذي لا تكون الرسوم الجمركية او اية رسوم اخرى مفروضة على البضائع المذكورة في الفقرات من (١) الى (٣) من هذه المادة ، فان تلك البضائع لن تكون خاضعة لاية موانع او حظر اقتصادية بشأن الاستيراد والتصدير او الترانزيت الممكن تطبيقها بطريقة اخرى .

المادة (٧)

١ - تكون هناك فرصة عادلة ومتساوية لمؤسسات الخطوط الجوية المعنية التابعة لكل فريق متعاقد بأن يدير خدمات جوية على اية طرق مخصصة وفقا للفقرة (٢) من المادة (٢) من الاتفاقية الحاضرة .

٢ - خلال ادارة الخدمات الجوية الدولية على الطرق المخصصة وفقا للفقرة (٢) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية فانه يتوجب بأية مؤسسة خطوط جوية معينة وتابعة لاي من الفريقين المتعاقدين ان تأخذ بعين الاعتبار مصالح اية مؤسسة خطوط جوية معينة تابعة للفريق الآخر المتعاقد لكي لا تتأثر دونها لزوم الخدمات الجوية التي تديرها مؤسسة الخطوط الجوية الاخرى على نفس الطرق التابعة لها او على جزئها .

هكذا من الأشهر

٣ - يكون للخدمات الجوية الدولية على الطرق المخصصة وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية هدفاً أولياً بأن تقدم الامكانية الكافية لمطالبات الترافيك المرتقبة وذلك من أراضي الفريق المتعاقد الذي يعين مؤسسة الخطوط الجوية . ان حق مثل تلك المؤسسة للقيام بحركة الترافيك بين مراكز طريق ما مخصص وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢) من الاتفاقية الحاضرة . اي المراكز الواقعة في أراضي الفريق الآخر المتعاقد وبين مراكز واقعة في بلدان (فريق ثالث) ينبغي ممارستها بما يعود لمصلحة تنمية منتظمة للنقل الجوي الدولي . بشكل ان تكون الامكانية متعلقة بـ :-

- أ - بمقتضىات الترافيك الى ومن أراضي الفريق الثالث الذي يعين مؤسسة الخطوط الجوية .
- ب - بمقتضىات الترافيك الكائنة في المناطق التي تمر الخدمات الجوية عبرها آتولين بعين الاعتبار الخدمات الجوية المحلية والاقليمية .
- ج - بمقتضىات عملية اقتصادية على طول الطرق ترافيك .

المادة (٨)

- ١ - ينبغي مؤسسات الخطوط الجوية المعنية ان تبلغ سلطات الطيران التابع لها الفرقاء المتعاقدين غير متأخر عن ثلاثين يوماً نسبياً المباشرة بالخدمات الجوية على الطرق المخصصة وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢) من الاتفاقية الحاضرة عن نوع الخدمة وانواع الطائرات التي تستخدم وعن برامج الرحلات . وهذا ينطبق بصورة مماثلة الى التبديلات التي قد تحصل فيها بعد .
- ٢ - ينبغي بسلطات الطيران التابع لها اي من الفريقين المتعاقدين ان تزود سلطات الطيران التابع لها الفريق المتعاقد الآخر . بناء على طلبها . بآية معلومات احصائية عن مؤسسات الخطوط الجوية المعنية حسب ما قد يلزم بشكل معقول لغرض اعادة النظر في الامكانية المقدمة من قبل اية مؤسسة خطوط جوية معينة تابعة للفريق الاول المتعاقد على الطرق المخصصة وفقاً للفقرة (١) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية وينبغي بتلك الايضاحات الاحصائية ان تشكل كافة المعلومات المطلوبة لتعيين كفاءة الترافيك المنقول ومتساوياً قصد ذلك الترافيك .

المادة (٩)

- ١ - ان الاجور الواجب استيفاؤها عن الركاب وعن البضائع على الطرق المعنية وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية . يجب ان تقرر وتعين مع الاخذ بعين الاعتبار لكافة العوامل . مثلاً تكاليف العمل / تسير الخدمات والرخ المعتدل ومميزات غنلت الطرق والاجور التي تستوفيها اية مؤسسات خطوط والاجور التي تستوفيها اية مؤسسات خطوط جوية اخرى عاملة على نفس الطرق او على جزء منها .
- ٢ - يتم الاتفاق . اذا ما امكن بشأن الاجور عن كل طريق . فيما بين مؤسسات الخطوط الجوية المعنية المعنية . ولهذا الغرض فان تلك المؤسسات سيحصل ارشادها عن طريق القرارات التي تكون قابلة للتطبيق بموجب اجراءات مؤخر الترافيك التابع المؤسسة وابائهم . او اذا ما امكن . يتم الاتفاق عن مثل تلك الاجور مباشرة فيما بينها بعد . التشاور مع مؤسسات الخطوط الجوية التابعة لاقطار ثلاثة تعمل على نفس الطرق او على اجزاء منها .
- ٣ - يجب ان تعرض الامور التي يتم الاتفاق بشأنها هكذا للموافقة الى سلطات الطيران التابع لها الفريقان غير متأخرة عن مدة ٣٠ ثلاثين يوماً نسبياً التاريخ المقترح لادراجها والعمل بها . ويجوز تخفيض هذه المدة في حالات خاصة اذا ما وافقت سلطات الطيران على ذلك .

٤ - في حال عدم الاتفاق فيما بين مؤسسات الخطوط الجوية المعنية وفقاً للفقرة (٢) اعلاه او في حال عدم الموافقة والقبول من قبل احد الفريقين المتعاقدين على الاجور المروضة للموافقة وفقاً للفقرة (٣) اعلاه فانه ينبغي لسلطات الطيران التابع لها الفريقان المتعاقدان . ان تعين باتفاق مشترك تلك الاجور عن الطرق او عن قسم منها التي لا يوجد بشأنها اتفاقية او قبول .

٥ - في حال عدم التوصل الى اتفاق كما هو مرتقب في الفقرة (٤) اعلاه فيما بين سلطات الطيران التابع لها الفريقان المتعاقدان . فعندئذ تطبق احكام المادة (٣) من الاتفاقية الحاضرة . ولغاية ما يصدر قرار تحكيمي للفريق المتعاقد الذي تمنع عن الموافقة او القبول بشأن الاجور . الحق ان يطلب الى الفريق المتعاقد الآخر ان يحافظ على الاجور المعمول بها سابقاً .

المادة (١٠)

يجوز لكل مؤسسة خطوط جوية معينة من قبل اي فريق متعاقد ان يحافظ وتبقى . وتستخدم موظفيها بالذات لعمالها ومعاملاتها في المطارات والمدن الواقعة في أراضي الفريق الآخر المتعاقد حيث تنوي ان يكون لها وتبقى وكالة لها اجنسي (اجنسية) هذا ولن تلزم بهذا الصدد اية ادوات عمل . واذا ما تمت اية مؤسسة خطوط جوية معينة عن انشاء منظمها بالذات في المطارات الواقعة في أراضي الفريق الآخر المتعاقد . فان اعمالها ستم وتنقل . بقدر الامكان . من قبل تلك المطارات او من قبل موظفي مؤسسة خطوط جوية معينة من قبل الفريق الآخر المتعاقد وفقاً للفقرة الفرعية (١) من الفقرة الرئيسية (١) من المادة (٣) من هذه الاتفاقية الحاضرة :

المادة (١١)

يجري تبادل المدراء حسب ما تدعو اليه الحاجة فيما بين سلطات الطيران التابع لها الفريقان وذلك بغية تحقيق تعاون وثيق والتوصل الى اتفاق على كافة الشؤون المتعلقة بهذه الاتفاقية الحاضرة .

المادة (١٢)

يمكن طلب التشاور في اي وقت من قبل اي من الفريقين المتعاقدين لمناقشة التبديلات هذه الاتفاقية او جدول الطرق او المسائل التي تتطلب التفسير . ونفس الشيء ينطبق على المباحثات الخاصة بتطبيق هذه الاتفاقية اذا ما اعتبر احد الطرفين ان وجهة النظر بالمعنى المنصوص عليه في المادة (١١) لم تعط نتائج مرضية . وهذه الاستشارات ستبدأ خلال سنتين يوماً من تاريخ تسلم مثل هذا الطلب من قبل الفريق المتعاقد الآخر .

المادة (١٣)

- ١ - ولدى عدم امكانية تسوية أي اختلاف يحصل في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية بمقتضى المادة (١٢) من هذه الاتفاقية فانه ينبغي ان يعرض ذلك الى لجنة تحكيم يطلب من اي الفريقين المتعاقدين .
- ٢ - ستكون لجنة التحكيم هذه في حينه كالآتي - كل من الفريقين المتعاقدين سيمعين عضواً واحداً وهذين العضوين سيتفق على تعيين عضو من جنسية بلد ثالث ليكون رئيساً لهم ويكون معين من قبل حكومي الفريقين المتعاقدين اما العضوين الاولين فيجب تعيينهم خلال سنتين يوماً والرئيس خلال تسعين يوماً من تاريخ اعلام اي من الفريقين المتعاقدين الى الآخر بنسبة ان يعرض الخلاف الى لجنة تحكيم .

هكذا من الأهل

٣ - إذا لم تراعى المدد المعينة بالفقرة (٢) اعلاه فإنه يجوز لأي من الفريقين المتعاقدين إذا لم يتم أي تدبير آخر بهذا الصدد ، أن يدعو رئيس المجلس منظمة الطيران المدني الدولي « إيكايو » لأجراء التعيينات اللازمة . فإذا كان الرئيس من جنسية أحد الفريقين المتعاقدين أو إذا حال دون قيامه بهذه المهمة فإنه ينبغي بنائب الرئيس المقوض عنه أن ينجز التعيينات اللازمة .

٤ - ستصدر لجنة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات . وتكون هذه القرارات ملزمة للطرفين المتعاقدين وكل من الطرفين سيتحمل مصاريف العضو الذي عنه وكذا مصاريف تمثيله في اجراءات التحكيم أو اتعاب الرئيس وكافة المصاريف الأخرى فتقسم بالتساوي بين الفريقين المتعاقدين وفي التواحي الأخرى فتحدد لجنة التحكيم الاجراءات الخاصة بذلك .

المادة (١٤)

في حال وجود معاهدة عامة بين عدة شركات للنقل الجوي مقبولة من الطرفين المتعاقدين وسأرة المفعول فتكون نصوص تلك المعاهدة هي المعمول بها .
ان أية مباحثات لتحديد ميعاد انتهاء هذا الاتفاق أو فسخه أو تعديله أو إضافة نصوص بنصوص المعاهدة المتعددة الأطراف ستكون تبعا لما جاء في المادة (١٢) من هذه الاتفاقية .

المادة (١٥)

ان هذه الاتفاقية وأي تعديل يحصل فيها وأي تبادل للمذكرات كما جاء في الفقرة (٢) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية يجب اشعار منظمة الطيران المدني الدولية « إيكايو » به للتسجيل .

المادة (١٦)

١ - ينبغي اقرار هذه الاتفاقية وسيجري تبادل وثائق الاقرار بأسرع ما يمكن في مدينة عمان .
٢ - توضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوما من تبادل وثائق الاقرار .
٣ - أي من الفريقين المتعاقدين يمكنه ان يعطي اعلام خطي لانتهاء هذه الاتفاقية وعندئذ تنتهي بعد مضي سنة واحدة من تاريخ تسلم مثل هذا الاعلام للفريق الآخر .

حرر في بون يوم
على ست نسخ ، اثنتان منها باللغة الألمانية واثنتان بالعربية واثنتان بالانكليزية وكل من النسخ الست صحيحة ومتساوية ،

في حال نشوب أي اختلاف في تفسير هذه الاتفاقية فيكون النص الانكليزي هو النص المعتمد .

عن المملكة الأردنية الهاشمية
عن جمهورية ألمانيا الاتحادية

المكان والتاريخ

سعادة سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية في (المكان)
(وزير الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية)

اتشرف لثني تنفيذ الفقرة (٢) من المادة (٢) من اتفاقية النقل الجوي المبرمة بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة الأردنية الهاشمية الموقع عليها هذا اليوم ان اعرض عليكم بالنيابة عن جمهورية ألمانيا الاتحادية ان يتم الترتيب الآتي :

- تجري الخدمات الجوية بين اراضيها على الطرق المبينة في جدول المخطوط ادناه كما يلي -

جدول للطرق

اولا - الطرق المعمول فيها بواسطة خط الطيران المعين من جمهورية ألمانيا الاتحادية .

١ -	٢ -	٣ -	٤ -
المركز / المخططات	المخططات للتوسعة	اراضي المملكة الأردنية	المخططات الى ما بعد
الاصلية	المباشية في الأردن		

محطات في اراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية عمان

ثانيا الطرق المعمول بها بواسطة خط الطيران المعين من المملكة الأردنية الهاشمية

١ -	٢ -	٣ -	٤ -
المخططات / المراكز	المخططات / المراكز	اراضي المملكة الأردنية	المخططات الى ما بعد
الاصلية	التوسعة	جمهورية ألمانيا الاتحادية	الى ما بعد

محطات في اراضي المملكة الأردنية الهاشمية في الأردن فرانكفورت

ثالثا يجوز مؤسسة طيران معينة ، اذا ما رغبت ، ان تسقط / تغفل محطة واحدة أو أكثر من المخططات المدرجة على طريق مخصص بشرط ان تقع محطة الاصل لتلك الطريق في اراضي الفريق المتعاقد الذي عين شركة الطيران .

واذا ما وافقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على جدول الطرق المبين اعلاه فاني اتشرف بان اعرض بأن تشكل المذكورة هذه وكذلك مذكرة سعادتك جوابا عليها حاملة موافقة حكومتكم تدبيرا بين حكومتينا لتكون نافذة المفعول في نفس تاريخ اتفاقية النقل الجوي المبينة اعلاه .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام